

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا
قسم العدالة الجنائية
تخصص التشريع الجنائي الإسلامي



عقوبة الحبس في جرائم الحدود في الشريعة الإسلامية

وتطبيقاتها على المحكمة الكبرى والمستعجلة بمنطقة عسير

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في التشريع الجنائي الإسلامي

إعداد

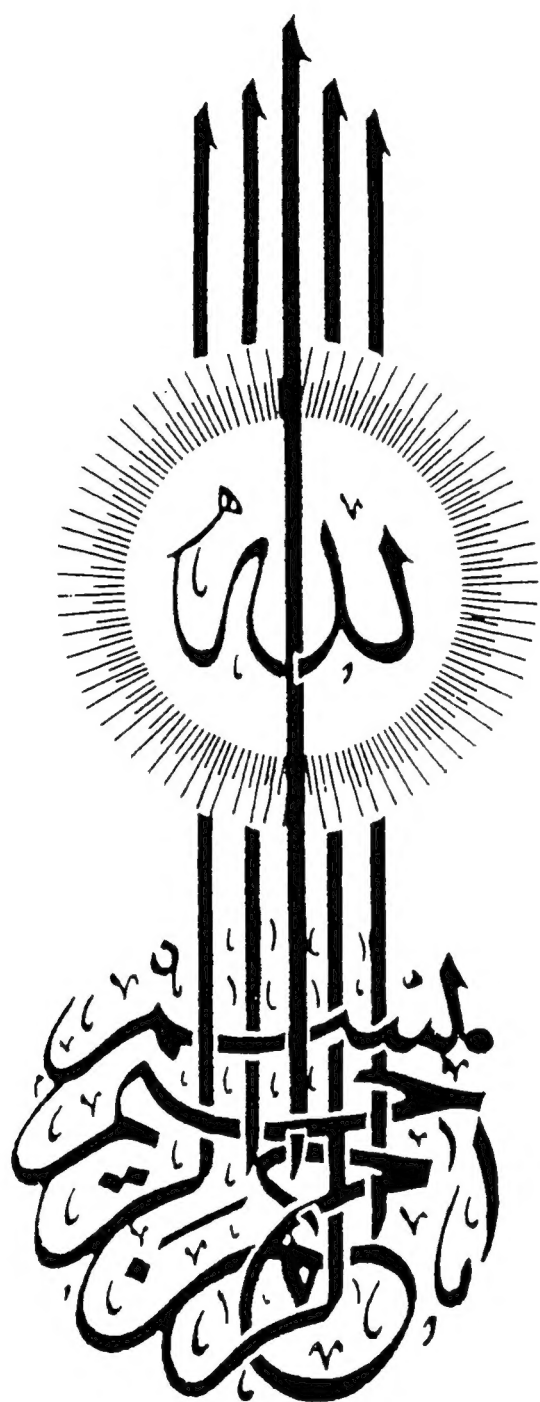
عبدالصمد بن مداوي بن علي آل جابر

إشراف

أ.د. محمد محيي الدين عوض

الرياض

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م



أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية الدراسات العليا

قسم: العدالة الجنائية

تخصص: التشريع الجنائي الإسلامي

ملخص رسالة ماجستير

عنوان الرسالة: عقوبة الحبس في جرائم الحدود في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها على المحكمة الكبرى والمستعجلة بمنطقة عسير.

إعداد الطالب: عبد الصمد مداوي بن علي آل جابر

إشراف: أ. د. محمد محيي الدين عوض

لجنة مناقشة الرسالة:

١- أ. د محمد محيي الدين عوض مشرفاً ومقرراً

٢- معالي الدكتور/ عبد الله بن محمد المطلق مناقشاً

٣- الدكتور جبريل بن محمد البصيلي مناقشاً

تاريخ المناقشة: ١٤٢٢/١١/٢١ هـ الموافق ٢٠٢٢/٢/٤ م.

مشكلة البحث: أن التعزير بالحس يطبق في أحوال وظروف معينة على ما قد يكون موجباً لحد في الشريعة وتكمن المشكلة في أن جرائم الحدود قد تستدعي عقوبة الحبس كحد من الحدود وقد تستدعي هذه العقوبة كتعزير فقط في أحوال عديدة تكلم عنها الفقهاء.

أهمية البحث: تبرز أهمية الموضوع من أهمية العقاب نفسه ومكانته في الشريعة الإسلامية ولذلك يوجد من العقوبات ما شرعه الله تعالى ولم يكله لأحد من الناس كما هو الحال في جرائم الحدود وتبرز أهمية الموضوع عندما يلاحظ عدم العناية بأحوال وتطبيقات الحبس على الجرائم الحدية وتناثر الموضوع بين الدراسات والبحوث المختلفة.

أهداف البحث

- ١- بيان أحوال تطبيق عقوبة الحبس على جرائم الحدود.
- ٢- بيان أحوال الحبس كعقوبة حدية.
- ٣- بيان أحوال جواز توقيع الحبس تعزيراً عند إسقاط الحد لشبهة أو لعدم توافر البيانات التي توجب الحد.
- ٤- الفرق بين العقاب بالحبس حداً وبين العقاب به تعزيراً.

فروض البحث وتساؤلاته

- ١- ما هي أحوال تطبيق عقوبة الحبس على جرائم الحدود ؟
- ٢- ما هي الحالات التي يكون الحبس فيها عقوبة حدية بذاته ؟
- ٣- متى يجوز أن يكون التعزير بالحبس بدلاً عن العقوبة الحدية ؟
- ٤- ما الفرق بين الحبس حداً والحبس تعزيراً ؟

منهج البحث: يتضمن جانبين:-

الأول: استقرائي تحليلي يحتوي على جانب نظري تجمع مادته العلمية من مصادر نظرية في الكتب الفقهية، والدراسات المتخصصة والبحوث العلمية، والمجلات الدورية المحكمة وغير ذلك مما له علاقة بموضوع البحث معتمداً في ذلك على الأدلة الشرعية من كتاب وسنة وإجماع وقياس.

الثاني: الجانب التطبيقي على المحاكم الشرعية ويضم عشرة قضايا منها الحبس.

أهم النتائج:

- ١- أن الحبس من العقوبات التي شرعها الدين الإسلامي، وقد دل على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع.
- ٢- أن الحبس يكون حداً في حق الزاني البكر والمحارب حالتي النفي أو التغريب وذلك عند الفقهاء الذين يفسرون النفي والتغريب بالحبس وهم الحنفية يوافقهم في ذلك المالكية والشافعية في العموم ولم يخالف في ذلك إلا الحنابلة.
- ٣- أنه لا يجوز استبدال عقوبة الحد بعقوبة الحبس ولا بغيرها إذا ثبت موجبها.
- ٤- أن النفي كما يلحق الزاني حداً فإنه قد يعاقب به المجرم كعقوبة من العقوبات التعزيرية.

لا اله الا الله
محمد بن عبد الله
الشيخ
الشيخ
الشيخ

Naif Arab Academy For Security Science
College of Graduate Studies
Department: Penal Justice
Specialization: Islamic Penal Legislation

Thesis Abstract

Thesis Title: Imprisonment Penalty for Islamic Sharia and its Application in Supreme and Proceeding Court in Asser area.

Prepared by: Abdel-Samad Mudawi bin Ali Al-Jabeer
Supervisor by: Mohammed Mohui-Aldeen Awad

Thesis Defence Committee:

- 1) Mohammed Mohy Al-Din Awad
Supervisor
- 2) Dr. Abdallah bin Mohammed Al-Mutlag
Member
- 3) Dr. Gibreel bin Mohammed Al-Bailli
Member

Date: 21/11/1422 H __ 4/2/2002

Research Problem: Censure of imprisonment is carried out in certain circumstances and situations to what is required a punishment in Sharia, the problem is hidden in punishment crimes which need imprisonment penalty as a punishment or as a censure in many cases in which scholars talk.

Research Importance: The topic importance is appeared from importance and standing of penalty in Islamic Sharia so there are penalties which order by God not entrusted to anyone such as punishment crimes. Topic importance is cleared when observing discharge of imprisonment application and status on punishment crimes and the subject is affected by various researches.

Research Objectives:

- 1) State situations of applying penalty on punishment crimes.
- 2) Explain imprisonment situations as a punishment penalty.
- 3) State situations where censure is permissible when punishment is omitted for suspicion or non-availability of informations that imply punishment.
- 4) The difference between penalty by punishment imprisonment and as censure.

Research Questions:

- 1) What are the situations of applying imprisonment penalty on punishment crimes?
- 2) What are the situations in which imprisonment is censure?
- 3) When is it permissible for imprisonment censure to become a substitute for censure penalty?
- 4) What is the difference between imprisonment as a punishment and as a censure?

Research Methodology:

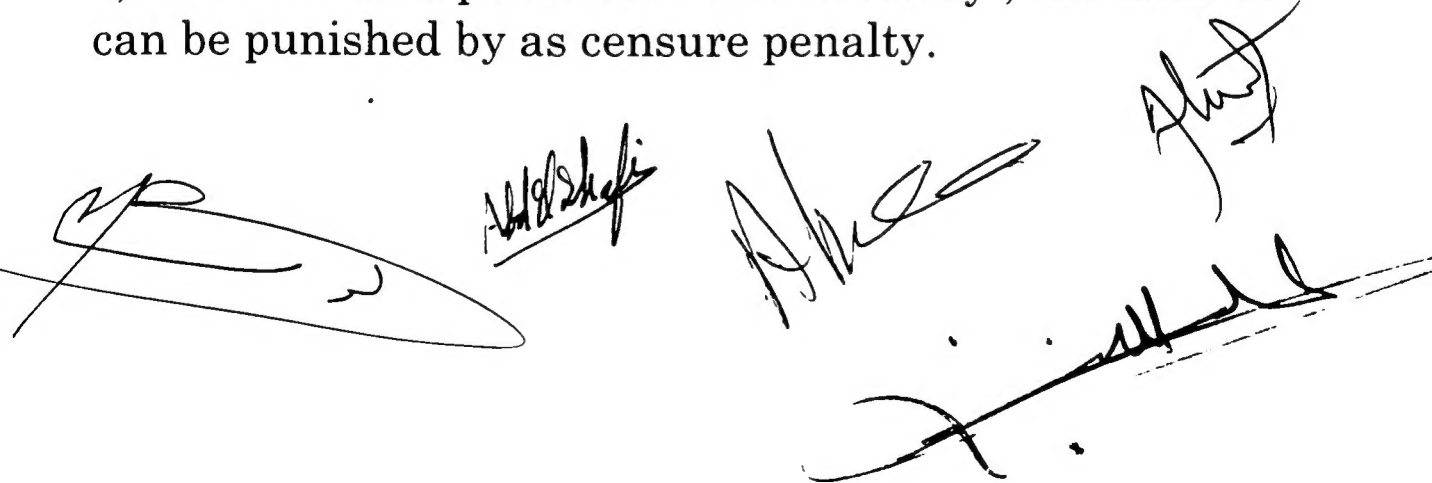
Inductive analytical include theoretical side, and its scientific material is collected from theoretical sources

in juristic books, specialized studies, scientific researches, periodical magazines, and so on which has a relationship with research subject depending on legislation evidence from the Holy Koran, Sunna, Juristic, and Consensus.

Practical side on legal courts, include ten suits such as imprisonment.

Main Results:

- 1) Imprisonment is one of penalties recognized in Islamic Sharia. The legitimacy is available in by Holy Koran, Sunna and Consensus.
- 2) Imprisonment is a punishment for fornication, the one who fight exile or expatriation case with scholars who explain exile and expatriation by punishment as Hanifia , Malikia, and Shafiaa the only ones disagree with them is Al-Hanabila.
- 3) It is not permissible to replace punishment penalty by imprisonment and it is not changed if approves its legislation.
- 4) The exile as a punishment for adultery , the criminal can be punished by as censure penalty.



الفراد

(وقضى ربك إله تعبوا إله إياه وبإله الدين إله حسن)

إلى من شقيا لأسمد وسهرا لأنام أطل الله في
أعمارهما على طاعته وأمد هما بالصدقة والمافية .
أهدي لهما هذا الجهد المتواضع جزاهم الله
عني خير الجزاء .

الباحث

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً فله المحامد كلها أعان ويسر وتفضل علي فأكثر فله
الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ..

كما يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي
الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية ورئيس مجلس إدارة
الأكاديمية ، الذي كان لسموه الفضل الكبير في الالتحاق بهذا الصرح العلمي
الشامخ .

وأتقدم بالشكر والتقدير لسعادة الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن صقر
الغامدي والذي يعجز قلبي عن تعداد أفضاله في هذا المقام ، فجزاه الله عني
خيراً كثيراً .

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لفضيلة الشيخ الدكتور
ناصر بن إبراهيم المحيميد رئيس محاكم منطقة عسير وأصحاب الفضيلة
القضاة على ما قدموه لي من العون والمساعدة فجزاهم الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من كان سبباً وعوناً بعد الله في إنهاء
هذا البحث المتواضع وأخص منهم المشرف على هذه الرسالة وأعضاء لجنة
المناقشة كل باسمه فلا حرم الله الجميع الأجر والثواب إنه ولي ذلك والقادر
عليه .

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ، ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .
وأشهد أن محمد عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وكل من اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد ... فقد جاءت الشريعة الإسلامية لخير البشرية وإسعاد الإنسانية ، كافلة جميع شؤون الحياة من القيم الاجتماعية والسلوكية وقواعد الأخلاق ومبادئ الوقاية والتكيف والتكافل والعقيدة والعبادات والمعاملات والعقوبات .

ولا يخفي أن كل إنسان تتنازعه دوافع الخير والشر ، والحكم على الغالب . وهو في ظل الشريعة الإسلامية محفوظ الحقوق ، وما ذاك إلا لأن الشريعة الإسلامية في سياستها العقابية منزلة من لدن حكيم خبير مراعية في ذلك ما كان حقاً لله تعالى من جانب ، وما كان حقاً للعباد من جانب آخر .

ولذلك فالعقوبات في الشريعة الإسلامية إما عقوبات حدود وقصاص وديات متدرة من الشارع الأعلى جنساً وقدرأ ، وإما عقوبات تعزيرية مخولة لولي الأمر جنساً وقدرأ ، ومن ضمن العقوبات الحبس الذي قد يكون حداً وقد يكون تعزيراً ، ويعتبر من العقوبات السالبة للحرية بغض النظر عما يتنازع هذه العقوبات من وجهات نظر مختلفة .

ونجد الفقهاء رحمهم الله إهتموا بالعقوبات الأساسية في الشريعة الإسلامية وفصلوا القول فيها ، في حين أن بعضهم أهمل عقوبة الحبس ، والبعض الآخر تكلم عنها كلاماً عاماً متفرقاً في الموضوعات الفقهية المختلفة .

وبعد إجمالة النظر في هذه العقوبة رأيت أن الحبس قد يلحق الجاني عقاباً حتى فيما يكون موجباً لحد من الحدود في ظروف وأحوال وأسباب عديدة دعت الباحث لتناولها ودراستها في بحث مستقل .

وتضمنت هذه الدراسة عدداً من الفصول بيانها كما يلي :

الفصل التمهيدي (مدخل الدراسة) .

ويشتمل على هذه المقدمة ويتبعها الآتي :

- مشكلة الدراسة .
- أهمية الدراسة .
- أهداف الدراسة .
- أسئلة الدراسة .
- منهج الدراسة .
- مصطلحات الدراسة ومفاهيمها العلمية .

الفصل الأول : الجريمة والعقوبة .

المبحث الأول : في الجريمة والعقوبة وأقسامها .

المبحث الثاني : تعريف الحدود ، ومشروعيتها ، وعقوباتها .

المبحث الثالث : درء الحدود بالشبهات .

المبحث الرابع : تعريف التعزير ، ومشروعيته ، وأنواعه .

الفصل الثاني : الحبس .

المبحث الأول : الحبس تعريفه ، وأدلة مشروعيته .

المبحث الثاني : أنواع الحبس وموجباته في الشريعة الإسلامية

المبحث الثالث : مدة الحبس ومكانه .

الفصل الثالث : أحوال الحبس في جرائم الحدود .

المبحث الأول : النفي والتغريب .

المطلب الأول : النفي والتغريب معناهما وأدلة مشروعيتهما .

المطلب الثاني : بيان موجبات النفي والتغريب .

المطلب الثالث : بيان شروط النفي والتغريب .

المطلب الرابع : بيان مدة النفي والتغريب .

المبحث الثاني : الحبس لحالات تتصل بالحدود .

المطلب الأول : الحبس في جريمة الزنى .

المطلب الثاني : الحبس في جريمة القذف .

المطلب الثالث : الحبس في جريمة شرب الخمر .

المطلب الرابع : الحبس في جريمة السرقة .

المطلب الخامس : الحبس في جريمة الحرابة .

المطلب السادس : الحبس في جريمة البغي .

المطلب السابع : الحبس في جريمة الردة .

الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية .

ويضم هذا الفصل عشر حالات تم الحبس فيها على جرائم الحدود في المحاكم الشرعية بمنطقة عسير .

وينتهي البحث بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث .

وبعد ، فإنني أتقدم بخالص شكري وامتناني وكبير تقديري واحترامي لإستاذي

الجليل الأستاذ الدكتور / محمد محيي الدين عوض ، الذي لم يأل جهداً في

حسن إرشادي وتوجيهي فجزاه الله عني خير الجزاء ومتعته بالصحة والعافية .

وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

الفصل التمهيدي (مدخل للدراسة)

- مشكلة الدراسة .
- أهمية الدراسة .
- أهداف الدراسة .
- أسئلة الدراسة .
- منهج الدراسة .
- مصطلحات الدراسة ومفاهيمها العلمية .
- الدراسات السابقة .

مشكلة الدراسة

تكمّن مشكلة الدراسة في أن التعزير بالحبس يطبق في أحوال وظروف معينة على ما قد يكون موجباً لحد في الشريعة ، ومن ناحية أخرى نجد أن الفقهاء قد اجتهدوا وقيّدوا تلك العقوبة ولا سيما في جرائم الحدود بزمان أو كيفية معينة تتفاوت آراؤهم فيها حسب اجتهاداتهم ومذاهبهم المختلفة ، وتكمّن المشكلة أيضاً في أن جرائم الحدود قد تستدعي عقوبة الحبس كحد من الحدود كما في عقوبتي النفي والتغريب باعتبارهما حبساً عند بعض أهل العلم ودخولهما في العقوبات السالبة للحرية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن جرائم الحدود قد تستدعي توقع هذه العقوبة كتعزير فقط كما هو الحال عند فوات شرط من شروط توقع الحد مثلاً لعدم توافر البيانات التي تثبت الحد أو إذا كان الحد قد درئ لشبهة بل قد تكون هذه العقوبة تكميلية في بعض جرائم الحدود بعد استيفاء الحد نفسه في أحوال تكلم عليها الفقهاء كحبس السارق بعد قطع يده ، ومما يزيد الموضوع أهمية عدم إفراده بالبحث فلم أقف على دراسة مستقلة تلم بجميع جوانب الموضوع ولا سيما مناقشة هذه العقوبة في جرائم الحدود واستظهار آراء الفقهاء في كل ما يتعلق بها .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الموضوع من أهمية العقاب نفسه ومكانته في الشريعة الإسلامية ولذلك يوجد من العقوبات ما شرعه الله تعالى ولم يكله لأحد من عباده البتة كما هو الحال في جرائم الحدود التي تعتبر ذات علاقة وطيدة بحفظ الضروريات الخمس التي يعتبر الإخلال بها إخلالاً بالمجتمع الإسلامي بأسره ، وما الحبس إلا وسيلة لتحقيق مقاصد الشارع سواء كان العقاب به حداً أو كان العقاب به تعزيراً هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى تبرز أهمية الموضوع الذي ينوي الباحث دراسته على جرائم الحدود من زنى ، وقذف ، وشرب ، وسرقة ، وحرابة ، وردة ، وبغي ، عندما يلاحظ عدم العناية بأحوال وتطبيقات الحبس على الجرائم الحديثة وتناثر الموضوع بين الدراسات والبحوث المختلفة فمن يبحث في موجبات الحدود يتناول عقوبة النفي والتغريب ، ومن يبحث في موجبات التعزير يبحث الحبس كعقوبة تعزيرية فضلاً عما نلاحظه من أن عقوبة الحبس في مجال جرائم الحدود لم تتل ما تستحق من الدراسة والبحث من ناحية تطبيقها، بل أنها قد تغفل بالكلية وهذا ما وقفت عليه من خلال إطلاعي على الدراسات السابقة فلم أجد من استوفى الكلام عن هذه العقوبة في جرائم الحدود مع أن الفقهاء على اختلاف مذاهبهم لم يغفلوا ذلك ولم أجد من جمع بين الحبس حداً والحبس تعزيراً في دراسة واحدة ، وهذا ما أنوي القيام به إن شاء الله إضافة إلى الدراسة التطبيقية .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لأهداف أهمها :-

- ١- بيان أحوال تطبيق عقوبة الحبس على جرائم الحدود .
- ٢- بيان أحوال الحبس كعقوبة حدية .
- ٣- بيان أحوال جواز توقيع الحبس تعزيراً عند إسقاط الحد لشبهه أو لعدم توافر البيانات التي توجب الحد .
- ٤- ضوابط التعزير بالحبس في موجبات الحدود .
- ٥- الفرق بين العقاب بالحبس حداً وبين العقاب به تعزيراً .

أسئلة الدراسة

- ١- ما هي أحوال تطبيق عقوبة الحبس على جرائم الحدود ؟
- ٢- ما هي الحالات التي يكون الحبس فيها عقوبة حدية بذاته ؟
- ٣- متى يجوز أن يكون التعزير بالحبس بديلاً عن العقوبة الحدية ؟
- ٤- هل يجوز إضافة عقوبة الحد تعزيراً إلى العقوبة الحدية كالجلد مثلاً .
- ٥- ما ضوابط التعزير بالحبس في موجبات الحدود ؟
- ٦- ما الفرق بين الحبس حداً و الحبس تعزيراً . ؟

منهج الدراسة

أولاً : منهج البحث :

يتضمن جانبين :-

الأول / استقرائي تحليلي يحتوي على جانب نظري تجمع مادته العلمية من مصادر نظرية في الكتب الفقهية ، والدراسات المتخصصة ، والبحوث العلمية، والمجلات الدورية المحكمة وغير ذلك مما له علاقة بموضوع البحث معتمداً في ذلك على الأدلة الشرعية من كتاب وسنة وإجماع وقياس ، ومن ثم يجري تحليلها ودراستها دراسة علمية من الناحية الشرعية .

الثاني / الجانب التطبيقي لهذا البحث سيكون عن طريق تحليل مضمون بعض الأحكام وردها إلى القسم النظري وأحكامه ، بعد اختيار ما لا يقل عن عشر قضايا من المحكمة الكبرى أو المستعجلة بمنطقة عسير وعشر حالات أي كحد أدنى على حسب توفر القضايا لأنها قد لا تكون متوفرة في بعض موجبات الحدود .

ثانياً :

المجال المكاني / ستتناول الدراسة أحكام الحبس في موجبات الحدود في المحكمة الكبرى والمستعجلة بمنطقة عسير .

المجال الزماني / ويتم ذلك بالاطلاع على السوابق القضائية في المحكمة الكبرى والمستعجلة في هذا الموضوع خلال الفترة من عام ١٤١٧هـ - إلى ١٤٢١هـ .

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها العلمية

فيما يلي عرض موجز بتعريف بعض المصطلحات والمفاهيم الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي ستتناول نصيبها من التوسع والبسط في مباحث مستقلة في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى :-

١- العقوبة : في اللغة : العقب والعقب : العاقبة ، ومنه قوله تعالى : (هو خير ثواباً وخير عقباً) ١ ، والعقبى : جزاء الأمر ، وأعقبه : جازاه وتعقبه : أخذه بذنب كان منه ، فكأن فعل السوء يعقبه الجزاء فيؤخذ المذنب ليعاقب على ذنبه ٢.

واصطلاحاً "زواجر وضعها الله تعالى عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر" ٣ .

٢- الحبس : في اللغة : المنع ، وهو مصدر حبس ، ثم أطلق على الموضع .
- تعريف الحبس شرعاً : عرفه جماعة من العلماء ، بقولهم (هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له) ٤ .

٣- الحدود :

الحد في اللغة : المنع ، والفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، كحدود الأرض والحرم ونحوهما ، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر ،

١ - سورة الكهف . الآية ٤٤

٢ - انظر : لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ، المتوفى (٧١١هـ) ، بيروت لبنان دار صادر ، ط ٢ - ١٤١٩هـ ، مادة عقب ، ج ١/ ٢١١ .

٣ - الأحكام السلطانية والولاية الدينية ، على بن محمد بن حبيب الماوردي ، المتوفى (٤٥٠هـ) ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، تحقيق ، خالد عبد اللطيف السبع ، ص ٣٦٣ .

٤ - أنظر لسان العرب ، (مرجع سابق) مادة (حبس) ج ٦/ ٤٥ .

٥ - تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الأحكام ، برهان الدين أبي البقاء إبراهيم بن فرحون المالكي ، المتوفى . (٧٩٩هـ) تحقيق : جمال مرعشلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ،

(١٤١٦هـ) ، ج ٢/ ٣١٥ .

وجمعه : حدود ، ومنتهى كل شيء : حده ، وسميت الحدود حدوداً لأنها نهايات نهى الله عن تعديها^١.

تعريف الحد شرعاً : يعرف الفقهاء الحد بأنه (عقوبة مقدرة تجب حقاً لله تعالى)^٢ من هذا التعريف يتضح أن العقوبة في الحدود مقدرة مقدماً من الشارع وأنها تجب حقاً لله ، لما في الجرائم المقررة فيها الحدود من خطورة بالغة على المجتمع^٣.

٤- جرائم :

تطلق مادة (جرم) في اللغة العربية ، ويراد بها معاني منها القطع ، و الكسب ، والذنب ، وهذا الأخير هو المعنى المراد بالجرم في الشرع^٤، يدل عليه قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، (إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم عليهم من أجل مسألته)^٥ . أما الجريمة في الاصطلاح فهي (محظورات شرعية زجر الله عنها بحد. أو تعزير)^٦.

١ - انظر لسان العرب : ابن منظور (مرجع سابق) ، مادة (حد) ج ٣ / ١٤٠.

٢ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، ج ٣ / ١٦٣ .

٣ - التشريع الجنائي الاسلامي ، عبد القادر عودة ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ١٤ ، (١٤٢١ هـ) ج ١ / ٧٩ .

٤ - انظر لسان العرب ، مادة (جرم) ج ٢ / ٢٥٧ .

٥ - صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، المتوفي (٢٥٦ هـ) موسوعة الحديث الشريف ، بإشراف ومراجعته ، صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، ط ١ ، دار السلام ، (١٤٢٠ هـ) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال ، الحديث رقم (٧٢٨٩) .

٦ - الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ص ٢١٩ .

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

حكم الحبس في الشريعة الإسلامية / رسالة ماجستير منشورة - ١٣٩٩هـ -
مكتبة الرشد للنشر - الرياض - إعداد الطالب محمد بن عبد الله الاحمد -
جامعة أم القرى - وهذه الرسالة تعتبر أقرب الدراسات السابقة لموضوعنا
من ناحية النفي والتغريب وسنعرض ملخص لخطة البحث كما يلي :-

تكونت من ثلاثة عشر فصلاً مع المقدمة والخاتمة ،،

أما المقدمة فقد تكلم فيها عن أسباب اختيار البحث ومنهجه وخطته .

أما الفصل الأول : تكلم فيه عن تعريف الحبس لغة وشرعا ، وعن مشروعية
الحبس من الكتاب و السنة والإجماع ، ومقصود الشارع .

الفصل الثاني : عن أهم أنواع الحبس وهو السجن .

الفصل الثالث : عن الجريمة والعقوبة ، ومكافحة الإسلام للجريمة ، والحديث
عن أقسام العقوبة .

الفصل الرابع : تكلم فيه عن تعريف التعزير ، وبيان مشروعيته وأنواعه
وموجباته .

الفصل الخامس : عن مدة السجن تعزيراً ، وبيان مشروعيته وأنواعه
وموجباته .

الفصل السادس : جعله في ثلاثة مباحث ، تكلم فيها عن سجن الاحتياط
ومشروعيته ، وأقسامه .

الفصل السابع : تكلم فيها عن حكم سجن المتهم ، وضربه وإقراره عند
أحدهما ، ومن الذي يتولى الضرب والسجن ، وما مدته ؟

الفصل الثامن : عن سجن المجرم احتياطاً حتى استيفاء العقوبة منه .

الفصل التاسع : تكلم فيها عن سجن المجرم إنتقاء شره كالمخطر والسارق
واللائط

الفصل العاشر : عن سجن الاستظهار ، ومشروعيتها ، وأهم موجباته .

الفصل الحادي عشر : عن الملازمة وبيان مشروعيتها وشروطها وأهم موجباتها

الفصل الثاني عشر : تكلم فيها عن معنى النفي والتغريب وبين مشروعيتها وموجباتها وأهم شروطها ومدتها .

الفصل الثالث عشر : عن معاملة النفوس ، تكلم فيها عن الغرض من الحبس ، ومكان الحبس ، وعماله ، وتصنيف المحبوسين ، ونفقتهم وتصرفاتهم ، وصلاتهم الاجتماعية ، وكيفية مزاولتهم للعبادة والعمل في الحبس .

وأما الخاتمة فقد ذكر فيها أهم النتائج التي حققها من هذا البحث وهي :-

١- أن الحبس في الشريعة الإسلامية يتنوع إلى ثلاثة أقسام وهي : السجن ، والملازمة ، والنفي أو التغريب .

٢- أن موجبات السجن تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي حبس العقوبة ، وحبس الاحتياط ، وحبس الاستظهار .

٣- كل من ثبت عليه حق وامتنع من أدائه مع قدرته عليه فإنه يسجن حتى يؤديه .

٤- كل من وجبت عليه عقوبة وأخرت لعذر فلا يخلى بل يحبس حتى يزول عذره .

٥- يجب أن لا يلجأ إلى عقوبة السجن إذا قام غيرها من العقوبات مقامها كالضرب وأخذ المال المشروعين ، وذلك لما للسجون من المساوئ والمضار الكثيرة .

- وأهم ما تتميز به دراستي عن الدراسة السابقة : الإضافة العلمية المتمثلة في ذكر أحوال الحبس في الجرائم الحدية ، حداً أو تعزيراً ، واستقلالها بدراسة هذه العقوبة على جرائم الحدود ، وتميزها بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية .

الدراسة الثانية

السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية مقارناً بنظام السجن والتوقيف وموجباتها في المملكة العربية السعودية : رسالة دكتوراه منشورة ١٩٩٧م مؤسسة الرسالة ، بيروت - مقدمة من الطالب / محمد عبد الله الجريوي - جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء عام ١٤٠٧ هـ ، وفيما يلي عرض موجز لخطة الرسالة ، والتي قسمها إلى خمسة أبواب شملت ما يلي :-

١- الباب الأول : في السجن ومشروعية العقوبة به واتخاذ أهدافه ، وفيه فصلان :-

الفصل الأول : عقوبة السجن وتطورها .

الفصل الثاني : أهداف عقوبة السجن .

٢- الباب الثاني : ففي السجن عبر التاريخ ويشتمل على ثلاثة فصول :-

الفصل الأول : السجن ومعاملة السجناء في العصور القديمة .

الفصل الثاني : السجن ومعاملة السجناء في صدر الإسلام .

الفصل الثالث : السجن ومعاملة السجناء في العصور الأخيرة .

٣- الباب الثالث : موجبات التوقيف والسجن في الشريعة الإسلامية ، وبيان المعمول به في المملكة العربية السعودية ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : الحبس في التهمة والإكراه .

الفصل الثاني : السجن في العقوبة .

٤- الباب الرابع : في موجبات التوقيف والسجن في أنظمة المملكة .

الفصل الأول : موجبات التوقيف في أنظمة المملكة .

الفصل الثاني : توقيف الأحداث والمرضى والمصابين ومختلي الشعور .

الفصل الثالث : موجبات السجن في أنظمة المملكة .

٥- الباب الخامس : السجنون في المملكة العربية السعودية ، وأوضاعها وتطورها، مقارنة بتعاليم الشريعة الإسلامية وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٩م .

وقد خرج بالعديد من النتائج أهمها :-

١- أن السجن هو جزاء مقرر على الشخص لعصيانه أمر الشارع أو ولي الأمر يوقع من قبل حاكم شرعي أوجهة مختصة بالفصل في دعاوى جزائية ، ومنعه من التصرف بنفسه حساً كان أو معنى لمصلحة الجماعة أو الفرد إصلاحاً أو تأديباً .

٢- مشروعية الحكم به كعقوبة تعزيرية في حق من لم تجد معه أنواع التعزير الأخرى .

٣- أن السجن مر بعدة مراحل فكان محلاً للإهانة والتعذيب ثم أصبح محلاً للإصلاح والتهديب .

٤- أن السجنون في المملكة العربية السعودية تقوم على احترام الذات الإنسانية المستمدة من الشريعة الإسلامية .

٥- إن مدة السجن في نظام المملكة العربية السعودية تتفاوت تبعاً لجسامة الجريمة وصغرها .

وتتميز دراستي عن الدراسة السابقة بما يلي :-

استقلال الدراسة بعقوبة الحبس في الجرائم الحدية ، واستيفائها لأحوال الحبس تعزيراً في جرائم الحدود ، وتميزها بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية .

الدراسة الثالثة :

التعزير بالحبس في الفقه الاسلامي : بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير مقدم من الطالب / عبدالعزيز بن صالح محمد الحكران ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء السياسة الشرعية ١٤٠٦ هـ .

وفيما يلي عرض موجز لخطة البحث ، المكونة من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة

المقدمة تحدث فيها عن بيان تفوق الشريعة الاسلامية من الناحية الجنائية .
أما الباب الأول : فيختص بالتعزير ، وتحدث فيه عن المسائل التالية ، تعريف التعزير ، وبيان الأدلة الدالة على مشروعيته ثم أعقب ذلك بالحديث عن بيان آراء العلماء في تفويض التعزير وتحديدده ، ثم تحدث عن إمكانية اجتماع عقوبة التعزير مع العقوبات الأخرى ، ثم عن موجبات التعزير ، وأقسامه ، وأنواعه ، ثم بالحديث عن مسقطات عقوبة التعزير .

الباب الثاني : وتحدث فيه عن الحبس مبينا المسائل التالية :-

تعريف الحبس في اللغة والاصطلاح ، ثم عن بيان مشروعية الحبس ، وخلاف العلماء في مشروعية الحبس ، ثم بيان إمكانية اجتماع عقوبة الحبس مع العقوبات الأخرى ، ثم تحدث عن موجبات الحبس في الشريعة الإسلامية، وبيان أقوال العلماء في أقل الحبس وأكثره ، ثم تحدث عن أقسام الحبس ثم بالحديث عن كيفية تنفيذ عقوبة الحبس ، ومعاملة المحبوس داخل الحبس ، وعن هروب المحبوس ، وحكم من يتستر عليه أو يحميه أو ساعده على الهرب ثم اختتم هذا الباب بالحديث عن الأغراض المرجوة من الحبس .

الباب الثالث : ويختص بالحديث عن الحبس في المملكة العربية السعودية وبين فيه نظام السجن والتوقيف في المملكة مع بيان اللائحة التنفيذية لهذا النظام ، ثم بيان من له ولاية إصدار عقوبة الحبس ، ثم تحدث عن ولاية

المحاكم في المملكة ، ثم تكلم عن ديوان المظالم في المملكة ، ثم اختتم الباب بالحديث عن وزارة الداخلية والجهات المختصة بالتنفيذ وبعد ذلك الخاتمة وأهم نتائج البحث .

وسنعرض أهم النتائج التي توصل إليها كما يلي :-

توصل الباحث إلى ان أسباب التعزير كثيرة لا تحصى تتجدد بتجدد الزمان والمكان مما يدل على تشريع الإسلام لهذه العقوبة ، وعدم إمكان تطبيق عقوبة الهجر تعزيراً في هذا العصر ، وجواز اجتماع التعزير مع العقوبة المقدرة عند أكثر الفقهاء إذا رأى الحاكم ذلك حسب اجتهاده ، وعدم إمكان حصر أنواع عقوبة التعزير وذلك بسبب تجدد الأزمات والعصور وأن الراجح هو عدم تحديد مدة الحبس وأن ذلك راجع إلى اجتهاد الحاكم ، وأن غالب ما جاء من نظام الحبس في المملكة العربية السعودية موافق لما جاء في الشريعة الإسلامية .

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسة السابقة .

تتميز عنها بالاختلاف الجوهري لمنهجية الدراسة فهو يتكلم عن الحبس بشكل عام ودراستي تعنى بهذه العقوبة في جرائم الحدود وكونها حداً أو تعزيراً ، وكذلك تميزها بالجانب التطبيقي للقضايا التي تتعلق بعقوبة الحبس في الحدود.

الدراسة الرابعة

عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية والقانون وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب / علي عبد الرحمن المحمود المركز العربي للدراسات الأمنية - ١٤١٠هـ - وقد استغرقت رسالته الحديث عن السجن في الشريعة والقانون وفيما يلي عرض موجز لخطة البحث

- الفصل الأول : عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية .

وفيه ثلاثة مباحث :-

- المبحث الأول : مدى مشروعية السجن كعقوبة في الشريعة الإسلامية

- المبحث الثاني : تطبيقات عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية .

- المبحث الثالث : تنفيذ عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية .

الفصل الثاني : عن عقوبة السجن في القوانين الوضعية الحديثة وفيه ثلاثة مباحث

- المبحث الأول : أنواع العقوبات السالبة للحرية .

- المبحث الثاني : تنفيذ عقوبة السجن في القوانين الوضعية الحديثة .

- المبحث الثالث : مساوئ عقوبة السجن والبحث عن بدائل لها .

الفصل الثالث : دراسة مقارنة حول عقوبة السجن في الشريعة والقانون .

وفيه مبحثين :-

- المبحث الأول : حجم العقوبة .

- المبحث الثاني : معاملة المحكوم عليهم .

الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لعقوبة السجن في المملكة العربية السعودية

وفيه ثلاث مباحث :-

- المبحث الأول : حالات الحكم بعقوبة السجن .

- المبحث الثاني : تنفيذ عقوبة السجن .

- المبحث الثالث : معاملة المسجونين .

ومن ثم خاتمة البحث والنتائج والتوصيات .

وقد خرج ببعض النتائج أهمها ما يلي :-

أن الشريعة الإسلامية من الناحية الجنائية تسمو أن تقارن بغيرها من التشريعات ، سواء منها القديمة أو الحديثة ، فهي في جميع المواضيع تمتاز بالسمو والتفوق ، وفي مبادئها العامة ما يساعد على حل كثير من مشاكل الإجرام التي عجز كثير من العلماء عن حلها ، وأن عقوبة السجن من العقوبات التعزيرية التي أقرتها الشريعة الإسلامية والحكم بها في الشريعة الإسلامية محدود ، وسلبياته محدودة نسبياً ، أما في القوانين الوضعية الحديثة ، فقد أصبحت مشكلة السجن والمسجونين أولى المشاكل التي برزت أمام شراح القوانين ، فقد ترتب على اتخاذ السجن عقوبة أساسية يحكم بها في كل الجرائم تقريباً ، زيادة في أعداد المسجونين وأصبحت غير رادعة لهم ، وباباً لإفساد الصالحين من المسجونين ، إضافة إلى إرهاب اقتصاد الدول في النفقات المتعددة الأغراض ، ولذلك انعكس الهدف الذي أنشئت السجون من أجله والمتمثل في الوقاية من الجريمة أو الحد منها .

وتتميز دراستي عن الدراسة السابقة بما يلي :-

تتميز عنها باختلافها الكلي من الناحية النظرية والتطبيقية فمن الناحية النظرية ستكون دراستي عن عقوبة الحبس في جرائم الحدود ، ومن الناحية التطبيقية فسيكون التطبيق على قضايا من المحاكم وليس على النظام .

الفصل الأول

الجريمة والعقوبة

وفيه أربعة مباحث

- المبحث الأول: في الجريمة والعقوبة ، وأقسامها .
- المبحث الثاني: تعريف الحدود ، ومشروعيتها ، وعقوبتها .
- المبحث الثالث: درء الحدود بالشبهات .
- المبحث الرابع: تعريف التعزير ، ومشروعيته ، وأنواعه

المبحث الأول

في الجريمة والعقوبة وأقسامها .
وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول :

▪ الجريمة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني :

▪ العقوبة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثالث :

▪ أقسام الجرائم والعقوبات .

تمهيد :

لما كان الحديث في هذه الدراسة يتناول عقوبة الحبس في جرائم الحدود التي عين الشارع نوعها ، وحدد مقدارها وأوجب على القاضي أن يوقعها دون أن ينقص منها ، أو يزيد فيها ، أو يستبدل بها غيرها^١ كان لا بد من إيضاح أن عقوبة الحبس لا يتم الحكم بها في جرائم الحدود إلا في ظروف وأحوال معينة بيانها كما يلي :

أولاً: إذا كانت عقوبة الحبس حداً وذلك في حق الزاني البكر والمحارب حالة النفي أو التغريب وذلك عند الفقهاء الذين يفسرون النفي والتغريب بالحبس وهم الحنفية يوافقهم في ذلك المالكية والشافعية في العموم ولم يخالف في ذلك إلا الحنابلة^٢ .

ثانياً : إذا كانت عقوبة الحبس تعزيراً ، ويحكم بها القاضي إذا رأى أنها العقوبة المناسبة في الأحوال التالية :

- أ- إذا لم يكتمل موجب الحد بأن وقفت الجريمة الحدية عند الشروع فقط .
 - ب- إذا انعدم أو اختل أحد الشروط الموجبة للحد .
 - ج- إذا وجدت شبهة دائمة للحد كسرقة المحارم والأب .
 - د- إذا حكم بها القاضي إضافة إلى العقوبة الحدية كحبس السارق بعد قطع يده في الثالثة^٣ ، وحبس من تكرر منه شرب الخمر^٤ .
- ولذلك كله كان لا بد من الحديث في فصل مستقل يتناول الحديث عن الجريمة والعقوبة ، وجرائم الحدود وشروطها ودرئها بالشبهات ثم عن التعازير ومشروعيتها وأنواعها .

^١ - التشريع الجنائي الاسلامي : عبدالقادر عودة ، (مرجع سابق) ، ج ١/٦٣٣

^٢ - انظر : ص ١٤١-١٤٣ .

^٣ - انظر : ص ١٨٧ .

^٤ - انظر : ص ١٨٤ .

المطالب الأول

الجريمة لغة واصطلاحاً

الجرم والجريمة : لغة^١ : من الإجرام مصدر أجرم يجرم .

يقال : أجرم وجرم واجترم إجراماً واجتراماً فهو مجرم وجريم : إذا اقترف فعلاً محرماً.

وتطلق مادة (جرم) ويراد بها معاني عدة منها : القطع ، فيقال : جرمه بجرمه : أي قطعه ، وجرم النخل جرماً وجراماً : أي صرمه وقطعه . ومنها الكسب ، فيقال : أجرم واجترم أي كسب لأهله ، وجريمة القوم : كاسبهم ، قال تعالى (ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى)^٢ أي لا يحمنكم بغض قوم على ترك العدل بينهم بل استعملوا العدل مع كل أحد صديقاً كان أو عدواً^٣ ويقال معناها لا يكسبنكم بغض قوم أن تعتدوا^٤.

ومنها : الذنب ، يقال : أجرم فلان : أي أذنب ، ويقال : أجرم جريمة : أي جني جناية ، والجرم : الذنب ، ومنه قوله تعالى : (إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون)^٥.

^١ - انظر : لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (جرم) ، ج ١٢ / ٩٥ ، والقاموس

المحيط ، للفيروز آبادي ، المتوفى (٨١٧ هـ) بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ (١٤١٩ هـ) ص ١٠٨٨

^٢ - سورة : الآية : ٨ .

^٣ - تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير الدمشقي ، المتوفى (٧٧٤) بيروت ، دار الأندلس ، ج ٢ / ٥٢٢ .

^٤ - انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري ، المتوفى (٣١٠ هـ) ، دار

القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ، ط ١ ، (١٤١٨ هـ) ج ٣ / ١٦٤ .

^٥ - سورة المطففين : الآية ٢٩

قال الطبري^١ - رحمه الله - في تفسير الآية : إن الذين اكتسوا إثماً فكفروا بالله في الدنيا كانوا فيها من الذين أقرؤا بوحداية الله وصدقوا به يضحكون استهزاء منهم بهم)^٢ .

وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته^٣) قال النووي^٤ - رحمه الله (والصواب الذي قال به جماهير العلماء في شرح هذا الحديث أن المراد بالجرم : الإثم والذنب^٥) .

وعلى هذا فمنتهى الجريمة في معناها اللغوي إلى أنها فعل الأمر الذي لا يستحسن، ويستهجى ، وأن الجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه، مستمر فيه لا يحاول تركه ، بل لا يرضى بتركه^٦ .

١ - هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) ولد في آمل بطبرستان واستوطن ببغداد ، وتوفى بها ، عرض عليه القضاء فامتنع والمظالم فأبى ، له جامع البيان في تفسير القرآن وأخبار الرسل وغيرها (أنظر : الاعلام ، للزكلى ، ج ٦/ ٢٩٤) .

٢ - تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٧/ ٥٧٧ .

٣ - صحيح البخاري (مرجع سابق) ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال ، الحديث رقم (٧٢٨٩) ، وصحيح مسلم بن الحجاج القشيري ، المتوفى (٢٦١هـ) موسوعة الحديث الشريف ، كتاب الفضائل ، باب توقيده ﷺ الحديث رقم (٦١١٦) .

٤ - هو : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي (٦٣١-٦٧٦هـ) علامة بالفقه والحديث تلقى علومه في دمشق وأقام بها زمناً طويلاً وله مؤلفات قيمة وعديدة في علوم القرآن والحديث وغيرهما (أنظر : الاعلام : ج ٨/ ١٤٩-١٥٠) .

٥ - صحيح مسلم بشرح النووي ، المسمى : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، (١٣٨٩هـ) ، ج ١٥/ ١١٠ .

٦ - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ، كتاب الجريمة ، محمد أبوزهرة ، بيروت ، دار الفكر ، ص ٢٣ .

وأما الجريمة في الاصطلاح : فقد ورد النص في تعريفها في الأحكام السلطانية لكل من الماوردي^١ وأبي يعلى^٢ - رحمهما الله - قال الماوردي : (الجرائم ، محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير)^٣ . وعرفها أبو يعلى بأنها : (محظورات بالشرع زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير^٤) والمحظورات الشرعية هي : (إما إتيان فعل منهي عنه ، أو ترك فعل مأمور به فالجريمة إذن فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه)^٥ .

ويرادف كلمة الجريمة في اللغة لفظ الجناية إذ يجمعها معنى الذنب ، لكن أكثر أهل العلم يخصون لفظ الجناية على الأفعال الواقعة على نفس الإنسان أو أطرافه ، وهي القتل والجرح والضرب والإجهاض ، أما ما يحصل به التعدي على الأموال فيطلقون عليه غصبا أو سرقة أو نهباً أو إتلافاً^٦ .

وبعض العلماء يطلق لفظ الجناية على كل ما يحصل به التعدي على النفوس والأموال فيشملون بلفظ الجناية الجميع^٧ .

١- هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤-٤٥٠ هـ) من أفضى القضاة في عصره ومن العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة ولد بالبصرة وانتقل إلى بغداد ، من كتبه " أدب الدنيا والدين " والأحكام السلطانية (انظر : الأعلام : الزركلي ج ٤/٣٢٧ .)

٢- هو أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (٤٥٨-٥٠٠ هـ) عالم عصره في الأصول والفروع كان من أهل بغداد ، ارتفعت مكاتبه عند القادر والقائم العباسيين فولاه القائم القضاء ، له مؤلفات منها : الأحكام السلطانية (انظر : الأعلام الزركلي ، ج ٦/١٠٠) .

٣- الأحكام السلطانية والولايات الدينية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢١٩ .

٤- الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ، المتوفى (٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الوطن ، الرياض ، ص ٢٥٧ .

٥- التشريع الجنائي الاسلامي : عبد القادر عودة ، (مرجع سابق) ، ج ١/٦٦ .

٦- انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين الدين بن نجيم الحنفي ، بيروت ، دار الكتاب الإسلامي ، ط ٢ ، ج ٦/١٢٧ ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، شمس الدين محمد الخطيب الشربيني ، المتوفى (٩٩٧ هـ) دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ج ٤/٢ ، المغني ، لموفق الدين بن قدامة المقدسي ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر ، القاهرة ، ط ١ ، (١٤١٠ هـ) ج ١١/٤٤٣ .

٧- البحر الرائق ، : ابن نجيم ، (مرجع سابق) ج ٦/١٢٧ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١١٩ ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، المتوفى (٧٥١ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، (١٣٧٤ هـ) ، ج ٢/٩٥ .

المطاب الثاني

العقوبة لغة واصطلاحاً

في اللغة : العقب (بضم ثم سكون) والعقب (بضميتين) ومنه قوله تعالى : (هو خير ثواباً وخير عقبا)^١ والعقبى : جزاء الأمر ، وأعقبه : جازاه وتعقبه : أخذه بذنب كان منه ، فكأن فعل السوء يعقبه الجزاء فيؤخذ المذنب ليعاقب على ذنبه^٢ . قال ابن منظور^٣ : العقاب والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سوءاً والاسم العقوبة^٤ .

والعقوبة والمعاقبة والعقاب في القرآن الكريم تختص بالعذاب ، قال تعالى : (واعلموا أن الله شديد العقاب)^٥ وقال سبحانه (إن كل إلا كذب الرسل فحق عقاب)^٦ وقال عز وجل (إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم)^٧ . أما العقوبة في الاصطلاح ، فقد عرفها أهل العلم قديماً وحديثاً : إذ عرفها الماوردي - رحمه الله - بأنها (زواجر وضعها الله تعالى عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر^٨) .

١- سورة الكهف : الآية ٤٤ .

٢- انظر : لسان العرب ، مادة (عقب) ج ١/٦١٢ .

٣- هو : محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الأفرقي (٦٣٠-٧١١هـ) ومن مصنفاته لسان

العرب (أنظر الأعلام : ج ٧/١٠٨) .

٤- لسان العرب ، مادة (عقب) ج ١/٦١٢ .

٥- سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

٦- سورة ص : الآية ١٤ .

٧- سورة فصلت : الآية ٤٣ .

٨- الأحكام السلطانية : ص ٢٢١ .

كما عرفها - أيضا عبد القادر عودة^١ - رحمه الله - بأنها (الجزء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشرع)^٢ .
وعرفها أبو زهرة^٣ - رحمه الله - بأنها (أذى ينزل بالجاني زجراً له)^٤ وهذه التعريفات - وإن اختلفت ألفاظها - إلا أنها متقاربة في المعنى ، إذ هي لا تخرج في جملتها عن كون العقوبة جزاء لما يرتكب من الذنوب .
ولعل تعريف أبي زهرة هو الأولى إذ نص فيه على أن العقوبة طهرة للجاني وردع لغيره ، فيكون تعريف العقوبة بناء على ذلك أنها (أذى ينزل بالجاني طهرة له وزجراً وردعا لغيره) .

^١ - هو : عبد القادر عودة حمام (١٣٧٤هـ - ١٠٠٠هـ) من علماء الشريعة والقانون بمصر ، كان من زعماء جماعة الأخوان المسلمين اتهم بالمشاركة في حادث إطلاق النار على جمال عبد الناصر وأعدم شنقاً ، له تصانيف كثيرة منها : الإسلام وأوضاعنا القانونية ، والإسلام وأوضاعنا السياسية ، والإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه (انظر : الأعلام : ج ٤/٢٤) .

^٢ - التشريع الجنائي الإسلامي : عودة ج ٩/١ .

^٣ - هو : محمد بن أحمد أبوزهرة (١٣١٦ - ١٣٩٤هـ) ولد بمدينة المحلة الكبرى وتعلم بمدرسة القضاء الشرعي وتولى تدريس العلوم الشرعية والعربية الإسلامية أصدر من تأليفه أكثر من أربعين كتاباً منها : الأحوال الشخصية وتنظيم الإسلام للمجتمع . (انظر : الأعلام : ج ٦/٢٥) .

^٤ - العقوبة : أبي زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٦ .

المطلب الثالث

أقسام الجرائم والعقوبات

قسم أهل العلم الجرائم إلى أقسام عدة تختلف بحسب عقوبتها ونوعها وكيفية ارتكاب الجاني لها وقصده من ذلك^١ ولعل أنسب هذه التقسيمات وهو ما سار عليه أكثر أهل العلم - وهو تقسيم الجرائم بحسب جسامة العقوبة المقررة لها ، وهي ثلاثة أقسام .

أ- جرائم الحدود :

وهذا النوع من الجرائم الماسة بكيان المجتمع ويشمل جرائم الحدود التامة وهي سبع جرائم

- ١- الزنا ٢- القذف ٣- الشرب ٤- السرقة ٥- الحراقة ٦- الردة ٧- البغي

وقد وضعت الشريعة لهذه الجرائم السبع عقوبات مقدرة ليس للقاضي أن ينقص منها أو يزيد فيها أو يستبدل بها غيرها ، فمن ارتكب جريمة منها أصابته العقوبة المقررة لها دون النظر إلى رأي المجني عليه أو إلى شخصية الجاني ، وليس لولى الأمر أن يعفو عن الجريمة أو العقوبة بحال من الأحوال .

ب- جرائم القصاص والدية : وهذا النوع أيضا يعتبر من الجرائم الماسة بحقوق الأدميين ، وهي جرائم القتل والجرح سواء كانت عمدا أم خطأ أو هي على وجه التحديد :-

- ١- القتل العمد ٢- القتل شبه العمد ٣- الخطأ ٤- الجرح المتعمد ٥- الجرح الخطأ .

^١ - فهي تنقسم من حيث الاعتداء على الضروريات إلى خمسة أقسام : جرائم الاعتداء على الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والأموال ، كما تنقسم باعتبار طبيعتها الخاصة إلى جرائم ضد الجماعة وجرائم ضد الأفراد ، كما تنقسم باعتبار قصد الجاني إلى جرائم عمدية وجرائم غير عمدية ، كما تنقسم من حيث طريقة ارتكابها إلى جرائم إيجابية وأخرى سلبية تفصيل ذلك في التشريع الجنائي الإسلامي : عبد القادر عودة ، ج ١/ ٧٨-١٠١) .

وقد وضعت الشريعة لهذه الجرائم عقوبتين هما : القصاص أو الدية في حالة العمد والدية في حالة الخطأ ، وحرمت على القاضي أن ينقص من هاتين العقوبتين أو يزيد فيهما أو يستبدل بهما غيرهما كما حرمت على ولي الأمر أن يعفو عن الجريمة أو العقوبة ، وعلى هذا فمن ارتكب جريمة من هذه الجرائم أصابته العقوبة المقررة لها دون نظر إلى ظروف الجاني وشخصيته .

وإذا كانت الشريعة قد حرمت العفو على ولي الأمر فإنها قد أباحت للمجني عليه أو وليه ، فإذا عفا المجني عليه أو وليه في العمد سقط القصاص وإذا كان العفو مطلقاً سقطت الدية أيضاً ، وفي جرائم الخطأ يسقط العفو الدية ، ويترتب على سقوط القصاص في العمد والدية في الخطأ جواز معاقبة الجاني بعقوبة تعزيرية ، والعقوبات التعزيرية ينظر فيها إلى شخص المجني عليه وظروفه .

ج- الجرائم الأخرى : أو الجرائم التعزيرية ، ويشمل هذا القسم كل الجرائم التي لا تدخل تحت جرائم الحدود ، والقصاص والدية ، أو هو يشمل الجرائم التي تعاقب عليها الشريعة بعقوبات غير مقدرة من جانب الشارع الأعلى فيدخل تحت هذا القسم كل الجرائم المعاقب عليها بعقوبة تعزيرية وهي على ثلاثة أنواع :-

١- جرائم التعازير الأصلية أي كل جريمة ليست من جرائم الحدود ولا من

جرائم القصاص والدية

٢- جرائم الحدود التي لا يعاقب عليها بعقوبة مقدرة وهي جرائم الحدود غير

التمامة وجرائم الحدود التي يدرأ فيها الحد لشبهة أو لا تكتمل فيها البينة

المقررة لإثباتها .

٣- جرائم القصاص والدية التي يعاقب عليها بعقوبة غير مقدرة وهي الجرائم

التي لا قصاص ولا دية فيها .

والعقاب في جرائم التعازير متروك لولي الأمر ابتداء ، وعليه فإنه يستطيع أن

يقدر في سلطانه ما يسمى الآن في العرف الحاضر جنایات تكون عقوبتها

مقدرة بحد أعلى وحد أدنى، ويترك الأمر في تقدير ما بينهما إلى اجتهاد القاضي في فقه القضية، لا في فقه المسائل^١.

وعليه فإن كلام الفقهاء قد درج على تقسيم العقوبات بحسب الجرائم التي فرضت عليها إلى أقسام الجريمة السابقة فتكون العقوبات إما عقوبات حدود ، أو عقوبات قصاص وديه وكفارة ، أو عقوبات تعزير ولهذا التقسيم أهمية كبرى فهناك فروق عديدة بين عقوبات القصاص والدية وعقوبات الحدود ليس هذا مكان بحثها ، كما أن هناك فروقاً أخرى بين عقوبات الحدود وعقوبات التعزير . وبما أن الحبس قد يكون حداً كالنفي وقد يكون تعزيراً كحبس السارق بعد قطع يده ناسب ذلك ذكر أهم هذه الفروق لعلاقته القوية بموضوع البحث ، غير أن محل ذكرها المبحث الثالث من هذا الفصل لأنه مخصص لبحث طبيعة التعزير .

^١ - انظر : التشريع الجنائي الاسلامي : (مرجع سابق) ، عودة ، ج ١/٦١٢ - ٦١٤ ، ٦٣٤ ، العقوبة لأبي زهرة : (مرجع سابق) ، ص ٦٩ ، الأحكام السلطانية الماوردي ، (مرجع سابق) ص ٢٢١ .

المبحث الثاني

تعريف الحدود ، ومشروعيتها ، وعقوبتها
ويشتمل على تمهيد وسبعة مطالب

- المطلب الأول : حد الزنا .
- المطلب الثاني : حد القذف
- المطلب الثالث : حد السكر (شرب الخمر) .
- المطلب الرابع : حد السرقة .
- المطلب الخامس : حد قطع الطريق .
- المطلب السادس : حد البغي .
- المطلب السابع : حد الردة .

تمهيد :

الحد في اللغة^١ : المنع ، والفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، كحدود الأرض والحرم ونحوهما ، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، وجمعه : حدود ، ومنتهى كل شيء : حده .

وحد الرجل عن الأمر يحده حداً : ومنعه وحبسه ، تقول : حددت فلانا عن الشراء ، أي منعته ، ومنه قول النابغة^٢ .

إلا سليمان إذ قال الإله له قم في البرية فاحدها عن الفند^٣

ولذا قيل للحاجز بين الشيئين حداً ، لأنه يمنع من اختلاط أحدهما بالآخر ، والحداد: البواب والسجان ، لأنهما يمنعان من فيه أن يخرج ، ويقال : هذا أمر حدد ، أي منيع حرام لا يحل ارتكابه ، كما يقال : حد الإنسان : منع من الظفر ، وكل محروم محدود ، والمحدود : الممنوع من الخير وغيره .

قال الأصمعي^٤ : حد الرجل يحد حداً إذا جعل بينه وبين صاحبه حداً ، وحده يحده إذا ضربه الحد ، وحده يحده إذا صرفه عن أمر أراده ، وسميت الحدود حدوداً لأنها نهايات نهى الله عن تعديها^٥ ولأنها تمنع من ارتكاب الأسباب الموجبة لها ، أو لأن الشارع حدد مقاديرها ، بحيث لا تجوز الزيادة عليها ولا النقص منها^٦ .

١- لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (حدد) ، ج ٣ / ١٤٠ .

٢- هو : زياد بن معاوية الغطفاني الشهير بالنابغة الذبياني شاعر جاهلي مشهور مات سنة (٦٠٤ م) انظر (الأعلام ج ٢ / ٩٢) .

٣- الصحاح في اللغة والعلوم ، للجوهري ، المتوفى (٥٣٩٢ هـ) إعداد وتصنيف ، نديم مرعشلي ، وأسامة مرعشلي ، بيروت ، دار الحضارة العربية ، ط ١ (١٩٧٥ هـ) ، ص ١٨٥ .

٤- المفردات في غريب القرآن ، الحسين بن محمد الأصفهاني ، المتوفى (٥٠٢ هـ) ط الحلبي بمصر (١٣٨١ هـ) ، ص ١٠٩ .

٥- هو : عبد الملك بن قريب بن علي بن اصمع الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي ، راوية العرب ، وحجة الأدب ولد بالبصرة سنة ٢٢٢ هـ وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر ، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ (انظر : الإعلام : ج ٤ / ١٦٢)

٦- لسان العرب لابن منظور : (مرجع سابق) ، مادة (حدد) ، ج ٣ / ١٤٠ .

٧- القاموس المحيط : للفيروز آبادي ، (مرجع سابق) ، مادة (حدد) . ص ٢٧٦ .

وشرعاً : عرف الفقهاء الحد بتعريفات منها:-

- ١-إنها (اسم لعقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى^(١)) .
 - ٢-أنها (عقوبة مقدرة وجبت زجرا عن ارتكاب ما يوجبه^(٢)) .
 - ٣-أنها (ما وضع لمنع الجاني من عودة لمثل فعله وزجر غيره^(٣)) .
 - ٤-أنها (عقوبة مقدرة شرعاً تمنع من الوقوع في مثله^(٤)) .
- وسميت الحدود بهذا الاسم ، إما من المنع ، لأنها تمنع من الوقوع في مثل تلك المحرمات، أو تكون سميت بالحدود التي هي المحارم ، لكونها زواجر عنها ، يدل على ذلك قوله تعالى : (تلك حدود الله فلا تقربوها)^٥ ،^٦
- ويطلق لفظ الحد عادة على جرائم الحدود وعلى عقوباتها ، فيقال ارتكب الجاني حداً ويقال عقوبة حد ، وإذا أطلق لفظ الحد على الجريمة فإنما يقصد تعريف الجريمة بعقوبتها ، أي بأنها جريمة ذات عقوبة مقدرة شرعاً فتسمية الجريمة بالحد تسمية مجازية^٧ كما أن أنواع الحدود خمسة لدى الحنفية^٨،

١ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : للإمام أبي بكر الكاساني ، المتوفى (٥٨٧هـ) بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، (١٣٩٤هـ) ، ج ٥/٤٨٦ ، حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) ، محمد أمين عابدين الدمشقي ، المتوفى (١٢٥٢هـ) ، - تحقيق ، محمد حلاق ، وعامر حسين ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، (١٤١٩هـ) ج ٦/٥ .

٢ - الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ، محمد الشربيني الخطيب ، المتوفى (٩٧٧هـ) بيروت دار المعرفة ، ط ١ ، ج ٢/١٧٧ .

٣ - اسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك : أبي بكر بن حسن الكشافوي طبع عيسى البابي الحلبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ٢ ، ج ٣/١٥٦ .

٤ - الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف : أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، المتوفى (٨٨٥هـ) تحقيق : محمد حسن اسماعيل الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، (١٤١٨هـ) ، ج ١٠/١٤٤ .

٥ - سورة البقرة : آية ١٨٧ .

٦ - كشاف القناع : منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، المتوفى (١٠٥١هـ) بيروت ، ط ، دار الفكر ، (١٤٠٢هـ) ج ٦/٧٧ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : الزيلعي ، (مرجع سابق) ، ج ٣/١٦٣ .

٧ - التشريع الجنائي الاسلامي : عودة (مرجع سابق) ، ج ٢/٣٤٣ .

٨ - بدائع الصنائع : الكاساني ، ج ٧/٣٣ .

والحنابلة^١، وهي : الزنا ، والقذف ، وشرب الخمر، والسرقعة، وقطع الطريق أو الحراقة ، ويرى المالكية أنها سبعة، الخمسة المذكورة، ويضاف لها الردة والبغي، وسيكون الحديث عن جميع هذه الحدود والتي تتسم بالعديد من الخصائص، منها .

١- ثبات عقوبتها : لأنها مقدرة من الشارع الحكيم فلا مجال فيها لأي حاكم أو قاض - الزيادة أو النقصان أو التبديل والتغيير ، بل ولا يجوز لولي الأمر العفو عن إقامة الحد إذا بلغه ، لما يترتب على تعطيل الحدود من تجرؤ المجرمين ، وفساد المجتمع^٢ .

٢- أن هذه العقوبات جميعها وضعت على أساس محاربة الدوافع التي تدعوا للجريمة بالدوافع التي تصرف عنها ، أي أن هذه العقوبات وضعت على أساس متين من علم النفس^٣ .

٣- درؤها بالشبهات : فلا يستحق العقوبة إلا من ثبتت إدانته وقد قرر هذا المبدأ العظيم قوله عليه الصلاة والسلام : (إدرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله^٤) .

قال أبو زهرة - رحمه الله - في تعليقه على هذا الحديث : إن الحد يدفع بكل شبهة تذهب باليقين في الأمر الموجب للحد . وهذا بلاريب تضيق للعقاب وجعله رمزا مانعا بدل أن يكون عاماً جامعاً ، وحسب المؤمنين أن تكون هناك يد مقطوعة كل عام ليكون ذلك مانعاً زاجراً^٥) ، فالله سبحانه وتعالى هو الخالق

١ - حاشية الروض المربع على شرح زاد المستقنع ، عبد الله بن عبد العزيز العنقري، مكتبة الرياض الحديثة ، ج ٣/ ٣٠٤

٢ - انظر : الأحكام السلطانية : الماوردي (مرجع سابق) ص ٢٣٦ ، بدائع الصنائع : للكاساني ، (مرجع سابق) ٦٣/٧ ، النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود : د. عبد الله العلي الركبان ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ج ١/ ١٨

٣ - التشريع الجنائي الإسلامي : عودة (مرجع سابق) ج ١/ ٦٣٥ .

٤ - سنن الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، المتوفى (٢٧٩هـ) ، موسوعة الحديث الشريف ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود ، الحديث رقم (١٤٢٤) .

٥ - العقوبة : أبو زهرة (مرجع سابق) ، ص ١٩٩

الحكيم ، وهو أعلم بما يصلح عباده ويصلح لهم قال تعالى : (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)^١ ، فهو سبحانه حينما شرع هذه الحدود إنما قصد منها تقويم السلوك الإنساني ، وحماية المجتمع من هذه الجرائم الفتاكة التي تهدد المجتمعات الإنسانية بالقضاء على مقوماتها الأساسية :

الدين والنفوس والعقول والأعراض والأموال .

٤- علانية تنفيذها : فعقوبات الحدود يجب أن تنفذ وتقام علانية أمام مشاهد من الناس ، وذلك زيادة في الزجر والردع ، يقول سبحانه في عقوبة مقترفي الزنا : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)^٢

قال ابن سعدي^٣ - رحمه الله - في تفسير الآية : " أمر الله تعالى أن يحضر عذاب الزانين طائفة أو جماعة من المؤمنين ليشتهروا ويحصل بذلك الخزي والارتداع " وفيما يلي عرض لجرائم الحدود متناولا تعريفها ومشروعيتها وعقوباتها التي شرعها الله سبحانه وتعالى .

١ - سورة الملك : الآية ١٤

٢ - سورة النور : الآية ٢ .

٣ - هو الشيخ : عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي التميمي (١٣٠٧-١٣٧٦هـ) ولد بعنيزة وتعلم بها وكان نابغاً ، مفسر من علماء الحنابلة من أهل نجد وهو أول من أنشأ مكتبة فيها له نحو ٣٠ كتاباً منها (تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن ، والتوضيح و البيان لشجرة الايمان ، والرسائل المفيدة للحياة السعيدة) أنظر : (الاعلام : ج ٣ / ٣٤٠ .)

٤ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي تحقيقه : محمد النجار الرياض ، مكتبة الخلفاء للكتاب الإسلامي ، والخبر ، مكتبة الهدى الإسلامية ، ج ٥ / ٣٨٨ .

المطلب الأول

جريمة الزنا

١- تعريف الزنا :-

أ- الزنا في اللغة : الزنى مصدر زنى يزنى زناء بالمد أو زنى بالقصر^١ والمقصود لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى (ولا تقربوا الزنى)^٢ وأما الممدود فلغة أهل نجد . وقيل لبني تميم منهم خاصة ، وهو لفظ يدل على الضيق وعلى البغي والفجور ، يقال : المرأة تزاني أي تباغي ، ويقال زنا بمعنى فجر^٣ ، وأصل الزنا الضيق ، فكأن الزاني ضيق على نفسه لما فيه من محاولة بوضع نطفته في حرام ، أو لكونه ضيق على نفسه لمحاولة التستر والتخفي عن أن يطلع عليه أحد ، كما يكون أيضا على نفسه فيما اكتسبه من إثم هذا الفعل^٤.

ب- الزنا في الاصطلاح :

اختلف الفقهاء في تعريف الزنى ، وهذا الاختلاف إنما هو من حيث القيود الواردة شرعا ، فمنها ما هو مطلوب التحقيق في الفاعل ، ومنها ما هو مطلوب التحقيق في الفعل نفسه ، ومن شموله أيضا للوطء في الدبر من رجل أو امرأة أو عدم شموله^٥.

١ - لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) مادة (زنا) ج ١/٩٠ ، معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا ، المتوفى ٣٩٥ هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط مصطفى الحلبي بمصر ، ط ٢ ، (١٣٨٩ هـ) ، ج ٣/١٦-١٧ ، المطلع على أبواب المقنع ، محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (٧٠٩/٦٤٥ هـ) نشر المكتب الإسلامي بدمشق وبيروت ، ط ١ (١٣٨٥ هـ) ص ٣٧٠ .

٢ - سورة الاسراء ، الآية : ٣٢ .

٣ - انظر لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (زنا) ج ١/٩٠ ، القاموس المحيط : الفيروز آبادي ، (مرجع سابق) ، فصل الزاي ، ص ١٢٩٢ .

٤ - انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي (الخطاب) ، مكتبة النجاح ج ٦/٢٩٠ .

٥ - الحدود والتعزيرات عند ابن القيم : بكر عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ص ٩١-٩٢ .

ومن هذه التعريفات ما يلي :-

١- عرف الحنفية الزنى بأنه : (وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك ^١ .

٢- وعرفه المالكية بأنه : (وطء مسلم مكلف فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمدًا) ^٢ .

٣- وعرفه الشافعية بأنه : (إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال من الشبهة مشتهى طبعاً) ^٣

٤- وعرفه الحنابلة بأنه : (فعل الفاحشة في قبل أو دبر) ^٤ .

٢- حكم الزنا :

الزنا محرم في الشريعة الإسلامية وهو من كبائر الذنوب التي حذر الله منها ، فقد جاء النهي عنه في الكتاب والسنة وأجمع علماء المسلمين على قبحه ، بل وأجمع على ذلك كافة أصحاب العقول السليمة والفطر المستقيمة .
فمن الكتاب :

١- قوله تعالى : (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) ^٥ .

٢- وقوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ^٦ .

١ - فتح القدير ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى (٨٦١هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ج ٢/٥

٢ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : الخطاب ، (مرجع سابق) ، ج ٢٧٦/٦ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، (مرجع سابق) ، ج ٢٧٨/٤ .

٣ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الشافعي : لشهاب الدين محمد بن أبي العباس الرملي ، المتوفى (١٠٠٤هـ) نشر المكتبة الإسلامية ، ج ٤٢٢/٧ .

٤ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٨٩/٦

٥ - سورة الإسراء : الآيتان ٣٢-٣٣ .

٦ - سورة النور : الآية ٣

٣- وقوله تعالى : (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً^١) .

قال القرطبي^٢ - رحمه الله - ودلت هذه الآية على أنه ليس بعد الكفر اعظم من قتل النفس بغير الحق ثم الزنا^٣ .
ومن السنة النبوية :

١- قوله عليه الصلاة والسلام : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن^٤) .
فقد دل الحديث على حرمة ارتكاب هذه الجريمة وتضمن بيان انتفاء الإيمان عن ارتكاب هذه الجريمة حال تلبسه بها ، وذلك من باب الترهيب والتحذير من مقارفتها .

وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث (والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله ، كما يقال : لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما يغل ، ولا عيش إلا عيش الآخرة^٥) .

١ - سورة الفرقان : الآيتان ٦٨-٦٩ .

٢ - هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مفرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي من أهل مكة ، ومن كبار المفسرين ، صالح متعبد ورع ، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمال اسبوط بمصر) وتوفي فيها سنة (٦٧١هـ) ومن كتبه الجامع لأحكام القرآن ويعرف بتفسير القرطبي (انظر : الأعلام ، ج ٣٢٢/٥) .

٣ - تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : هشام البخاري ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ط ، (١٤١٦هـ) ج ٧٦/١٣ .

٤ - صحيح البخاري : (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب الزنا وشرب الخمر ، الحديث رقم (٦٧٧٢) صحيح مسلم (مرجع سابق) ، كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله ، الحديث رقم (٢٠٢) .

٥ - فتح السباري شرح صحيح البخاري ، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل المتوفى (٢٥٢هـ) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى (٨٥٢هـ) تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، دار الفكر ، بيروت ، ج ٦٠/١٢ .

٢- ما ورد عن عبد الله بن مسعود^١ - رضي الله عنه - قال : قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم قال: (أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، قلت : إن ذلك لعظيم ثم أي، قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، قلت: ثم أي قال: أن تزاني حليلة جارك^٢ . والزنا جريمة يترتب عليها آثار مدمرة على الفرد الذي يرتكبها وعلى المجتمع الذي تنفشي فيه ، وفيها قال ابن القيم^٣ ، - رحمة الله - " أنها جامعة لخلل الشر كلها من قلة الدين ، وذهاب الورع ، وفساد المروءة ، وقلة الغيرة ، ويتولد عنها أنواع من المعاصي بعدها^٤ .

٣- عقوبة الزنا

تختلف عقوبة الزاني تبعاً لما إذا كان الجاني محصناً أو غير محصن .

أ- عقوبة الزاني المحصن^٥ :

إذا ارتكب المحصن جريمة الزنى فإن عقوبته الرجم ، وقد أجمع أهل العلم قديماً وحديثاً على وجوب رجم الزاني المحصن ذكرًا كان أو أنثى شريطة أن

١ - هو : عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب (٣٢٢-٠٠ هـ) من كبار الصحابة كان خادماً للرسول صلى الله عليه وسلم الأمين وصاحب سره وهو أول من جهر بقراءة القرآن بمكة ، توفي بالمدينة عن نحو ستين عاماً واختلفوا في سنة وفاته (انظر الأعلام : ج ٤ / ٣٧) .

٢- صحيح البخاري (مرجع سابق) ، كتاب المحاريب من أهل الكفر والردة ، باب اثم الزناة ، الحديث رقم (٦٨١١) ، صحيح مسلم (مرجع سابق) ، كتاب الإيمان ، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده الحديث رقم (٢٥٧) واللفظ له

٣ - هو : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، من أركان الإصلاح الإسلامي وأحد كبار العلماء ، ولد بدمشق سنة (٦٩١ هـ) وتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية له تصانيف كثيرة منها : إعلام الموقعين والطرق الحكيمة وزاد المعاد وغيرها توفي بدمشق سنة ٧٥١ هـ (انظر الأعلام : ج ٦ / ٥٦)

٤- أنظر : روضة المحبين : ابن القيم تحقيق : د. السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٢ هـ ، ص ٣٥٨-٣٦١ .

٥ - المحصن لغة : من الإحصان ، وهو المنع والمحصن : الممتنع عن الريبة ، والمراد بالإحصان هنا : الزواج (أنظر : لسان العرب ، مادة (حصن) ج ١٣ / ١١٩ ، وللإحصان شروط سبعة على خلاف بين العلماء في بعضها ، وهي كما ذكرها ابن قدامة - رحمه الله - ١- الوطء في القبل ٢- أن يكون في نكاح ٣- أن يكون النكاح صحيحاً ٤- الحرية ٥- البلوغ ٦- العقل ٧- أن يوجد الكمال فيهما جميعاً حال الوطء ، فيطأ الرجل العاقل الحر امرأة عاقلة حرة (انظر : المغني : ابن قدامة ج ١٢ /

يكون حراً ، قال النووي - رحمه الله - أجمع أهل العلم على وجوب جلد الزاني البكر مائة ، ورجم المحصن وهو الثيب ، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا الخوارج فإنهم يرون الجلد للبكر والثيب^١ .

وقد استدلل جمهور العلماء على وجوب رجم الزاني المحصن ، بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من سنة قولية وفعلية وبما طبقه الخلفاء الراشدون من بعده ، فقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت^٢ رضي الله عنه قوله (خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم^٣) .

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أقام حد الرجم على بعض الزناة كما في حادثتي ماعز والغامدية ، فقد روى بريدة^٤ - رضي الله عنه - أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني قد ظلمت نفسي وزنيت وإني أريد أن تطهرني ، فردّه ، فلما كان من الغد أتاه ، فقال يارسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إني قد زنيت ، فردّه الثانية ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومه فقال : أتعلمون بعقله بأساً تنكرون منه شيئاً ؟ فقالوا : ما نعلمه إلا وفي العقل ، من صالحينا فيما نرى ، فأتاه الثالثة فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه : أنه لا بأس به ولا بعقله ، فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم ، قال (فجاءت الغامدية ، فقالت : يا رسول الله : إني قد زنيت فطهرني وإنه ردها ، فلما كان الغد ، قالت يا رسول الله ، لم تردني

١ - فتح القدير ، ابن الهمام : (مرجع سابق) ج ٣٠/٥ المغني : ابن قدامة (مرجع سابق) ج ٣٠٩/١٢ .
٢ - هو أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ٣٨٠ ق هـ - ٣٤) صحابي جليل شهد بدرا والمشاهد ، كما شهد العقبة الأولى والثانية وهو أحد من جمع القرآن وأول من تولى قضاء فلسطين توفى بالرملة وقيل بيت المقدس روى (١٨١) حديث وكان من سادات الصحابة (انظر : والأعلام ج ٢٥٨/٣) .

٣ - صحيح مسلم (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، الحديث رقم (٤٤١٤) .
٤ - هو : أبو عبد الله بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي (٦٣ - ٠٠ هـ) من كبار الصحابة اسلم قبل بدر ولم يشهدا وشهد خيبر وفتح مكة واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه له ١٦٧ حديثاً سكن المدينة ثم البصرة ثم خرج منها غازياً إلى خراسان فأقام بمرو حتى مات ودفن بها (انظر : الأعلام : ج ٥٠/٢) .

: لعلك أن تردني كما رددت ماعزاً ، فوالله إني لحبلى ، قال : إما لا فإذهبي حتى تلدي فلما ولدت أنته بالصبي في خرقة ، قالت : هذا يا نبي الله قد فطمته ، وقد أكل الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها ^(١) كما ثبت عن الخلفاء الراشدين أنهم أقاموا حد الرجم على بعض الزناة ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب ^(٢) - رضي الله عنه - (رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ^(٣))

كما ثبت عن علي رضي الله عنه أنه رجم امرأة يوم الجمعة ، وقال (رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٤) .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الرجم ثابت بالكتاب ، وإنما نسخ رسمه دون حكمه ^(٥) ، قال عمر بن الخطاب : إن الله قد بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل عليه آية الرجم ، قرأناها ووعيناها وعقلناها ، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة ، أو كان الحبل ، أو الاعتراف ^(٦) .

^١ - صحيح مسلم (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا ، الحديث رقم (٤٤٣٢) .

^٢ - هو : أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ)
ثاني الخلفاء الراشدين صاحب الفتوحات تولى الخلافة سنة ١٣ هـ قتله في صلاة الصبح أبو لؤلؤة
الفارسي (انظر :صفة الصفوة ، ابن الجوزي ، ج ١ / ١٣٩)

^٣ - صحيح البخاري : (مرجع سابق) كتاب الحدود ، باب رجم الحبلى من الزنا ، الحديث رقم (٦٨٣٠)
صحيح مسلم (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب رجم الثيب في الزنا الحديث رقم (٤٤١٨) .

^٤ - هو : علي بن أبي طالب ، يكنى أبا الحسن ، أسلم وهو ابن تسع سنين ، وهو رابع الخلفاء الراشدين ،
قتله عبد الرحمن بن ملجم سنة ٤٠ هـ وعمره ٦٣ سنة (انظر صفة الصفوة ، ج ١ / ١٧٤)

^٥ - صحيح البخاري : (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب رحم المحصن ، الحديث رقم (٦٨١٢) .

^٦ - انظر : المغني : ابن قدامة (مرجع سابق) ج ١٢ / ٣٠٨ .

^٧ - صحيح البخاري : (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب رجم الحبلى من الزنا الحديث رقم (٦٨٣٠)
صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب رجم الثيب في الزنا ، الحديث رقم (٤٤١٧٨) .

وآية الرجم التي ذكرها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هي قوله تعالى (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) وهذه الآية - كما ذكر الزرقاني ^١ - لم يعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على السنة القراء مع أن حكمها باق على إحكامه لم ينسخ ^٢) وما خشيه عمر - رضي الله عنه - قد وقع من الخوارج ومن وافقهم وهذا من كرامات عمر رضي الله عنه ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ^٣ .

ويعاقب الزاني المحصن بعقوبة ثانية هي الجلد ، وقد اختلف العلماء في إضافة هذه العقوبة إلى الرجم ، ولعل الراجح - والله أعلم - ما قال به النخعي^٤ والزهرري^٥ والأوزاعي^٦ ومالك^٧ والشافعي^٨ وغيرهم من رجم الزاني المحصن وعدم جلده ، مستدلين بفعله صلى الله عليه وسلم حينما رجم ماعزاً والغامدية ، ولم يأمر بجلدهما ، ولعدم أمره أنيساً بجلد المرأة قبل رجمها ، ولما روي عن عمر

١- هو : محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧-٠٠٠هـ) من علماء الأزهر بمصر ، تخرج بكلية أصول الدين وعمل بها مدرساً لعلوم القرآن من كتبه (مناهل العرفان في علوم القرآن) (انظر: الأعلام : ج ٢١٠/٦)

٢ - مناهل العرفان في علوم القرآن ، للزرقاني ، تحقيق ، أحمد شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ (١٤٠٩هـ)

٣ - انظر : صحيح مسلم : (مرجع سابق) بشرح النووي ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، ج ١١/١٩٢
٤ - هو : أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي (٤٦-٦٩هـ) من أكابر التابعين صلاحاً وحفظاً للحديث كان إماماً مجتهداً له مذهب أجمعوا على توثيقه روى عن مسروق وعلقمة وجماعة مات متخفياً من الحجاج (انظر : سير أعلام النبلاء : ج ٤/٥٢٠) .

٥ - هو : محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب ، الإمام العالم ، أبو بكر القرشي الزهري ، نزيل الشام ، روى عن بعض الصحابة ، وكان حافظاً عالماً ، وكان من اسخي الناس ، وله تعظيم وحرمة عند بني أمية (انظر : سير أعلام النبلاء ج ٧/١٠٧) .

٦ - هو : أبو عمر بن عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي (٨٨-١٥٧هـ) إمام الديار الشامية في الفقه والزهد وأحد الكتاب المترسلين ، له كتاب السنن في الفقه والمسائل (انظر : الأعلام ج ٥/٢٥)

٧ - هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبجي الحميري (٩٣-١٧٩هـ) إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة وإليه تنسب المالكية ، صنف الموطأ وله رسالة في الرد على القدرية (انظر : الأعلام ج ٥/٢٥٧)

٨ - هو : أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) أحد الأئمة الأربعة ، برع في الشعر واللغة و أيام العرب ثم أقبل على الفقه والحديث ، له كتاب (الأم) في الفقه (انظر : الأعلام : ج ٢٦/٦) .

وعثمان^١ رضي الله عنهما - أنهما رجما ولم يجلدا^٢ ولأن الزنا جنائية واحدة فلا
توجب إلا عقوبة واحدة ، والجلد والرجم كل واحد منهما عقوبة على حدة ، فلا
يجبان لجنائية واحدة^٣.

ولما كان الغرض من العقوبة : الزجر ، فإن الرجم كاف لتحقيق هذا الغرض ،
ولا معنى لإيجاب الجلد معه .

ب- عقوبة الزاني البكر^٤ :

ويتكون من عقوبتين : العقوبة الأولى : الجلد

إذا كان الزاني غير محصن وهو البكر رجلاً كان أو امرأة فعقوبته الجلد مائة
جلدة ولا خلاف بين العلماء في وجوب الجلد على الزاني البكر لثبوت ذلك في
القرآن الكريم بقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة^٥)
ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت - السابق ذكره - البكر
بالبكر جلد مائة ونفي سنة) ولما ثبت عن زيد بن خالد الجهني^٦ - رضي الله عنه
قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة
وتغريب عام^٧) .

١ - هو أمير المؤمنين ، عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي (٤٧ ق هـ - ٣٥ هـ) يلقب
ذو النورين قتل على رأس سنتين من خلافته بالمدينة المنورة وهو ابن ٨٠ سنة (انظر صفة
الصفوة ، ج ١ / ١٥٤)

٢ - انظر المغني ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ١٢ / ٣١٣ .

٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج ٥ / ٤٩٠ : .

٤ - المراد بالبكر عند الفقهاء : الحر البالغ الذي لم يجامع في نكاح صحيح (انظر : سبل السلام شرح
بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، محمد بن إسماعيل الصنعائي المعروف بالأمير ، المتوفى (١١٨٢ هـ)
، تحقيق : محمد حلاق ، ط ١ ، (١٤١٨ هـ) دار ابن الجوزي ، الرياض ، باب حد الزنا ، ج ٧ / ١٢١

٥ - سورة النور : الآية ٢ .

٦ - هو زيد بن خالد الجهني المدني (٧ ق هـ - ٧٨ هـ) صحابي جليل ، روى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبي طلحة وعائشة وروى عنه ابنه خالد وأبو حرب وآخرون توفى بالمدينة (انظر :
الأعلام : ج ٣ / ٥٨) .

٧ - صحيح البخاري : (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب البكران يجلدان وينفيان ، الحديث رقم (٦٨٣١)

العقوبة الثانية : التغريب

وقد ثبتت هذه العقوبة وهي التغريب عاماً كاملاً عقوبة إضافية لما ورد إثباته في القرآن الكريم من عقوبة الجلد ، وذلك للحديثين السابق ذكرهما : وهما عبادة بن الصامت ، وزيد بن خالد الجهني - رضي الله عنهما - ولما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة^١ وزيد ابن خالد - رضي الله عنهما - (أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ، فقال الخصم الآخر ، وهو أفاقه منه : نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : قال : إن ابني كان عسيفاً (أي أجيراً) على هذا فزنى بامرأته ، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس^٢ إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ، قال : فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت^٣)

١ - هو : أبو هريرة الدوسي اليماني (٢١ ق هـ - ٥٩ هـ) صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه أشهرها ، أنه عبد الرحمن بن صخر وقيل كان اسمه في الجاهلية عبد شمس ، وكنيته أبو الأسود فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم : عبد الله : وكتابه أبا هريرة لهرة كان يحمل أولادها ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير قال البخاري روى عنه نحو ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم والصحابة والتابعين وغيرهم وقيل أنه قدم وأسلم عام خيبر سنة ٧ هـ (انظر : الاعلام ج ٢/٧٨)

٢ - وفيه قولان : القول الأول : هو انس بن مرثد الغنوي شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة وحنين ، له ولأبيه ولجده صحبة ، وتوفي في ربيع الأول سنة عشرين ، القول الثاني : هو انيس بن الضحاك الأسلمي قال ابن حجر : جزم ابن حبان وابن عبد البر عند ترجمة انيس ابن الضحاك ، أنه هو الذي قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (أغد يا أنيس إلى امرأة هذا) وفيه نظر : (انظر : الاصابة ج ١/٧٦) .

٣ - صحيح البخاري : (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب الاعتراف بالزنا الحديث (٦٨٢٧-٦٨٢٨) صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا الحديث رقم (٤٤٣٥) .

وقد اختلف العلماء في عقوبة التغريب على عدة أقوال ملخصها ما يلي يرى الإمام أبو حنيفة : أن التغريب لا يضم إلى الجلد هنا إلا أن يرى الإمام مصلحة في ذلك، فيغربهما مدة يراها هو^١ .

ويرى الإمام مالك أن التغريب خاص بالبكر الزاني أما المرأة البكر الزانية ، فإنها لا تغرب ، وتغريبه أن ينفى سنة إلى غير بلده^٢ .

ويرى الإمام الشافعي وأحمد : أن الجلد والتغريب عقوبة الزانيين البكرين الحرين^٣ .

وسياتي تفصيل كل ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث إنشاء الله تعالى .

١ - انظر بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٩٦/٥ تبين الحقائق ، الزيلعي ، (مرجع سابق) ، ج ١٧٣/٣ .

٢ - انظر : اسهل المدارك : الكشفواي ، (مرجع سابق) ، ج ١٦٢/٣ حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ج ٣٢١-٣٢٣

٣ - انظر : المهذب : ابراهيم بن يوسف بن علي الشيرازي ، المتوفى (٣٧٦هـ) بيروت ، الدار الشامية ، ودار القلم دمشق ، تحقيق ، محمد الرحيلي ، ط ١ ، (١٤١٧هـ) ج ٣٨١/٥ الانصاف للمرداوي ، (مرجع سابق) ج ١٦٣/١٠ .

المطلب الثاني

جريمة القذف

١- تعريف القذف

أ- القذف في اللغة : قال ابن منظور (قذف بالشئ يقذف قذفاً فانقذف : رمى ، والتقاذف : الترامي : وقذف المحصنة : أي سبها ، والقذف هنا : رمي المرأة بالزنا ، أو ما كان في معناه ، وأصله الرمي ، ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه ^١ .

فالقذف في اصطلاح اللغويين هو (الرمي بالسهم والحصى والكلام وكل شيء ، كما قال تعالى : (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ^٢) وقوله تعالى (ان اقدفيه في التابوت فاقذفه في اليم ^٣) والقذف بالحجارة : الرمي بها ، وقذف الإنسان بالقيء : تقيأ : وقذف المحصنة قذفاً : رماها بالفاحشة ، والقذيفة القبيحة وهي الشتم وقذف بقوله : تلكم من غير تدبر ولا تأمل ^٤ .

ب- في الاصطلاح :

- عرف الحنفية القذف : (بأنه نسبة من أحسن إلى الزنا صريحاً أو دلالة ^٥) .
- وعرفه المالكية : (بأنه نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطيق الوطء لزنى أو قطع نسب مسلم ^٦) .
- وعرفه الشافعية : (بأنه الرمي بالزنى في معرض التعبير ، ليخرج الشهادة

^١ - لسان العرب: ابن منظور ، (مرجع سابق) مادة (قَذَف) ج ٢٧٦/٩ .

^٢ - سورة سبأ : الآية ٤٨ .

^٣ - سورة طه : الآية ٣٩ .

^٤ - مختار الصحاح : محمد بن ابي بكر الرازي المتوفى (٦٦٦هـ) بيروت ، دار الجيل ، ص ٥٢٦ .

المصباح المنير فسي شرح الكبير للرافعي ، المتوفى (٦٢٣هـ) لأحمد بن محمد بن علي المقرئ

الفيومي، المتوفى (٧٧٠هـ) بيروت ، دار القلم ، ص ٦٧٨ .

^٥ - فتح القدير ، ابن الهمام (مرجع سابق) ، ج ٨٩/٥ .

^٦ - مواهب الجليل : الخطاب ، (مرجع سابق) ، ج ٢٩٨/٦ .

بالزنا ، فلا حد فيها ، إلا أن يشهد به دون أربعة ^(١) .

- وعرفه الحنابلة : (بأنه الرمي بزنا أو لواط ، أو شهادة بأحدهما ولم تكمل البينة بواحد منهما) ^(٢) .

٢- حكم القذف :

لما كان القذف بشتى صورة من أهم الأسباب المؤدية إلى انحطاط الإنسان وإلى إيقاد العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع ، وتشكيك الإنسان في حقيقة منشئه ، فقد حرّمته الشريعة الإسلامية وعدته من الكبائر التي يستحق مرتكبها العقوبة الأليمة في الدنيا والآخرة

قال تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) ^(٣) .

قال ابن حجر - رحمه الله - (تضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية : بيان كونه من الكبائر ، بناء على أن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد ^(٤) .

١ - مقني المحتاج: الشرييني(مرجع سابق)،ج٤/١٥٥، نهاية المحتاج:الرملي،(مرجع سابق) ج ٧/٤٣٥ .

٢- شرح منتهي الإرادات ، منصور بن يونس البهوتي ، بيروت ، دار الفكر ، ج ٣/٣٥٠ .

٣ - سورة النور : الآيتان ٤-٥ .

٤- هو : أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ)

من أئمة العلم والتاريخ أصله من عسقلان بفلسطين من الحفاظ المشهورين وعلماء الحديث البارعين ، اشهر مؤلفاته فتح الباري شرح صحيح البخاري وله كتب في الرجال اشهرها تهذيب التهذيب وتقريبه

(انظر : الأعلام : ج ١/١٧٨) .

٥ - فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/١٨١ .

ومن السنة ما أخرجه البخاري^١ ومسلم^٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : يا
رسول الله وما هن ؟ قال الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا
بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات
المؤمنات الغافلات^٣)

أما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على تحريمه^٤ ، استنادا للأدلة السابقة ولقوله تعالى
(إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم
عذاب عظيم^٥)

٣- عقوبة القذف :

شرع الله تعالى الحد على القاذف بعقوبتين

- العقوبة الأولى : الجلد ، ومقداره ثمانون جلدة ، لقوله تعالى : (والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة^٦) .

والجلد : الضرب^٧ ، قال ابن قدامة - رحمه الله - وأجمع العلماء على وجوب
الحد على من قذف المحصن إذا كان مكلفا ، وشرائط الاحصان الذي يوجب الحد ،

١ - البخاري : هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري ابو عبد الله حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري ، كان ثقة جليل القدر
عالمًا بالحديث ، ولد في بخارى في شوال سنة ١٩٤هـ وتوفي في شوال سنة ٢٥٦هـ رحمه الله
(انظر : تهذيب التهذيب ، ج ٩/ ٤٧) .

٢ - مسلم : هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري صاحب الصحيح أحد الأئمة
الحفاظ وعلم من أعلام المحدثين رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر طلبا للعلم توفي سنة ٢٦١
هـ وله من العمر ٥٥ سنة (انظر : تهذيب التهذيب : ج ١٠/ ١٢٦) .

٣ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب رمي المحصنات ، الحديث رقم (٦٨٥٧) .
٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ١٢/ ٣٨٣ ، روضة الطالبين : أبي زكريا يحيى بن شرف
النووي الدمشقي ، المتوفي (٦٧٦هـ) بيروت ، ط ١ المكتب الاسلامي (١٤٠٥هـ) ج ١٠/ ١٠٦ .
٥ سورة النور : آية ٢٣ .

٦ - سورة النور : الآية ٤ ، قال القرطبي - رحمه الله - : ذكر الله تعالى في الآية النساء من حيث هن
أهم ورميهن أشنع وأنكى للنفوس ، وقذف الرجال داخل في حكم الآية بالمعني ، واجماع الأمة على ذلك -
تفسير القرطبي ج ١٢/ ١٧٢) .

٧ - تفسير القرطبي ج ١٢/ ١٧٢ .

بقذف صاحبه خمسة : العقل والحرية و الإسلام و العفة عن الزنا وأن يكون كبيراً
يجمع مثله ^١ .

- أما العقوبة الثانية : فهي عقوبة معنوية تتمثل في رد شهادة القاذف ووصفه
بالفسق حتى يتوب إلى الله عز وجل ، لقوله تعالى : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً
وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور
رحيم) ^٢ .

- والحكمة في رد شهادة القاذف (أنه آذى الناس بلسانه فناسب أن تعطل منافع
الآلة التي استخدمها في ذلك ^٣ ، جاء في إعلام الموقعين : (ورد الشهادة من
أقوى أسباب الزجر لما فيه من إيلاء القلب ، والنكايّة في النفس ، إذ هو عزل
لولاية لسانه الذي استطال به على عرض أخيه وإبطالها لها) .

- وقد اتفق العلماء على رد شهادة القاذف مالم يتب إلا أنهم اختلفوا في قبول
شهادته بعد التوبة وهي تقبل بعد التوبة ^٤ على الراجح من أقوال الفقهاء ^٥ .

^١ - المغني : ابن قدامة ، ، (مرجع سابق) ج ١٢ / ٣٨٤ .

^٢ - سورة النور : الآيتان ٤-٥ .

^٣ - النظرية العامة لاثبات موجبات الحدود : الركبان ج ١ / ٤٠ .

^٤ - إعلام الموقعين : ابن القيم ، ، (مرجع سابق) ، ج ١ / ١٢٦ .

^٥ - للتفصيل في هذا ، أنظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد : محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المتوفى

سنة (٥٩٥ هـ ، طبع درا الفكر ، بيروت ج ٤ / ٣٩٢ ، نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق)

ج ٨ / ١٣٨ .

^٦ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ج ١٢ / ١٧٩ ، بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق)

ج ٤ / ٣٩٢ .

المطاب الثالث

حد المسكر (شرب الخمر)

تعريف الخمر

(أ) الخمر في اللغة :-

قال ابن فارس : الخاء والميم والراء ، أصل واحد يدل على التغطية ، والمخالطة في ستر^١ فسمي الخمر خمرأ لأنه يغطي العقل ، وقيل سميت خمرأ لأنها تركت حتى أدركت واختمرت^٢ .

قال القرطبي - رحمه الله - : (فالمعاني الثلاثة متقاربة ، فالخمر تركت وخمرت حتى أدركت ، ثم خالطت العقل ، ثم خمرته ، والأصل الستر^٣) ويطلق الخمر على الكتم ، يقال : خمر الشيء ، وأخمره : أي ستره ، وخمر فلان الشهادة : أي كتمها ، وتطلق الخمر على سقي الخمر ، يقال : خمر الرجل والديه أي سقاها الخمر ، وتطلق على الاستحياء ، تقول : خمرت الرجل أخمره، إذا استحييت منه ، ويطلق على ترك استعمال العجين والطين بعد صب الماء فيه حتى يطيب ، يقال : خمر العجين يخمره ، والجمع خمور كتمررة وتمور^٤ .

(ب) في الاصطلاح :

عند الحنفية هو : النيث من ماء العنب إذا غلى واشتد - أي إذا ارتفع أسفله وقوي بحيث يصير مسكراً - وقذف ورمى بالزبد أي لا يبقى فيه شيء من الزبد فيصفو ويروق .

ولم يشترط الرمي بالزبد الصاحبان^٥ ، لئلا يفهم أنه يجوز شربه قبل رميه بالزبد ، وهو أظهر رفعا لتجاسر العوام^٦ .

^١ - معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٢١٥ .

^٢ - أنظر : لسان العرب : ابن منظور (مرجع سابق) ، مادة (خمر) ج ٤/٢٤٥ .

^٣ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) : ج ٦/٢٨٥ .

^٤ - القاموس المحيط : الفيروزآبادي ، (مرجع سابق) ، ص ٣٨٧ .

^٥ - هما : محمد بن الحسن الشيباني ، ويعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف ، من أصحاب أبي حنيفة

^٦ - انظر حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٦/٤٦ .

وهناك قول عند الشافعية بإطلاق اسم الخمر على المسكر من عصير العنب ، وإن لم يقذف بالزبد ^١ .

وعند الجمهور الخمر هو : كل شراب مسكر من عنب كان أو من غيره ، قليلاً كان أو كثيراً ^٢ والراجح هو : تعريف الجمهور للخمر في أنه كل شراب أسكر سواء أكان من العنب أو من غيره .

ويكون هذا التعريف حقيقة شرعية لورود اسم الخمر على كل ما خامر العقل ، وذلك في قول عمر رضي الله عنه (والخمر ما خامر العقل ^٣) كلفظ الصلاة كان يفهم منها الدعاء فقط ، فصارت حقيقتها الصلاة الشرعية المعهودة ، فذلك الخمر صارت حقيقته كل ما يسكر سواء أكان من العنب أو غيره .

٢- حكم شرب الخمر

نظراً لكون الخمر أم الخبائث ومفتاح كل شر ، ودعامة كل جريمة ، ولأنها سبب من أسباب الفساد الديني لصدها عن ذكر الله وإقام الصلاة وما تؤدي إليه من العداوة والبغضاء ، فضلاً عن تأثيرها السيئ على صحة شاربها العقلية والنفسية والجسدية فقد نصت الشريعة الإسلامية على تحريمها .

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ^٤) وقال عليه الصلاة والسلام (كل مسكر خمر وكل خمر حرام ومن شرب الخمر في الدنيا ومات وهو يدمنها لم يشربها في الآخرة ^٥) .

١ - نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ج ٩/٨ .

٢ - نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ج ٩/٨ .

٣ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب ، الحديث رقم (٥٥٨٨) .

٤ - سورة المائدة : الآيتان ٩٠/٩١ .

٥ - صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ، الحديث رقم (٢١٨ هـ) سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٧٥/٢٠٢ هـ) موسوعة الحديث الشريف ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء في السكر ، الحديث رقم (٣٦٧٩) .

فقد دل الحديث صراحة على تحريم كل مسكر ، وهدد من مات وهو مدمن على شربها بحرمانه منها في الآخرة .

وقال عليه الصلاة والسلام : (لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة له ^(١)) . وفي هذا الحديث دلالة واضحة على تحريم الخمر ، وذلك للعه صلي الله عليه وسلم الخمر وشاربها وغيره من المشاركين في تجهيزها ، واللعن لا يكون إلا على أمر محرم ، كما أجمع العلماء على حرمة شرب الخمر ولو كان يسيرا ، قال ابن قدامة - رحمه الله - الخمر محرم بالكتاب والسنة والإجماع ^(٢) .

٣- عقوبة شرب الخمر

اتفق العلماء على أن عقوبة شارب الخمر : الجلد ، إلا أنهم اختلفوا في مقداره ، قال القاضي عياض : (أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ^(٣)) وسبب اختلافهم (أن القرآن لم يبين عقوبة محددة في ذلك بخلاف سائر الحدود ، ولأن الأحاديث والآثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضوان الله عليهم ليست قاطعة بتحديد قدر معين ، بل هي قابلة للاجتهاد ^(٤) .

فقد روى مسلم في صحيحه عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين ^(٥) وفي رواية عن أنس أيضا - أن نبي الله صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال ، ثم جلد أبو بكر أربعين ، فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى ، قال : ما

^١ - سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، موسوعة الحديث الشريف ، كتاب الأشربة ، باب العصير المخمر ، رقم الحديث (٣٦٧٤) .

^٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٩٥ .

^٣ - فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ج ١٢ / ٧٢ .

^٤ - النظرية العامة للإثبات موجبات الحدود : الركبان ، (مرجع سابق) ، ج ١ / ٤٥ .

^٥ - صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، الحديث رقم (٤٤٥٢) .

تروون في جلد الخمر ، فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال : فجلد عمر ثمانين^١ .

وقال وبرة الصلتي : (بعثني خالد بن الوليد إلى عمر فأتيته وعنده علي وطلحة^٢ والزبير^٣ وعبد الرحمن بن عوف^٤ متكئون في المسجد ، فقلت له : إن خالد بن الوليد^٥ يقرأ عليك السلام ، ويقول لك : إن الناس انسبطوا في الخمر وتحاقروا العقوبة ، فما ترى ، فقال عمر : هم هؤلاء عندك ، قال : فقال علي : أراه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وعلى المفترى ثمانون ، فاجتمعوا على ذلك ، فقال عمر : بلغ صاحبك ما قالوا ، فضرب خالد ثمانين ، وضرب عمر ثمانين^٦ ، قال النووي - رحمه الله - لما كان زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وفتحت الشام والعراق وسكن الناس في الريف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعناب والثمار أكثروا من شرب الخمر فزاد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم وزجراً لهم عنها^٧ . وما فعله عمر لا يعد استحداثاً ، فإن هذا الحكم يوافق تماماً ما أراده الرسول صلى الله عليه وسلم من تقدير العقوبة بجعلها رادعة زاجرة ، على أن عمر - رضي الله عنه - لم يلتزم الجلد ثمانين دائماً ، قال وبرة - رضي الله

١ - المرجع السابق : الحديث رقم (٤٤٥٤) .

٢ - هو : أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي (٢٨ ق هـ - ٣٦ هـ) صحابي شجاع من الأجواد وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة وكان من دهاة قريش وعلمائهم قتل يوم الجمل (انظر : الأعلام : ج ٣ / ٢٢٩) .

٣ - هو أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد القرشي (٢٨ ق هـ - ٣٢ هـ) صحابي جليل وأحد العشرة المبشرين بالجنة وأول من سل سيفه في الإسلام شهد المشاهد كلها قتل يوم الجمل بالقرب من البصرة (انظر : الأعلام ج ٣ / ٤٣) .

٤ - هو أبو محمد عبد الرحمن بن عوف الزهري (٤٤ ق هـ - ٣٢ هـ) من كبار الصحابة أحد العشرة المبشرين بالجنة شهد بدرًا والمشاهد كلها ، اعتق في يوم واحد ثلاثين عبداً توفي بالمدينة (انظر : أنظر : الأعلام ج ٣ / ٣٢١) .

٥ - هو سيف الله المسلول خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي (٣٩ ق هـ - ٢١ هـ) الصحابي الجليل كان من اشراف قريش في الجاهلية شهد حروب الردة اسلم قبل فتح مكة سنة ٧ هـ روى له المحدثون ١٨ حديثاً (انظر الأعلام : ج ٢ / ٣٠٠) .

٦ - إعلام الموقعين : ابن القيم ج ١ / ٢١١ .

٧ - صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الحدود ، باب حد الخمر ن ج ١١ / ٢١٨ .

عنه - وكان عمر إذا أتى بالرجل القوى المنتهك في الشرب ضربه ثمانين ، وإذا أتى بالرجل الذي كان منه الزلة الضعيف ضربه أربعين ^(١) . ولما تولى عثمان بن عفان الخلافة على المسلمين لم يلتزم الجلد ثمانين ، قال حُضَيْن بن المنذر ^٢ : (شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد ^٣ قد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم ؟ فشهد عليه رجلان : أحدهما حمران ^٤ ، أنه شرب الخمر ، وشهد آخر أنه رآه يتقياً ، فقال عثمان : إنه لم يتقياً حتى شربها ، فقال : يا علي قم فاجلده ، فقال علي : قم يا حسن فاجلده ، فقال الحسن : ولّ حارها من تولى قارّها ^٥ : فكأنه وجد عليه ، فقال : يا عبد الله بن جعفر ^٦ ، قم فاجلده ، فجلده ، وعلي يعد حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، ثم قال : جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلي ^٧ وبناء على هذه الروايات وغيرها اختلف العلماء في تحديد عقوبة الخمر على أقوال عدة ، حصلها الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في ستة آراء وهي :-

الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل فيها حداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به .

^١ - إعلام الموقعين : ابن القيم : ، (مرجع سابق) ، ج ١/٢١١ .

^٢ - هو أبو ساسان حُضَيْن بن المنذر الرقاش (١٨-٩٧هـ) كان صاحب راية علي يوم صفين روى عن علي وعثمان ومجاشع بن مسعود وغيرهم (انظر : الأعلام ، ج ٢/٢٦٣) .

^٣ - هو : أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط (٠٠-٦١هـ) أخو عثمان بن عفان لأمه اسلم يوم انفتح بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم على صدقات بني المصطلق ، مات بالرقعة (انظر : الأعلام ج ٨/١٢٢) .

^٤ - هو : حمران بن الأقرع الجعدي (٠٠-٧١هـ) مولى عثمان بن عفان من الفصحاء في الجاهلية له خبر طويل في مجمع الأمثال ، أدرك أبو بكر وعمر اختلفوا في سنة وفاته (انظر : الأعلام ج ٢/٢٧٩)

^٥ - ول حارها من تولى قارها : قال النووي - رحمه الله - الحار : الشديد المكروه والقار : البارد الهنيء الطيب ، أي كما أن عثمان وأقاربه يتولون هنيئ الخلافة ويختصون به يتولون نكدها وقاذوراتها ، ومعناه ليتول هذا الجلد عثمان بنفسه أو بعض خاصة أقاربه الأدينين والله أعلم (صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١/٢١٩) .

^٦ - هو : عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (١-٨٠هـ) صحابي جليل أول من ولد بأرض الحبشة من المسلمين كان أحد الأمراء في جيش علي يوم صفين وكان كريماً يسمى بحر الجود روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسماء وعلي توفي بالمدينة (انظر : الأعلام : ج ٤/٧٦) .

^٧ - صحيح مسلم : (مرجع سابق) كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، الحديث رقم (٤٤٥٧)

الثاني : أن الحد فيه أربعون ولا تجوز الزيادة عليها .

الثالث : مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو التعزير؟
قولان

الرابع : أنه ثمانون ولا تجوز الزيادة عليها .

الخامس : كذلك وتجوز الزيادة تعزيراً^١ .

السادس : ولعله الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه ابن القيم - رحمه الله - من أن مقدار العقوبة أربعون جلدة ، وأن مازاد عليها من أنواع العقوبات الأخرى من جلد كان أو نفي أو غير ذلك فهي عقوبة تعزيرية ، وفي ذلك يقول - رحمه الله - (ومن تأمل الأحاديث رآها تدل على أن الأربعين حد ، والأربعين الزائدة عليها تعزير اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم . وقد حلق فيها عمر - رضي الله عنه - وغرب ، وهذا من الأحكام المتعلقة بالأئمة وبالله التوفيق^٢ .

^١ - انظر : فتح الباري (مرجع سابق) ، ابن حجر ج ١٢/٧٤ .

^٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، (٦٩١ - ٧٥١ هـ) تقديم طه عبدالرؤف طه ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ج ٣/٢٥١ .

المطلب الرابع

تعريف السرقة

١- تعريف السرقة :

(أ) السرقة في اللغة : مأخوذة من الاستراق وهو الختل سرا واسترق السمع : أي سمع مستخفيا ، والسارق عند العرب : من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ماليس له ، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ، فإن منع حما في يديه فهو غاصب^١ .

(ب) وفي الاصطلاح :

- عرفها الحنفية بأنها : (أخذ مال الغير على سبيل الخفية نصاباً محرراً للتمول غير متسارع إليه الفساد من غير تأويل ولا شبهة)^٢ .
 - وعرفها المالكية بأنها : (أخذ مال الغير مستتراً من غير أن يؤتمن عليه)^٣ .
 - وعرفها الشافعية بأنها : (أخذ مال الغير خفية من حرز مثله)^٤ .
 - وعرفها الحنابلة بأنها : (أخذ مال محترم لغيره وإخراجه من حرز مثله لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء)^٥ .
- ولعل تعريف الحنابلة هو التعريف الراجح لأنه يعتبر شاملاً لجميع التعريفات .

٢- حكم السرقة :

لما كانت السرقة فيها اعتداء على الأموال واعتداء على المجتمع بترويع الأمنيين في منازلهم ، ولما يتبع ذلك من جرائم أخرى ، فقد تضافرت نص، ص

^١ - انظر : لسان العرب ، ابن منظور ، (مرجع سابق) مادة (سرق) ج ١٠/ ١٥٥ ، القاموس المحيط ، (مرجع سابق) فصل السين ، ص ٨٩٣ .

^٢ - فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٥/ ١١٩ .

^٣ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ، (مرجع سابق) ، ج ٦/ ٣٠٥ .

^٤ - نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) للرملي ج ٧/ ٤٣٩ .

^٥ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦/ ١٢٩ .

الشرع على تجريم السرقة وتحريمها ، فعن ابن عباس^١ - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ..^٢) وقال عليه الصلاة والسلام : (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده^٣) .

٣- عقوبة السرقة

لقد رتب الشريعة الإسلامية العقوبة الشديدة على مرتكبي جريمة السرقة ، (وأجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة^٤) لقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم^٥) قال الطبري - رحمه الله - في قوله (نكالا) أي (عقوبة من الله على لصوصيتها^٦)

وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم حد السرقة كما أقامه خلفاؤه من بعده قال القرطبي - رحمه الله - : (قد قطع السارق في الجاهلية ، وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة^٧ فأمر الله بقطعه في الإسلام ، فكان أول

^١ - هو : أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي (٣ ق هـ - ٦٨ هـ) حبر الأمة الصحابي الجليل ولد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه (٦٦٠) حديثا وتوفى بالطائف (انظر : الأعلام : ج ٤ / ٩٥) .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب لا يشرب الخمر ، الحديث رقم (٦٧٧٢) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله الحديث رقم (٢٠٢)

^٣ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب لعن الله السارق إذا لم يسم ، الحديث رقم (٦٧٨٣) ، صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابة ج ٣ / ١٣١٤ ،

^٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤١٥ .

^٥ - سورة المائدة : آية ٣٨ .

^٦ - تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٣ / ٢٢٠ .

^٧ - هو : أبو عبد شمس الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم (٩٥ ق هـ - ١ هـ) من قضاة العرب في الجاهلية ومن زعماء قريش ومن زنادقتها أدرك الإسلام وعاداه وقاوم دعوته هلك بعد الهجرة وهو والد خالد بن الوليد (أنظر : الأعلام ج ٨ / ١٢٢) .

سارق قطعه رسول الله ﷺ في الإسلام من الرجال : الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم ^١ ، وقطع أبو بكر يد اليماني الذي سرق العقد ، وقطع عمر يد ابن سمرة ^٢ أخي عبد الرحمن بن سمرة ولا خلاف فيه ^٣ أما عن بيان كيفية القطع فيقول ابن قدامة - رحمه الله - (لاخلاف بن أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه يده اليماني ، من مفصل الكف وهو الكوع وفي قراءة عبد الله بن مسعود (فاقطعوا ايماهما) وهذا إن كان قراءة وإلا فهو تفسير ، وقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر - رضي الله عنهما - أنهما قالا : إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع ولا مخالف لهما في الصحابة ، ولأن البطش بها أقوى ، فكانت البداية بها أردع ، ولأنها آلة السرقة فناسب عقوبته بإعدام آلتها ، وإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى وبذلك قال الجماعة إلا عطاء ^٤)

^١ - هو مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ، من قريش ، من نسله خالد بن الوليد وأبو جهل وسعيد بن المسيب وكثيرون (أنظر : الأعلام : ج ١٩٣/٧) .

^٢ - وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما قصة المرأة المخزومية التي سرقت فأوردها البخاري في صحيحه في كتاب الحدود ، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع للسلطان (الحديث رقم ٦٧٨٨) كما أوردها مسلم في كتاب الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره ، الحديث رقم (٤٤١٠) .

^٣ - تفسير القرطبي ج ١٦٠/٦ .

^٤ المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٤٣٩/١٢ ، كما اختلف العلماء - رحمهم الله - في عقوبة السارق للمرة الثالثة والرابعة ، فذهب بعضهم إلى قطع اليد اليسرى في الثالثة ، والرجل اليماني في الرابعة وذهب الآخرون إلى حبس السارق في المرة الثالثة حتى يتوب ، (انظر : تفصيل ذلك ص) .

المطلب الخامس

جريمة الحراية (قطع الطريق)

١- تعريف الحراية

(أ) الحراية في اللغة : الحراية من حربه يحربه حرباً إذا سلب ماله فهو حريب ومحروب ، وحريية الرجل : ماله الذي سلبه ، أو هو ماله الذي يعيش به وهي مأخوذة من الحرب ، وهي المقاتلة والمنازلة ^١.

(ب) وإصطلاحاً : (المحاربون هم قطاع الطريق المكلفون الملتزمون ولو أنثى الذين يعرضون للناس بالسلاح ولو بعضاً وحجارة في صحراء أو بنيان أو بحر فيغصبونهم مالا محترماً قهراً مجاهرة) ^٢.

٢- حكم الحراية :

تعتبر جريمة الحراية وإشهار السلاح على المسلمين وترويعهم من كبائر الذنوب ، التي نهت عنها الشريعة الإسلامية وحذرت منها ورتبت عليها العقوبة الشديدة في الدنيا والآخرة ، لما تنطوي عليه هذه الجريمة من اعتداء على الأنفس والأموال والأمن الاجتماعي ، قال تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم) ^٣.

وقد تضمنت هذه الآية الكريمة بيان الحكم الشرعي الدنيوي لمرتكب هذه الجريمة الشنعاء ، وأعد له في الآخرة من العذاب الأليم ، وكفى بذلك زاجراً ورادعاً ، قال عليه الصلاة والسلام : (من حمل علينا السلاح فليس منا) ^٤.

^١ - انظر : لسان العرب ، (مرجع سابق) ، مادة (حرب) ج ٣/١ ، المصباح المنير ص ١٧٤ .

^٢ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ١/١٤٩ .

^٣ - سورة المائدة : الآيتان ٣٣، ٣٤ .

^٤ - صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الايمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا ، الحديث رقم (٢٨٠) .

٣ - عقوبة المحارب

لما كان قطع الطريق فيه إثارة للفرع في نفوس الآمنين ، ونشر للرعب واعتداء على أرواح الناس وأموالهم ، وإخلال بنظام المجتمع واستهانة بنظام الحكم ، فقد اعتبرته الشريعة الإسلامية جريمة من أكبر الجرائم ، ورتبت عليه العقوبة الشديدة في الدنيا ، بالإضافة إلى العقوبة الأخروية : قال تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ^(١) . وقال عليه الصلاة والسلام : (من حمل علينا السلاح فليس منا ^(٢)) وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - في تطبيق هذه العقوبات على المحاربين أهى على التخيير ، أم أنها مرتبة على قدر جناية المحارب ؟ ويرجع اختلافهم في ذلك إلى معنى حرف (أو) في الآية الكريمة ، ولعل الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور من أن (أو) في الآية إنما هو للتنويع فتكون العقوبات الأربع متنوعة بتنوع الجريمة التي اقترفها المحارب .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - في قطاع الطريق (إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض ^(٣)) .

^١ - سورة المائدة : الأيتان : ٣٣-٣٤ .

^٢ - صحيح مسلم : (مرجع سابق) ، كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا ، الحديث رقم (٢٨٠) .

^٣ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للأمام محمد بن على الشوكاني المتوفي (١٢٥٥هـ) بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ (١٤١٩هـ) كتاب حد شارب الخمر : باب المحاربين وقطاع الطريق ، الحديث رقم (٣١٨٥) ، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الأول من الفصل الثالث إنشاء الله .

المطلب السادس

حد البغي

١- تعريف البغي

(أ) البغي في اللغة : يطلق على عدة معان منها :

- التعدي والمجاوزة عن المقدار الذي هو حد الشيء
- الظلم .
- الفجور .

- السعي بالفساد ، ومنه الفرقة الباغية ، لأنها عدلت عن القصد ، وأصله بغي الجرح ، إذا ترامي إليه الفساد ^١ .

(ب) واصطلاحاً :-

- قيل (هم الخارجون على الإمام بغير حق) .
- وقيل إن البغي (هو الامتناع عن طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبة ولو تأويلاً) ^٢ .
- وقيل (هم الخارجون على الإمام ولو غير عدل بتأويل سائغ ولهم شوكة ولو لم يكن فيهم مطاع) ^٣ .
- وقال ابن قدامة ^٤ : (بأنهم قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعه لتأويل سائغ ، وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش °) وعلى هذا فالبغاة فرقة من المسلمين ينقمون من الإمام الشرعي أشياء يرون

^١ - الصحاح : الجوهري ، (مرجع سابق) ، ص ٨٠ ، المصباح المنير الرفعي ، (مرجع سابق) ، ص ٧٩

^٢ - فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٣٣٤/٥ .

^٣ - شرح منتهى الإبرادات : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٣٨٠/٣ .

^٤ - هو : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة الجامعي (٥٤١-٦٢٠هـ) فقيه من أكابر الحنابلة رحل في

طلب العلم إلى بغداد وغيرها وله تأليف منها : المغني ، وروضة الناظر ، والمقتع وغيرها (انظر : الأعلام ج ٦٧/٤)

^٥ - المغني : ابن قدامة : (مرجع سابق) ، ج ٢٤٢/١٢ .

أنها لا تتفق مع الشريعة الإسلامية فيخرجون عليه لقصد عزله ونصب إمام آخر مكانه .

٢- حكم البغي

وردت نصوص شرعية كثيرة تؤكد وجوب طاعة الائمة وتحذر من الخروج عليهم، وذلك لما يترتب على الخروج عليهم من المفسد العظيمة والفتن والاضطرابات وتفريق كلمة المسلمين وإضعاف شأنهم .

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً^١) ومن السنة المطهرة وردت أحاديث كثيرة تحت الامة على الترابط والوحدة وعدم الفرقة ، وطاعة أولي الأمر وعدم الخروج عليهم ومن هذه الأحاديث ما يلي :-

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية^٢) وفي رواية : قال : (من كره من أمير شيئاً فليصبر عليه ، فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبراً ، فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية^٣) .

وعن عبد الله بن عمر^٤ - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة^١) .

^١ - سورة النساء : آية ٩٥ .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ، الحديث رقم (٧١٤٣) .

^٣ - صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب ، الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .. الحديث رقم (٧٤٩١) .

^٤ - هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠٠ق هـ - ٧٣ هـ) شهد الخندق وما بعدها ونشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه ، أفتى الناس في ستين سنة مولده ووفاته بمكة (انظر : الأعلام : ج / ١٠٨)

وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وأن طاعته خير من الخروج عليه ، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء ، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها^٢ .

٣- عقوبة البغي :

لما كان الخروج على ولي الأمر ، وشق عصا الطاعة عليه ، فيه اعتداء على حرمة الدولة الإسلامية ، وإثارة الفتن والقلق ، وإراقة دماء المسلمين وذهاب أموالهم ، فإن الشريعة الإسلامية حرمت الخروج على ولي الأمر واعتبرته بغيا يعاقب عليه بالقتل ، وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فأصلحا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين^٣) .

وهذه الآية : كما ذكر ابن قدامة رحمه الله - فيها خمس فوائد .

الأولى : أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الإيمان ، فإنه سماهم مؤمنين .
الثانية : أنه أوجب قتالهم .

الثالثة : أنه اسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله .

الرابعة : أنه اسقط عنهم التبعة فيما أتلّفوه في قتالهم .

الخامسة : أن الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقا عليه^٤ .

ومن السنة ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عرفة^١ قال : (سمعت رسول ﷺ

^١ - صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للأمام ما لم تكن معصية ، الحديث (٧١٤٤) ، صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ، الحديث رقم (٤٧٦٣) .

^٢ - نيل الأوطار : الشوكاني ، (مرجع سابق) ، ج ٢٣٥/٧ .

^٣ - سورة الحجرات : آية ٩ .

^٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٣٧/١٢ .

يقول : أنه ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة ، وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان^٢) .

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام أنه قال : من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه^٣ .

أما الإجماع الدال على إباحة قتال أهل البغي فهو كما ذكر الماوردي رحمه الله - منعقد على فعل إمامين ، أحدهما أبو بكر والثاني: علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأبو بكر - رضي الله عنه قاتل طائفة ارتدت عن الإسلام فلم يختلف عليه من الصحابة في قتالهم أحد ، كما قاتل طائفة أقاموا على الإسلام ومنعوا الزكاة ، بتأويل اشتبه مخالفة أكثر الصحابة في الابتداء ثم رجعوا إلى رأيه ووافقوه عليه في الانتهاء حين وضع لهم الصواب وزالت عنهم الشبهة .

وأما علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فإنه شهد بنفسه قتال من بغى عليه فأول من قاتل منهم أهل الجمل بالبصرة مع عائشة ، وثنى بقتال أهل الشام بصفين مع معاوية^٤ ، وثلاث بقتال أهل النهروان من الخوارج ، فسار في قتالهم سيرة أبي بكر في قتال ما نعي الزكاة^٥ .

وينبغي أن يكون غرض ولي الأمر في قتالهم ردعهم ، لا قتلهم وإفناءهم وعليه فرق الفقهاء بين قتال البغاة وقتال المشركين بأحد عشر وجهاً ، وهو (أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم ، ولا يقتل من أدبر منهم ، ولا يجهز على جريحهم ، ولا

١ - هو : عرفة الأشجعي بن شريح ويقال جريج ، ويقال ابن شريك ويقال ابن شراحيل الأشجعي صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين وقد فرق أبو خثيمة بين عرفة الأشجعي وبين عرفة الكندي أما البخاري فجعلهما واحداً وهو الصواب، (انظر: تهذيب التهذيب: ج ١٧٦/٧)

٢ - صحيح مسلم (صحيح مسلم) ، كتاب الامارة ، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع ، الحديث رقم (٤٧٩٦) .

٣ - المرجع السابق الحديث رقم (٤٧٩٧) .

٤ - هو : أبو عبد الرحمن معاوية بن أبي سفيان (٢٠ ق هـ - ٦٠ هـ مؤسس الدولة الأموية في الشام ، أحد دهاة العرب ولد بمكة وأسلم يوم فتحها تعلم الكتابة والحساب فجعله الرسول صلى الله عليه وسلم في كتابه (انظر : الأعلام ج ٢٦١/٦) .

٥ - الحاوي الكبير في فقه الامام الشافعي ، أبي الحسن الماوردي ، تحقيق على معوض ، وعادل عبد الموجود ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، (١٤١٤ هـ) ج ١٣/١٩ .

يقتل أسيرهم ، ولا تغنم أموالهم ، ولا تسبى ذراريهم ، ولا يستعان عليهم بمشرك ، ولا يصالحون على مال ، ولا تنصب عليهم الرعادات ، ولا تحرق عليهم المساكن ، ولا تقطع أشجارهم ^١ .

والإسلام حين شرع عقوبة جزاء جريمة البغي ، لم يأمر بها من أول وهلة ، وإنما جعلها عند الضرورة إذا تعذر دفع شرهم إلا بالقتل ، قال ابن قدامة - رحمه الله - : (ولا يجوز قتالهم حتى يبعث إليهم من يسألهم ويكشف لهم الصواب ، إلا أن يخاف كلبهم ، فلا يمكن ذلك في حقهم ، فأما إن أمكن تعريفهم ، عرفهم ذلك وأزال ما يذكرونه من المظالم ، وأزاح حججهم ، فإن لجوا قاتلهم حينئذ ، لأن الله تعالى بدأ بالأمر بالإصلاح قبل القتال ^٢)

^١ - القوانين الفقهية : محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، المتوفى (٧٤١هـ) ط دار الفكر ، ص ٣١٢ .

^٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٢٤٣ .

المطلب السابع

جريمة الردة

١- تعريف الردة

أ) الردة في اللغة : (الردة) و (المرتد) من مادة ، رده ، يرده ، والمصدر منه: رداً ، وترداداً ، وارتداداً وردة ، فهو مرتد .

وأصل معنى المادة : الرأ والدال : يعود إلى أصل واحد مطرد منقاس وهو (رجع الشيء) فالمرتد لغة هو الراجع من الإسلام إلى الكفر^١ .

ب- الردة في الاصطلاح : إن المطلع على أقوال الفقهاء في تعريف الردة يتبين له أنها تتفق في المعنى وإن اختلفت في اللفظ اختلافاً يعود إلى اختلاف موجبات الردة عند فقهاء المذاهب لكنها تؤول إلى معنى واحد : من يأتي بما يوجب الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر من قول أو فعل أو اعتقاد أو شك^٢ .

٢- حكم الردة :

لما كانت الردة عن الإسلام فيها اعتداء على الدين وتمرد على النظام وإضعاف للجماعة وتقويض لوحدة المسلمين ، وتشكيك في دينهم فقد جاءت النصوص الشرعية مستنكرة هذا العمل الإجرامي ومحذرة منه ، ومبينة عاقبته الوخيمة في الدنيا والآخرة .

قال تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون^٣) .

وقال تعالى : (ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل^٤) .

١ - مختار الصحاح : الجوهري ، (مرجع سابق) ، ص ٢٣٩ ومعجم مقاييس اللغة : أبن فارس ، (مرجع سابق) ج ٢/٣٨٦ .

٢ - أنظر : المغني مع الشرح الكبير ج ١/١٧١ ، وبدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٧/٣٤ .

٣ - سورة البقرة : الآية ٢١٧ .

٤ - سورة البقرة : الآية ١٠٨ .

وقوله تعالى : (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ^١) .
وأما السنة : فقد وردت أحاديث هي الأخرى تبين حكم الردة ، ولكن عن طريق تحديد عقوبتها ، منها حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من بدل دينه فاقتلوه ^٢) .

وأما الإجماع : فقد أجمعت أمة الإسلام على تحريم الردة ومعاقبة المرتد وتفصيل ذلك فيما يلي : -

٣- عقوبة المرتد

قرر الإسلام للمرتد عقوبة تتناسب مع هذا الجرم العظيم وتتكافأ معه ، وهي عقوبة القتل ، لقوله عليه الصلاة (من بدل دينه فاقتلوه) .
ولقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والمارق من الدين التارك للجماعة " متفق عليه ^٣) .

^١ - سورة : النحل : آية ١٠٦ .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب حكم المرتد والمرتدة ، الحديث رقم (٦٩٢٢) .

^٣ - صحيح البخاري ، كتاب الديات ، باب قول الله تعالى : (أن النفس بالنفس .. الآية) الحديث رقم (٦٨٧٨) ، صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب ما يباح به دم المسلم ، الحديث رقم (٤٣٧٥) .

وقد حكى ابن قدامة - رحمه الله - الإجماع على قتل المرتدين فقال : (أجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد ، وروي عن أبي بكر 'وعثمان وعلي ومعاذ' وأبي موسى^٢ وخالد وغيرهم ، ولم ينكر ذلك ، فكان إجماعاً^٤) .

ولقد طبق الخلفاء الراشدون - رضوان الله عليهم - عقوبة الردة ، ومن ذلك ما ثبت عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - من قتال المتنبئين والمرتدين من الأعراب حتى رجعوا إلى الإسلام^٥ وقتاله رضي الله عنه لما نعي الزكاة ، وإن لم يكونوا مرتدين بالمعنى الدقيق فهم ملحقون بالمرتدين ، قال أبو هريرة - رضي الله عنه - (لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب ، قال عمر : يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله ، قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كان يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق^٦)

١ - هو أبو بكر الصديق عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي ، كان من رؤساء قريش في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام سبق إليه ، واسلم على يده جماعة - هاجر مع الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه في الغار ، وهو أفضل هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام ، توفي سنة ١٣ هـ (صفة الصفوة ، ج ١/ ١٢٣) .

٢ - هو : عبد الرحمن بن معاذ بن جبل الأنصاري (٢٠ ق هـ - ١٨ هـ) صحابي جليل كان أعلم الأمة بالحلال والحرام ، شهد المشاهد كلها ، بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد غزوة تبوك قاضياً ومرشداً لأهل اليمن توفي بالأردن (انظر الأصابة : ج ٣/ ٤٢٦) .

٣ - هو : أبو موسى الأشعري ، عبد الله بن قيس بن سليم ، الفقيه المقرئ ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المكثرين عنه ، وهو معدود فيمن قرأ عليه ، جاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ أهل البصرة وافقههم في الدين توفي سنة ٤٤ هـ (سير اعلام النبلاء : ج ٢/ ٣٨٠) .

٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٢٦٥ .

٥ - انظر : ظاهرة الردة في المجتمع الإسلامي الأول : محمد بن بريغش ، مؤسسة الرسالة (١٣٩٤ ، ص ٩٦-٩٨)

٦ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم .. باب قتل من أبي قبول الفرائض ومن نسبوا إلى الردة ، الحديث رقم (٦٩٢٥) .

المبحث الثالث

درء الحدود بالشبهات

وفيه أربع مطالب

- المطلب الأول: التعريف بقاعدة (درء الحدود بالشبهات) .
- المطلب الثاني : المبدأ الشرعي لسقوط الحد .
- المطلب الثالث : أنواع الشبهات .

المطلب الأول

التعريف بقاعدة (درء الحدود بالشبهات)

الدرء أو الاندراء معناه : التعطيل ابتداء ، والدفع أثناء القضاء ، ومنع الاستيفاء بعد الحكم لأن الاستيفاء فيما يجب حقا لله تعالى من تنمة القضاء^١ أما الحد فقد سبق تعريفه .

(أ) الشبهة في اللغة : الشبهة بضم الشين المعجمة وسكون التحتية الموحدة : الالتباس ، والمتشابهات المتماثلات ، والمتشابهات من الأمور المشكلات ، والشبهة جمعها : شبه وشبهات ، وشبه عليه الأمر ، خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره ، والمعنى المراد هو الالتباس وعدم وضوح الشيء^٢ .

(ب) الشبهة في الشرع :-

قيل إنها (ما يشبه الثابت وليس بثابت^٣)

وقيل إنها (وجود المبيح صورة مع انعدام حكمه أو حقيقة^٤) .

والشبهة كما حددها الشيخ محمد أبو زهرة (هي الحال التي يكون عليها المرتكب أو تكون بموضوع الارتكاب ، ويكون معها المرتكب معذورا في ارتكابها أو يعد معذورا عذرا يسقط الحد ، أو يستبدل به عقاب دونه على حسب ما يرى الحاكم^٥) .

^١ - القانون الجنائي - مبادئه الأساسية ونظرياته العامة في الشريعة الإسلامية ، لمحمد محيي الدين عوض ص ٣٠٥

^٢ - انظر: لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (شبه) ج ١٣ / ٥٠٣ ، مختار الصحاح : الرازي ، (مرجع سابق) ص ٣٢٨

^٣ - فتح القدير ، لابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٣٥ .

^٤ - التشريع الجنائي الإسلامي ، عودة ، (مرجع سابق) ، ج ١ / ٢٠٩ .

^٥ - العقوبة لأبي زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ١٧٩ .

وقاعدة درء الحدود بالشبهات يراد منها : أن يدفع الحد بكل شبهة تذهب باليقين في الأمر الموجب للحد ، لأن الأصل في الحدود باعتبار نهاية الكمال في سببها فلا حد في الشروع ، لأن الحد لا يجب إلا بعد كمال الفعل اسماً وصورة ومعنى من كل وجه لما في النقصان من شبهة العدم والحدود تتدرئ بالشبهات ^١.

^١ - القاتون الجنائي - مبادئه الأساسية ونظرياته العامة في الشريعة الإسلامية ، لمحمد محيي الدين عوض ، ص/ ٣٠٥ .

المطاب الثاني

المبدأ الشرعي لسقوط الحد

الأصل في شرعية مبدأ درء الحدود بالشبهات ما قرره الرسول صلى الله عليه وسلم بسنته القولية والفعلية ، فمن السنة القولية قول الرسول صلى الله عليه وسلم (تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد ، فقد وجب ^١) وكذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو كنت راجما أحداً بغير بينة رجمت فلانة ، فقد ظهر منها الريبة في منطقتها ، وهيئتها ، ومن يدخل عليها ^٢) وقوله صلى الله عليه وسلم : (أدعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ^٣) .

ومن السنة الفعلية ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لما عز عندما جاء معترفاً بالزنا (لعلك قبلت ، لعلك لمست ، لعلك غمزت ^٤) كل ذلك يلقيه أن يقول نعم بعد إقرار بالزنا وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها : ترك : وإلا فلا فائدة ،

^١ - رواه الترمذي ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب يعفى عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ، الحديث رقم (٤٣) ، كما رواه النسائي ، الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب ، ٠ (٢١٤ / ٣٠٣ هـ) في سننه ، موسوعة الحديث الشريف ، كتاب قطع السارق ، باب ما يكون ضررا وما لا يكون الحديث رقم (٤٨٨٩) .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة ، الحديث رقم (٦٨٥٤) كما رواه ابن ماجه ، الحافظ ابي عبد الله بن يزيد القزويني (٢٧ / ٢٠٧) في سننه ، موسوعة الحديث الشريف ، في أبواب الحدود ، باب من أظهر الفاحشة ، الحديث رقم (٢٥٥٩) ، واللفظ له .

^٣ - رواه الترمذي ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود ، الحديث رقم (١٤٢٤) وذكر الترمذي أنه قد روي مرفوعا وموقوفا وأن الوقف أصح قال وقد روى عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك ، كما رواه الشوكاتي ، في نيل الأوطار ، الحديث رقم (٣١١٥) ج ١٠٩ / ٧ .

^٤ - رواه البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب هل يقول الإمام للمقر ، لعلك لمست أو غمزت ، الحديث رقم (٦٨٤٢) .

ولم يقل لمن اعترف عنده بدين ، لعله كان وديعة عندك فضاعت ونحوه ، وكذا قال عندما جاؤا إليه بسارق قد سرق شملة (ما أخاله سرق)^١ وكرر هذا القول له وكذا رده صلى الله عليه وسلم للغامدية عندما اعترفت بالزنا^٢ ، فلو لم تكن الشبهة دارئة للحد ، لأصبح تلقين النبي صلى الله عليه وسلم لمن جاء معترفاً بما يوجب عليه الحد وتعريفه له بالاعتراف بأمور تسقط عنه الحد ، عبثاً وهو معصوم عن العبث .

وكذلك ما ثبت من أقوال الصحابة وفعلهم رضوان الله عليهم .
فمن أقوالهم ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أنه قال : (إدفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً^٣) وكذلك ما روي عن أم المؤمنين عائشة^٤ رضي الله عنها أنها قالت : (إدرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم لمسلم مخرجاً فخلوا سبيله ، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو ، خير من أن يخطئ في العقوبة^٥)
ومن أفعالهم : رضي الله عنهم ما روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه عذر رجلاً زنى في الشام ، وأدعى الجهل بالتحريم^٦ ، وروي عنه ، وعن عثمان بن عفان رضي الله عنهما أنهما عذرا جارية زنت وهي أعجمية ، ادعت أنها لم تعلم التحريم^٧ فهذه الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه

^١ - رواه البيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين ، المتوفى (٤٥٨ هـ) في السنن الكبرى ، كتاب السرقة ، باب ما جاء في الإقرار بالسرقة والرجوع عنه ، الحديث رقم (١٧٢٧٥) ، ج ٨ / ٠٠ .
^٢ - سبق تخريجه : ص ٤٠ .

^٣ - رواه ابن ماجه ، (مرجع سابق) ، في أبواب الحدود ، باب الستر على المؤمنين ودفع الحدود بالشبهات ، الحديث رقم (٢٥٤٤)

^٤ - هي : عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم واشهر نسائه ، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة بسنتين ، وقيل بثلاثة ، وكان عمرها ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع بالمدينة ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً فكانت من أفقه الناس ، توفيت سنة ٥٧ هـ (انظر : صفة الصفوة ، ج ٢ / ٩) .

^٥ - سبق تخريجه ص ٧١ .

^٦ - نيل الأوطار : الشوكاتي ، (مرجع سابق) ، ج ٧ / ١٠٩ ، كما روي نحو ذلك في السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات ، وأن عمر درء الحد عن رجل زنى وأدعى الجهل بالتحريم ، الحديث رقم (١٧٠٦٥) ، ج ٨ / ٤١٣ .

^٧ - نيل الأوطار للشوكاتي ، ج ٧ / ١٠٩ .

وسلم والآثار عن أصحابه ، رضي الله تعالى عنهم ، وإن كان في بعضها ضعف
ألا أنها بكثرتها تقوي بعضها بعضاً ، وتوجب درء الحدود بالشبهات ، وأهمية
الشبهات في الحدود دفعت الفقهاء في أبحاثهم إلى تحديد حالات الشبهة بالتفصيل ،
وحالات تطبيقها وفقاً لآرائهم ومذاهبهم ، وفيما يلي سنرى أنواع الشبهات على
حسب هذه المذاهب .

المطلب الثالث

أنواع الشبهات

١- أنواع الشبهات عند أبي حنيفة ١ - ٢

أولاً : الشبهة في المحل : وتسمى شبهة حكمية ، وشبهة ملك .

ومعناها : إن الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل .

وهذه الشبهة تتحقق بوجود دليلين : أحدهما يفيد الحل والثاني : يفيد التحريم .

ومثالها قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أنت ومالك لأبيك ^٣) فهذا دليل يقتضي

الملك ، فلو سرق الأب من مال ابنه ، فإن السرقة في حد ذاتها محرمة بصريح

الآية الكريمة : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ^٤) غير أن للأب شبهة في

مال ابنه وهي ملكه له فاجتمع دليل التحريم ودليل الحل ، ومن هنا يتضح أن شبهة

المحل تنشأ عن دليل موجب للحل وإن لم يثبت هذا الدليل حقيقة ، إلا أنه يورث

شبهة تدرك الحد عن الفاعل ^٥ .

ومما سبق يتضح أن قيام شبهة المحل لا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده كما هو

الحال في شبهة الفعل ، وإنما على حكم الشرع بحل المحل .

ثانياً : شبهة الفعل / ويطلقون عليها أيضاً شبهة اشتباه وشبهة مشابهة ، وهي

شبهة في حق من اشتبه عليه دون من لم يشتبه عليه ، وذلك كأن يعتقد حل الفعل

^١ - هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي ، امام الحنفية الفقيه المجتهد أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة

، ولد سنة ٨٠هـ بالكوفة وكان قوي الحجة ، من أحسن الناس منطقاً ، رفض تولي القضاء في عهد

ابن هبيرة ، وفي عهد الخليفة المنصور العباسي فأبى تورعاً وتوفى في بغداد سنة ١٥٠ هـ (انظر :

الأعلام ج ٣٦/٨) .

^٢ - فتح القدير ، ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٣٢/٥ .

^٣ - رواه ابن ماجه ، في ابواب التجارات ، باب ما للرجل من مال ولده ، الحديث رقم (٢٢٩١) .

^٤ - سورة المائدة : الآية ٣٨ .

^٥ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٨٧/٥ ، التشريع الجنائي الإسلامي ، عودة ،

ج ٢١٤/١ ، العقوبة : أبي زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ١٨١ .

، ويظن في نفسه أن الحرام حلال من غير دليل ، كأن يظن زوجته المطلق ثلاثاً ، وهي في العدة مثلاً ، فلا حد عليه ، لأن ظنه أنها حلال عليه شبهة تدرك عنه الحد ، أما إذا لم يدع الظن بالحل فلا يسقط عنه الحد ، ولذلك يشترط لقيام الشبهة في الفعل أن لا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً يعلمه الجاني وأن يعتقد أن الشيء حلال له .

ثالثاً : شبهة في العقد : فعند أبي حنيفة صورة العقد تورث شبهة وإن كان العقد متفقاً على تحريمه وكان العاقد عالماً بالحرمة ، (كما إذا أنكح محارمه أو الخامسة أو أخت امرأته فوطأها لا حد عليه عند أبي حنيفة وإن علم الحرمة وعليه التعزير ، والأصل عند أبي حنيفة أن النكاح إذا وجد من الأهل مضافاً إلى محل قابل لمقاصد النكاح يمنع وجود الحد سواء كان حلالاً أم حراماً وسواء ظن الحل فادعى الاشتباه أو علم بالحرمة ^(١)) .

وقد خالف الإمام أبو حنيفة بهذا الرأي صاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن ، وكذلك الإمام الشافعي الذين لا يأخذون بشبهة العقد ، ويقولون إن الفاعل يحد في هذه الحالات ^٢ إذا علم الحرمة ، إذن الشبهات عند أبي حنيفة ثلاث ، شبهة في الفعل وشبهة في المحل وشبهة العقد .

٢- الشبهة عند المالكية : الشبهة نوعان

أ- شبهة في المحل : فلا يقطع الوالد بسرقة مال ابنه ، ولا السيد بسرقة مال مكاتبه ، ولا رب الدين من غريمه المماطل أو الجاحد .

ب- شبهة في الفعل : كأن يشتبه عليه الفعل في الحل والحرمة ، ولا دليل على التحريم أصلاً ^٣ .

^١ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٨٦ .

^٢ - المبسوط ، السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج ٩/٨٥ ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٨٦ .

^٣ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : محمد عرفة الدسوقي ، طبع دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ج ٤/٣٣٦ ، والكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر المالكي ، المتوفى (٤٦٣هـ) ، تحقيق د. محمد أحيود الموريتاني ، مطبعة حسان ، بالقاهرة ، (١٣٩٩هـ) ، ج ٢/١٠٨٠ .

٣- الشبهة عند الشافعية والحنابلة .

أ - شبهة في الفاعل : أي ظن الفاعل واعتقاده أن الشيء حلال له كمن يأخذ مالا وهو يظن أنه ملكه أو ملك ابنه أو جده ، ثم يتبين خلاف ذلك ، فقيام هذا الظن يورث شبهة يترتب عليها درء الحد .

ب- شبهة في طريق الحكم : أي الاشتباه في حل الفعل وحرمته ، كأن يكون محل خلاف بين الفقهاء ، يرى بعضهم حله ويرى الآخرون حرمة كالنكاح بغير ولي ، أو بلاشهود^١ .

والشيخ أبو زهرة في بحثه حول العقوبة أفرد قسما لدراسة الشبهات التي تدرأ الحد، وقد قسمها إلى أقسام أربعة ، ، هي ما يتعلق بركن الجريمة ، وما يتعلق بالجهل النافي لقصد الجنائي ، وما يتعلق منها بالإثبات ، وأخيرا ما يتعلق بتطبيق النصوص على الجزئيات والخفاء في بعضها^٢ وبعجالة ، سنحاول عرض هذه الأقسام الأربعة من الشبهات التي تشكل نظرة شاملة لأنواعها التي وردت في المذاهب الفقهية المختلفة .

أولاً : الشبهة في تحقيق ركن الجريمة الذي هو أساس التجريم (فإذا كان هذا الأخير موضع شك أو فيه شبهة ، أو تحققت فيه الإباحة صورة ، ولم تتحقق معنى فإنه في هذه الحال تكون الشبهة في الإباحة وهي أساس التجريم^٣) كالزواج بلا ولي أو شهود .

والشبهات في ركن الجريمة ترجع إلى أربعة أقسام وهي شبهة الدليل ، وشبهة الملك ، وشبهة الحق ، وشبهة الصورة .

أ - شبهة الدليل ، هي عندما يتنازع دليلان في الموضوع الواحد أي أن تكون آراء الفقهاء مختلفة حول الموضوع في التحليل والتحريم ، وهو ما يسميه الأحناف

^١ - الأنساب والنظائر: السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ،

ص ١٣٦ ، قواعد الأحكام في مصالح الأئمة ، لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام ، المتوفى (٦٦٠

هـ) مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ج ١٣٧/٢ ، كشف القناع ، ج ٢٨/٤ .

^٢ - العقوبة أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٠٠-٢١٩ .

^٣ - العقوبة أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٠٠ .

شبهة اشتباه ، وتسميه الشافعية شبهة في الجهة ، ولقد أجمع أهل العلم على سقوط الحد في الحالات التي اختلف الفقهاء في تحليلها وتحريمها ، كزواج المتعة والزواج بلا ولي ولا شهود ونكاح الزوجة الخامسة في عدة الرابعة ،^١ وقد رأى الإمام ابن قدامة أن هذا (قول أكثر أهل العلم لأن الاختلاف في إباحة الوطء فيه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات^٢) والشبهة هنا هي أصل الحل والتحريم وليس في وصف الشبهة ، كشبهة العقد عند أبي حنيفة التي يسقط فيها الحد في نكاح المحرمات خلافاً لبقية الفقهاء ، فالخلاف هنا ليس في تحريم الفعل في ذاته ، فهو محرم عند الجميع ، ولكن الخلاف هو في وصف عقد النكاح ، هل يشكل شبهة أم لا ، وهل العاقد عالم بالتحريم أم لا ؟ وأبو حنيفة اعتبره شبهة وأيده سفيان الثوري بالقول ، بأنه وطء تمكنت منه الشبهة فيدرأ عنه الحد^٣ .

ب- القسم الثاني : من الشبهات في ركن الجريمة هو شبهة الملك ، والدليل المبيح هو في وجود نوع من الملكية في المال المسروق مثلاً ، كالأب يسرق مال ابنه ، أو السرقة من الغنائم قبل تقسيمها ، وكلها تحمل شبهة في ملكية السارق للمال بحيث لا يتحقق ركن أساسي من أركان حد السرقة وهو سرقة مال الغير ، فدليل الإباحة للأب هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أنت ومالك لأبيك^٤) وفي الغنائم الشبهة هي في حق المسلم في قسم من هذا المال ، فإن كانت الملكية غير مستقرة بقيت شبهتها ، لذلك كانت هذه الشبهة متفق عليها بين المذاهب^٥ .

ج- القسم الثالث : هو شبهة الحق ، وهي (أن يكون للمرتكب شبهة حق ولو بالاستصحاب^٦) كوطء الرجل زوجته المطلقة ثلاثاً ، وهو وطء لا يثبت الحد في

١ - المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣٤١/١٢ .

٣ - انظر : بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٨٦/٥ .

٤ - سبق تخريجه ، ص ٧٤ .

٥ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٠٣ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٨٦/٥ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٤٥٩/١٢ .

٦ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٨٦/٥ .

المذهب الحنفي ، لظن الفاعل أن هناك نوعاً من دليل بقاء الحل في حق الفراش فيعتبر دليلاً يدرأ به الحد للشبهة .

وشبهة الحق تكون أيضاً في سرقة أموال ذوى الرحم المحرم من غير الأباء ، لما أوجب به الله من إيتاء ذي القربى ، أو في السرقة من بيت المال ، وشبهة الحق متوفرة هنا لأن أموال بيت المال هي أموال عامة مرصودة لمصلحة جميع الناس ومنهم السارق ، مما يورث شبهة حق للسارق في المال المسروق يسقط الحد عنه ، هذا الرأي قال به الخلفيتان عمر وعلي رضي الله عنهما ، والإمامان أبو حنيفة والشافعي^١ .

د - أما القسم الرابع والأخير من شبهات الركن ، فهو شبهة الصورة ، التي تتحقق بتوفر صورة عقد النكاح من المرأة المحرمة مثلاً ، وصورة العقد شبهة تدرأ الحد ، وهذه الشبهة تكون عندما يتزوج من أخته بالرضاع دون أن يعلم أنها أخته ، ولقد أجمع الفقهاء على درء الحد عند تحقق الشبهة إذا كان العاقدان غير عالمين بالتحريم ، ولو كان التحريم متفق عليه كتحريم الزواج بين الأخوة في الرضاع ، ودرء الحد يتحقق لأن صورة العقد وإن لم تكن مثبتة للحل ، فهي مثبتة للشبهة المسقطة للحد ، هذا إذا لم تكن مثبتة للحل ، فهي مثبتة للشبهة المسقطة للحد ، هذا إذا لم يكن العاقد عالماً بالتحريم^٢ ، أما إذا كان العقد محرماً على التأبيد ، والعاقد عالم بالتحريم لم يعتبر جمهور الفقهاء العقد هنا شبهة تدرأ الحد ، وذلك خلافاً لأبي حنيفة ، كما رأينا ، الذي اعتبر أن صورة العقد بذاتها تكون شبهة سواء كان التحريم محل إجماع أم فيه اختلاف ، وسواء كان فساد العقد موضع اتفاق أم لم يكن ، ويسمى أبو حنيفة هذه الشبهة بشبهة العقد^٣ .

١ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٠٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٨٦/٥ وشرح فتح القدير لأبن الهمام ، ج ٣٥/٥

وأوضح ابن الهمام 'في فتح القدير' ، خصوصية موقف الإمام أبي حنيفة في القضية بقوله (من تزوج امرأة لا يحل له نكاحها بأن كانت من ذوي محارمه فوطئها لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسفيان الثوري 'وزفر' ، وإن قال علمت أنها علي حرام ، ولكن يجب عليه بذلك المهر ويعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من التعزير سياسة لا حداً مقدراً شرعاً إذا كان عالماً بذلك ، وإن لم يكن عالماً لا حد ولا عقوبة تعزير ، وقال أبو يوسف ومحمد ، صاحباً أبو حنيفة والشافعي وكذلك مالك وأحمد ، يجب الحد إذا كان عالماً بذلك '.

وبعد الشبهات الخاصة بركن الجريمة يتطرق الإمام أبو زهرة للشبهة بسبب الجهل بالأحكام الشرعية بشكل عام لا يكون مسوغاً للإفلات من أحكامها '، ولكن هذا المبدأ مع تعميمه لا يطبق في كل أنواع الأحكام والأحوال .
فالعلم بالأحكام الشرعية علماً كما رآهما الإمام الشافعي :

- (علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله ') وهو العلم بالأمور القطعية التي يجب أن يعلمها كافة المسلمين ، وهي الأمور الثابتة بالنص القرآني والسنة النبوية ، ومن الأمثلة التي أعطاها الإمام الشافعي عليها ، الصلاة ، الزكاة ، وبأنه حرم الزنا والقتل والسرقة والخمر ، لذلك لا يمكن للمسلم ادعاء عدم معرفته بتحريم جرائم الحدود التي تعتبر من الأمور القطعية الثابتة بالأصول الشرعية .

١ - هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد المحسن بن مسعود اليواسي ثم الإسكندري كمال الدين المعروف بابن الهمام (١٠٠-٨٦١هـ) . من أئمة الحنفية ومن مؤلفاته : فتح القدير ، مات بالقاهرة (انظر : الأعلام : ج ٦ / ٢٥٥) .

٢ - هو : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧-١٦١هـ) ولد بالكوفة ونشأ بها أمير المؤمنين في الحديث فكان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى توفي بالبصرة (انظر الأعلام : ج ٣ / ١٠٤) .

٣ - هو : أبو الهذيل بن قيس ، العنبري ، كان ثقة مأموناً تفقه بأبي حنيفة وهو أكبر تلامذته ، ومن جمع العلم والعمل ، توفي سنة ١٥٨هـ (سير إعلام النبلاء : ج ٨ / ٣٨) .

٤ - فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٣٥ .

٥ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٠٩ .

٦ - الرسالة : الإمام الشافعي ، ص ٣٥٩-٣٦٠ ، الفقرات ٩٦٧-٩٧١ .

- القسم الثاني ، وهو علم الخاصة أي العلم بفروع الأحكام التي ليس فيها نص ثابت في القرآن الكريم والسنة النبوية ، وهي الأحكام التي تحتل التأويل والقياس أي الاجتهاد ومنها التعزير على سبيل المثال وفروع المعاملات وتفصيلات الأحوال الشخصية ، كحالات العدة وغيرها ... إن الأحكام التي تحتاج إلى استدلال ولم يرد النص عليها بوضوح في الأصول الشرعية ولم ينعقد عليها الإجماع وهي ما نسميه الفروع ، الجهل فيها عذر يخفف العقاب ، خلافا للعقوبات المقدرة المعروفة من العامة ، إذ لا مظنة للجهل بهذه الأمور (أي الأصول) ودعوى الجهل من الفاعل فيها غير مقبولة^١) إلا أنه في الجرائم والعقوبات المقدرة إذا ادعى الفاعل الجهل ببعض التفصيلات الخاصة بعدة الزواج على سبيل المثال ، وهي غير معلومة بشكل قطعي ، كونها من الفروع على سبيل المثال بشكل قطعي ولم ينعقد حولها الإجماع ، فادعاء الجهل فيها شبهة تخفف عقوبة الزنا .

ولقد استثنى والصحابة الفقهاء من إقامة الحد ، من لم يعلم بالتحريم ، كتحريم شرب الخمر والزنا ، إذا كان حديث العهد بالإسلام ، أو انتقل من دار الحرب إلى دار الإسلام (وقد قال الخلفاء عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، لا حد إلا على من علمه وأجمع على ذلك أهل العلم ومظنة الجهل هنا قوية وهي الراجحة^٢) وقد قسم الامام أبو زهرة الجهل أربعة أقسام :

١- جهل لا يعذر صاحبه كادعاء الجهل بالأمور القطعية الثابتة من مسلم مقيم في ديار الإسلام ، كالجهل بالحدود .

٢- الجهل بالأمور الفرعية التي تستدعي الاستدلال والقياس ، ولم يجمع عليها العلماء ، والجهل فيها عذر يخفف العقاب كالجهل بالتعازير .

٣- جهل يشكل شبهة عندما تتعارض الأدلة المبيحة والمحرمة ، كأن يتناقض في الحكم دليل مبيح وهو القوي ومعارض هو الضعيف ، أو أن يجهل العاقد أنه تزوج أخته بالرضاع وهذه شبهة قوية تسقط الحد أو أن يدعي الفاعل الجهل

١ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢١١-٢١٢ .

٢ - المصدر السابق ، ص ٢١١ ، وبدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٣٣/٧ - ٣٤ .

بالحكم الشرعي ، وهو لا يقبل إلا إذا كان هناك مظنة راجحة في الفروع ، كالجهل ببعض تفصيلات أحكام العدة ، أما إدعاء الجهل بالأحكام المتفق عليها والثابتة فلا يقبل هذا الإدعاء ، كتحريم الزواج من المحرمات .

٤- القسم الأخير هو الجهل بالأحكام في غير ديار الإسلام ، والعلم فيها غير متيسر ومظنة الجهل قوية دائما ، فالجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر عذر في الشريعة^١ .

إذن ، بعض أنواع الجهل يكون عذرا وشبهة مسقطة للعقوبة المقدرة ومخففة لها ، فيطبق لها التعزير اذا رؤيت في ذلك مصلحة ، وبعضها الآخر لا يكون عذرا مشروعا لإسقاط العقوبة المقدرة .

والجهل مراتب ، إن لجهة قوة الشبهة أو نتائجها ، فالجهل الذي يشكل عذرا قويا وبالتالي شبهة قوية ، يسقط عقوبة الحد ويسقط الوصف الجرمي عن الفعل ، ولا يكون هناك مجال لاستبدال العقوبة ، كأن يتزوج أخته بالرضاع دون أن يعلم ، أو الجهل بالأحكام الشرعية من مسلم مقيم في دار الحرب دون أن ينتقل منها ، ومظنة الجهل هنا أيضا قوية .

أما الحالات الأخرى من الجهل الذي يوصف بالعذر الضعيف ويورث شبهة ضعيفة ، كمظنة الجهل بالعلم ، العلم بالفروع ، أو كأن يدعي عدم معرفته بتحريم عقد الزواج في عدة الأخت ، أو الزواج من أخته في الرضاع .

وأهمية التفرقة بين نوعي شبهة الجهل أن الأولى شبهة قوية تسقط الحد ولا تستدعي فرض عقوبة بديلة ، أما الشبهة الثانية وهي الضعيفة ، فهي تدرأ الحد وللحاكم فرض عقوبة بديلة هي التعزير^٢ .

١ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ٢١٢-٢١٦ ، وحاشية ابن عابدين ، ج ٢٨/٦ .

٢ - العقوبة أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢١٨ .

والقسم الثالث من الشبهات التي تدرأ الحد هي الشبهة في الإثبات ، وهي شبهة تلحق بإثبات الجرم أمام القضاء سواء في إثبات الفعل ، أم في الإقرار أو الشهادة ولقد اتفق جمهور الفقهاء في المذاهب الأربعة^١ ، أنه لثبوت الحد لا بد أن تكون الشهادة واضحة جلية ثابتة لا تشوبها أي هنة ، حيث لا تقبل الشهادة في الزنا إلا في تحقق الوصف الواضح الجلي الذي يثبت الفعل وخطورته ، وللعقاب عليه لا بد أن يكون وصف الوطء بأنه حرام وفيه جميع شروط الزنا^٢ فإذا حصل أي خلل في العبارة التي تصف الفعل الجرمي فهذا الخلل يكون شبهة مسقطة للحد ، كما أن الدقة في إثبات الحد بالشهادة التي فرضها الفقهاء ، تطبق أيضا عند إقرار الجاني على نفسه ، ففي الإقرار يشترط جمهور الفقهاء إقرار الفاعل على نفسه عدة مرات وعدم رجوعه عن إقراره لإقامة الحد^٣ وذلك سنة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فالمقر لا يؤخذ بإقراره ، مباشرة ، بل لا بد من التأكد من صحة هذا الإقرار ودقته ، فتطبيقا لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم اشترط الفقهاء الإقرار أربع مرات في الزنا ، كما حدث في إقرار ماعز على نفسه بالزنا و إقرار الغامدية^٤ التي ردها الرسول صلى الله عليه وسلم و حتى فطمت طفلها كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم تأكد من صحة إقرار ماعز عندما سأل أتعلمون بعقله بأسا تتكرون منه شيء وأكثر من ذلك تأكيده على اشتراط توفر وصف جرم الزنا في سؤال ماعز (لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت °) .

فخطورة جرائم الحدود وشدة عقوباتها تفرض التأكد من ثبوت الجرم وصحة وسائل إثباته من شهادة أو إقرار ، ذلك أن أي خلل في الشهادة أو الإقرار أو في حال الرجوع عن الشهادة والإقرار يدرأ الحد ، إذ لا بد من الإثبات القاطع في كل ما يتعلق بالجريمة ، شروطها ووصفها ، فلو حصل نقص في قوة الإثبات قبل

١ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي ، فقيه حنفي ، توفي عام (١٠٨٨ هـ) ط ١ ، مكتبة محمد علي صبيح ، ميدان الأزهر ، ج ١ / ٤٣٢ .

٢ - التشريع الجنائي الإسلامي : (مرجع سابق) ، عودة ج ٢ / ٩٦ .

٣ - المرجع السابق ، ج ٢ / ٤٣٢-٤٣٩ .

٤ - سبقت قصتي رجم الرسول صلى الله عليه وسلم لماعز والغامدية في المبحث السابق (عقوبة الزنا)

٥ - سبق تخريجه ص ٧١ .

التنفيذ كأن يعود المقر عن إقراره أو الشاهد عن شهادته ، يسقط الحد ولو حكم به^١.

أما لو حصل تأخير في الإثبات ، كالتأخير في الشهادة على حصول إحدى جرائم الحدود ، فرأى أبو حنيفة أن هذا التأخير شبهة تسقط الحد ، وذلك خلافاً لجمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد الذين يرون بأن التأخر في الشهادة وفي الإقرار لا يحدث شبهة في ثبوت الفعل الجرمي ، بل يعتبرون أنهما دليلان مثبتان للحد ولو تأخرا^٢.

ففي تأخر الإثبات بالإقرار والشهادة في الحدود ، أي تقادمها أربعة آراء كما لخصها ابن الهمام وهي : (الأول : رد الشهادة بها للتقادم وقبول الإقرار بما سوى الشرب وهو قول : أبي حنيفة وأبي يوسف ، والثاني رد الشهادة المتأخرة وقبول الإقرار حتى بالشرب القديم كالزنا والسرقة وهو قول محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة والثالث : (قبولهما الإقرار والشهادة) وهو قول الشافعي ومالك وأحمد ، والرابع : (ردهما كما نقل عن ابن أبي ليلى^٣)^٤ إذن ، في الحدود التي تغلب فيها حقوق الله ترد الشهادة عند الأحناف في التقادم ، لأنها شهادة متهمه مردودة للتأخر فيها ، وإعمالاً لمبدأ الستر ولأن الستر مندوب ومطلوب خاصة لمن لا يعرف عنه الاجرام^٥.

أما في الحدود التي تغلب فيها حقوق العبد كالقذف ، فالإثبات عند جمهور الفقهاء ومنهم فقهاء المذهب الحنفي يبقى دائماً ، وإن تأخر تقديم الشهادة أو الإقرار وذلك حفظاً لحقوق العباد ، فالحد لا يسقط فيها ولو تأخر الإثبات^٦.

^١ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ٣١٦-٣١٧ .

^٢ - المصدر السابق ، ٢٢٥-٢٢٦ .

^٣ - فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٣٥/٥ وما بعدها .

^٤ - هو : عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني أدرك عدداً من الصحابة توفي سنة ٨٢ هـ (انظر :

سير أعلام النبلاء : ج ٦٦٢/٤)

^٥ - للتوسع يراجع : العقوبة أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٢٦-٢٢٧ وفتح القدير لابن الهمام ج ٣٥/٥ .

^٦ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وفتح القدير لابن الهمام ، ج ٢٧٩/٥ .

هذه هي شبهة الإثبات ، أما الشبهة الأخيرة التي عرض لها الإمام أبو زهرة فهي
الشبهة الخاصة في تطبيق النصوص أو تطبيقها على الجزئيات ،
ففي حالات كثيرة متنوعة يثبت الحد ، ويؤكد حدوث الفعل الجرمي ، و لكن لا
يطبق النص ولا يقام الحد لشبهة تمنع تطبيق النص ، منها الشهادة غير الكاملة ،
أو سقوط حد السرقة بين المحارم ، كما رأينا ، ومن الحالات المشهورة لامتناع
تطبيق النص ، تعليق الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع يد السارق عام
الرمادة لحدوث المجاعة ^١ ، وهذه الحالة وغيرها ليست تعطيلاً للحد أو النص ،
إنما هي أعمال للنصوص جميعاً في أدق معانيها ، لأن الذين يسرقون الطعام في
المجاعة لا يكونون إلا مضطرين ، والقاعدة الشرعية : الضرورات تبيح
المحظورات ، تؤدي لإسقاط الحد عن السارق أيام المجاعة لعدم تحقق الاختيار
في الفعل ^٢ ، ولتحقق شبهة تدرأ الحد في توفر حالة الجوع التي تبيح للسارق أخذ
ما يسد به جوعه ^٣ هذا بشكل عام مفهوم الشبهة وأنواعها وحالات تطبيقها والتي
تختلف باختلاف المذاهب ، وفقاً لمفهوم كل واحد منها حول تحديد الشبهة .

١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٦٢ .

٢ - العقوبة : أبو زهرة ، (مرجع سابق) ، ص ٢٣٧ .

٣ - ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ، د، محمد سعيد رمضان البوطي ، ص ١٣١ - ١٣٢ ، وقد
عرض لمختلف الآراء حول إسقاط الخليفة عمر رضي الله عنه للحد عام المجاعة ، مؤسسة الرسالة .

المبحث الرابع

التعزير

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول :

- تعريف التعزير

المطلب الثاني :

- مشروعية التعزير .

المطلب الثالث :

- الفرق بين التعزير والحد .

المطلب الرابع :

- أنواع العقوبات التعزيرية

المطاب الأول

تعريف التعزير

(أ) التعزير في اللغة : مصدر عزره يعزره عزراً أو تعزيراً ، وأصل التعزير مأخوذ من العزر ، والعزر بمعنى المنع والرد واللوم^١ ، (فكأن من نصرته قد رددت عنه أعداءه ومنعتهم من أذاه ولهذا قيل للتأديب الذي دون الحد تعزير لأنه يمنع الجاني أن يعاود الذنب^٢) .

ويطلق التعزير في اللغة على عدة معاني منها ما يلي :-

١- النصر والإعانة والتقوية، وبه فسر قوله تعالى (وتعزروه وتوقروه^٣) أي تنصروه^٤

٢- التفخيم والتعظيم^٥ ، وفسر به قوله تعالى : (وعزرتهم^٦) .

٣- التأديب بالضرب ، أو أشد الضرب .

٤- التوقيف على الفرائض والأحكام .

يقال عزره على فرائض الدين إذا عرفه بها^٧ .

(ب) تعريف التعزير في الاصطلاح :-

بالنظر في تعاريف الفقهاء للتعزير نجد في عباراتهم بعض الاختلاف ولنستعرض أشهر هذه التعريفات في مختلف المذاهب الفقهية لنتبين هذا الاختلاف .

١- لسان العرب لأبن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (عزر) ج ٤ / ٥٦١ ، القاموس المحيط : (مرجع سابق)

٢- لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، ج ٤ / ٥٦٢ .

٣- سورة الفتح : من آية ٩ .

٤- تفسير الطبري : (مرجع سابق) ، ج ٦ / ٧١٥ .

٥- معجم مقاييس اللغة ، (مرجع سابق) ، ابن فارس ، ج ٤ / ٣١١ .

٦- سورة المائدة : من الآية ١٢ .

٧- لسان العرب ، (مرجع سابق) ابن منظور ، مادة (عزر) ج ٤ / ٥٦٢ .

أولاً : الاحناف :

قالوا التعزير هو : (عقوبة غير مقدرة تجب حقاً لله أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة ^١) .

وقيل : بأنه : (التأديب دون الحد ^٢) .

ثانياً : المالكية

قالوا التعزير هو : (تأديب استصلاح وزجر على ذنوب لم يشرع فيها حدود ولا كفارات ^٣)

وقيل : (العقوبة التي ليس فيها شيء معلوم بل يختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم ^٤)

ثالثاً : الشافعية

قالوا التعزير هو : (التأديب في كل معصية لله أو لآدمي لا حد فيها ولا كفارة ^٥)
وقيل (تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ^٦) .

رابعاً : الحنابلة

قالوا التعزير هو : (العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها ^٧) .
وقيل (انه التأديب) ^٨ .

وبالنظر في تعريف الفقهاء للتعزير شرعاً أرى أقوالهم رحمهم الله تعالى متقاربة ، وكلهم متفقون فيما يظهر لي على أنه تأديب دون الحد إلا أنني أرى أن تعريف العلامة ابن فرحون رحمه الله تعالى اشمل واوضح وذلك لأنه ضمنه بيان الحكمة منه فقال : هو تأديب استصلاح - وزجر .. الخ ، والله اعلم .

^١ - المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ٣٦ .

^٢ - فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ١١٢ .

^٣ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٢١١ .

^٤ - شرح الخرشي على مختصر خليل ، ج ٨ / ١٠ .

^٥ - نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ١٩ .

^٦ - الأحكام السلطانية : للماوردی ، (مرجع سابق) ، ص ٣٨٦ .

^٧ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٥٢٣ .

^٨ - كشاف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ١٢١ .

المطلب الثاني

مشروعية التعزير

التعزير نوع من أنواع العقوبات التي شرعها الدين الإسلامي بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

فمن الكتاب قوله تعالى في سورة النساء (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع و اضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا^١) ، الشاهد من الآية قوله تعالى (.. و اهجروهن في المضاجع و اضربوهن) .

وجه الدلالة من الآية : أن الله عز وجل أمر بوعظ النساء في حالة نشوزهن وتقصيرهن في حقوق الأزواج فإن لم يفد الوعظ فالحجر في الفراش فإن لم تستقم فالضرب غير المبرح ، وهذه كلها عقوبات قصد بها التأديب والاستصلاح والزجر^٢

قال القرطبي - رحمه الله (دلت هذه الآية على تأديب الرجال لنسائهم فإذا حفظن حقوق الرجال فلا ينبغي أن يسيء الرجل عشرتها ، وقد أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولاً ثم بالهجران فإن لم ينجحاً فالضرب . والضرب في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جارحة كاللكزة ونحوها فإن المقصود منه الصلاح لا غير^٣) .

- أما من السنة فمنها :

١- ما روي عن ابي بردة الأنصاري أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (لا تجلدوا فوق عشرة اسواط إلا في حد من حدود الله تعالى^٤) .

١ - سورة النساء : آية ٣٤ .

٢ - انظر فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٢١٢ .

٣ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٥/١٧٢ .

٤ - أخرجه البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب كم التعزير والأدب ، الحديث (٦٨٥٠) ، ومسلم ، في كتاب الحدود ، باب قدر اسواط التعزير ، الحديث رقم (٤٤٦٠) وأبي بردة هو الصحابي أبو بردة ابن نيار الأنصاري (نظر : فتح الباري ، ج ١٢/١٧٥) .

ووجه الدلالة من الحديث أن هناك جلدًا مشروعًا للعقاب غير عقوبات الحدود ، وهو التعزير .

٢- قول الرسول صلى الله عليه وسلم (مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها إذا بلغوا عشرا وفرقوا بينهم في المضاجع^١) ووجه الدلالة من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر بضرب الصبيان على ترك الصلاة ، وهذا الضرب قصد به التأديب والاستصلاح وليس عقوبة وهو ضرب برفق علماً بأن هؤلاء الصبيان غير أهل للعقوبة لعدم التكليف .

٣- هجره صلى الله عليه وسلم للثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك وهم : كعب ابن مالك ومرارة بن الربيع ، وهلال بن أمية رضي الله عنهم ، ثم تاب عليهم^٢ ، قال تعالى : (ثم تاب الله عليهم ليتوبوا أن الله هو التواب الرحيم^٣) قال القرطبي بعد تفسير قوله تعالى (وضائق عليهم الأرض بما رحبت) من الآية السابقة فقال : (أي ضاقت عليهم الأرض برحبها لأنهم كانوا مهجورين لا يعاملون ولا يكلمون ، وفي هذا دليل على هجران أهل المعاصي حتى يتوبوا^٤) والهجر نوع من أنواع التعزير .

ومن الإجماع

أجمع فقهاء الأمة على أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة وذلك استدلالاً بالكتاب والسنة .

١ - هذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده بهذا اللفظ عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، أنظر مختصر مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، بيروت ، ط ١ ، (١٤٠٩ هـ) ، دار الحكمة ، تحقيق ، خالد عبد الرحمن ، ومحمد إسلام ، الحديث رقم (١٢٧) ، ص ٧٤ .

٢ - صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب ، وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، الحديث رقم (٤٦٧٧) ومسلم في صحيحه (مرجع سابق) ، كتاب التوبة ، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ، الحديث رقم (٧٠١٦) .

٣ - سورة التوبة : آية ١١٨ .

٤ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ٢٨٧ .

ومما يدل على هذا الإجماع^١ :

فعل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم وانتشر ذلك بدون تكير فدل على الإجماع .

ومن الوقائع التي عزز بها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم ما يلي :

أ - روي أن أبا بكر رضي الله عنه استشار الصحابة في رجل ينكح كما تنكح المرأة ، فأشاروا بحرقه ، فكتب أبوبكر رضي الله عنه بذلك إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه^٢

ب- وروي أن معن بن زائدة عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال ثم جاء به إلى صاحب بيت المال فأخذ منه مالاً ، فبلغ عمر رضي الله عنه فضربه مائة وحبسه ، فكلّم فيه فضربه مائة أخرى ، فكلّم فيه من بعد فضربه مائة ونفاه^٣ .

ج- وروي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه سجن ضابي بن الحارث - وكان من لصوص بن تميم - حتى مات في الحبس^٤ .

د- كما روي أن علياً رضي الله عنه سئل عن رجل : يافاسق ، ياخبث ، فقال : هن فواحش ، وفيهن عقوبة^٥ .

كما روي عنه رضي الله عنه أنه أتى برجل قد شرب الخمر في رمضان ، فأمر به فجلد ثمانين جلدة ، ثم زاده عشرين سوطاً تعزيراً له على افطاره في رمضان^٦

^١ - فتح القدير: ابن همام (مرجع سابق)، ج ١١٢/٥ ، تبیین الحقائق : الزيلعي ، (مرجع سابق) ج ٢١١/٣

^٢ - تبصرة الحكام ، ج ١٢١٩/٢ .

^٣ - المغني ، ج ٥٢٥/١٢ ، وشرح فتح القدير ، ١١٦/٥ .

^٤ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢١٩/٢ .

^٥ - مصنف ابن أبي شيبة : للأمام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق : مختار احمد الندوي ، طبع الدار السلفية ، الهند ، ط ١ ، (١٤٠١هـ) ، ١٣٢/١٠ .

^٦ - المصنف : للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي (١٢٦-٢١١هـ) الطبعة الأولى بيروت ،

(١٣٩٠ هـ) ج ٣٨٢/٧ .

المطلب الثالث

الفرق بين التعزير والحد

إن عقوبة الحبس قد تكون حداً كالنفي وقد تكون تعزيراً كالحكم بالحبس في جريمة بمدة معلومة أو غير معلومة ، ولكن هل الحبس حداً كالحبس تعزيراً ، أم أن بينهما فرق .

إن المتتبع لنصوص الشريعة وأقوال الفقهاء يجد أن بينهما فروقاً تختلف من مذهب إلى مذهب ، فهناك فروق تعتبر عند بعض المذاهب ، ولا تعتبر عند غيره ، ولذلك سأقتصر على ذكر أهم الفروق المتفق عليها بين المذاهب ومن أهم هذه الفروق^١ مايلي :-

- ١- الفرق الأول : التعزير غير مقدر بخلاف الحدود فإن الشارع تكفل بتقديرها .
- ٢- الفرق الثاني : التعزير يختلف باختلاف الفاعل ، فقد يرتكب شخصان معصية واحدة ، ومع اتفاق نوع معصيتهما إلا أن عقوبتهما قد تختلف بالنظر إلى شخصيهما ، بخلاف الحدود فلا ينظر فيها إلى شخص مرتكبها ، وإنما ينظر إلى ذات المعصية التي توجب الحد .
- ٣- الفرق الثالث : التعزير يختلف باختلاف الشخص الذي ارتكب موجه في حقه ، فمقدار تعزير المعتدي على العالم يختلف عن مقدار تعزير المعتدي على غيره ، بخلاف الحدود ، فمن قذف عالماً مثلاً كمن قذف غيره .
- ٤- الفرق الرابع : التعزير يختلف باختلاف مقدار الجناية ، بخلاف الحدود ، فإن سرقة القليل إذا بلغ النصاب توجب القطع كما توجب سرقة الكثير ، كما أن شرب قطرة من الخمر كشرب دن منها ،
- ٥- الفرق الخامس : وسائل التعزير تختلف باختلاف الأزمان والبلدان ، فكشف الرأس مثلاً يعتبر فيه التعزير في مكان دون آخر .

^١ - أنظر هذه الفروق للتوسع : الفروق : شهاب الدين أبي العباس المشهور بالقرافي ، المتوفي سنة (٦٨٤هـ) ج ٤ / ١٧٩ ، حاشية ابن عابدين ، ((مرجع سابق)) ، ج ٤ / ٦٠ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٤٨٧ .

- ٦- الفرق السادس : التعزير يقام ولو مع وجود شبهة إذا دلت قرائن على الإدانة و رأى القاضي المصلحة في إقامته ، بخلاف الحدود ، فإنها لا تقام مع وجود أي شبهة لقوله صلى الله عليه وسلم (ادرءوا الحدود عن السلمين ما استطعتم)^١ .
- ٧- الفرق السابع : التعزير يجوز فيه العفو والشفاعة ولو بعد رفعه إلى الامام ، بخلاف الحدود فلا عفو فيها ولا شفاعة بعد أن ترفع إلى الأمام .

^١ - سبق تخريجه ٧١ .

المطلب الرابع

أنواع العقوبات التعزيرية

لعل أبرز وأظهر أنواع العقوبات التعزيرية التي تناولها العلماء ويتم تطبيقها على مرتكبي الأفعال الموجبة لها تتنوع في جملتها إلى ثلاث أنواع هي :

١- العقوبات التعزيرية البدنية .

٢- العقوبات التعزيرية النفسية .

٣- العقوبات التعزيرية المالية .

تفصيل ذلك :

النوع الأول : العقوبات التعزيرية البدنية .

وهي العقوبات التعزيرية التي تمس الجاني بصورة مباشرة فتؤلمه كالقتل والجلد ، أو بصورة غير مباشرة فتترك آثارها عليه (كالحبس والنفي ^١) وهذا النوع سيأتي تفصيله في ثنايا البحث .

النوع الثاني : العقوبات التعزيرية النفسية ^٢ .

وهي العقوبات التعزيرية التي لا تحدث ألماً ظاهراً في جسم الإنسان كما يحدثه الضرب لكنها تؤلم شعور المجرم ونفسيته فتؤثر فيه فيستيقظ بهذه العقوبة من غفلته ويراجع نفسه ، ومن هذه العقوبات .

- الوعظ : وهو تذكير الإنسان بالله تعالى وقدرته وحكمته ، وتعليمه إن كان جاهلاً أو تذكيره إن كان ناسياً .

- الهجر : وهو الترك ومعنى العقوبة به أن يترك الجاني فلا يسلم عليه ولا يتحدث معه حتى يتوب وتصلح حاله .

- التوبيخ : وهو تعنيف المجرم بزواجر الكلام والاستخفاف الذي لا قذف فيه ، كمخاطبة بيا ظالم أو يا أحمق أو يا معتد ، ونحو ذلك من عنيف الكلام وجفاء العبارة .

^١ يلاحظ أن هذا النوع من العقوبات التعزيرية هو موضوع الرسالة .

٢- التشريع الجنائي : عودة (مرجع سابق) ، ج ١/ ٧٠٢ .

- **التهديد** : وهو إعلام المجرم أنه أن عاد للمعصية فسيعاقب بكذا وكذا كالقول لمن عفي عنه : (إن عدت للمعصية والإجرام فستعاقب عقوبة مضاعفة) .
- **التشهير** : وهو الإعلام بجريمة المحكوم عليه وإذاعة خبره وجريمته حتى يشتهر بقصد إيلامه والتحذير مما أقدم عليه .

- النوع الثالث : العقوبات التعزيرية المالية

وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام^١

الأول : الاتلاف : وهو إزالة محل الجريمة ، مثل اتلاف مادة الأصنام بتكسيرها وتحريقها ، وتحطيم آلات الملاهي ، وتكسير وتحريق أوعية الخمر ، وتحريق الحانوت الذي يباع فيه الخمر ، وإراقه اللبن المخلوط بالماء المعد للبيع ، وإتلاف المغشوشات في الصناعات كالثياب الرديئة النسيج أو المغشوشة بتمزيقها وإحراقها

الثاني : التملك (التغيريم) : وهو أخذ جزء من مال الجاني على سبيل الغرامة المالية .

الثالث : التغيريم : والعقوبة هنا لا تكون بإتلاف المحل بل تقتصر على تغييره ، كتفكيك آلات اللهو ، وتغيير الصور المصورة .

والذي يعنينا في هذا البحث من أنواع العقوبة التعزيرية هي عقوبة الحبس المتعلقة بالنوع الأول من العقوبات التعزيرية البدنية .

^١ - مجموع فتاوي ابن تيمية ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مكتبة ابن تيمية ج ١١٥/٢٨ والتعزير في الشريعة الإسلامية ، د. عبد العزيز عامر ، دار الفكر العربي ، ص ٣٢٨ - ٣٢١ .

الفصل الثاني

الحبس

وفيه ثلاثة مباحث

• المبحث الأول : الحبس تعريفه ، وأدلة

مشروعيته

• المبحث الثاني : أنواع الحبس وموجباته في

الشريعة الإسلامية .

• المبحث الثالث : مدة الحبس ، ومكانه .

المبحث الأول

الحبس تعريفه وأدلة مشروعيته

وفيه مطلبان

- المطلب الأول : تعريف الحبس لغة وشرعاً
- المطلب الثاني : مشروعية التعزيز بالحبس

المطلب الأول

تعريف الحبس لغة وشرعاً

١- الحبس في اللغة^١ :- هو المنع والإمساك ، مصدر حبسته ، وجمعه أحياس وحبوس، يقال للرجل محبوس وحبيس ، وللجماعة : محبوسون وحبس ، وللمرأة : حبيسة ، وللجمع حبائس ، ولمن يقع منه الحبس ، حابس ، والحبس ضد التخلية ، قال الله تعالى : (ولئن أخرجنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحبسهن ..)^٢ قال الطبري : (ليقولن هؤلاء المشركين ما يحبسهن ؟ أي شيء يمنعه من تعجيل العذاب الذي يتوعدنا به " ٣ ، ويطلق الحبس على معان عدة .

- فيطلق ويراد به الوقف : والوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة ، فكل شيء وقفه صاحبه ، فهو بذلك يحبس أصله ويسبل منفعته تقرباً إلى الله عز وجل .

- ويطلق ويراد منه : المكان الذي يتم فيه الحبس ، فالحبس والمحبسة والمحبس تطلق على الموقع الذي يحبس فيه ، قال الليث^٤ : (المحبس يكون سجناً ويكون فعلاً كالحبس)^٥ .

- ويطلق الحبس بكسر الحاء وتسكين الباء - على كل ما حبس به مجرى الوادي لمنع الماء من الخشب والحجارة وهما مما يمنع جريان الماء فيحبسه للشرب والسقي .

^١ - انظر : في معنى الحبس في اللغة : مادة (حبس) " لسان العرب " مرجع سابق ، مادة (حبس) ج ، ٤٥/٦ ، ومعجم مقاييس اللغة " مرجع سابق " ج ٣/١٣٧ ، والقاموس المحيط " مرجع سابق " ص ٥٣٧ .

٢ - سورة هود : من الآية رقم ٨ .

٣ - انظر : تفسير الطبري (مرجع سابق) ج ٤/٣٤١ .

٤ - هو : الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، الامام المصري المحدث الفقيه (٩٤-١٧٥هـ) (انظر الأعلام للزركلي : ج ٥ ٢٨٧) .

٥ - لسان العرب (مرجع سابق) ، ج ٦/٤٥ .

- والحبسة : تعذر الكلام عند إرادته ، فيقال : تحبس في الكلام أي توقف .

- كما يطلق ويراد به المصدر : وهو الوضع في الحبس ، يقال حبسه حبسا إذا وضعه في الحبس .

- وإذا نظرنا إلى هذه المعاني التي يطلق عليها الحبس نجدها لا تخرج في مجموعها عن المعنى اللغوي للحبس وهو المنع .

مقارنة بين الحبس والسجن :-

السجن - بفتح السين - مصدر سجن بمعنى حبس ، وبكسر السين مكان الحبس - والجمع سجون قال تعالى (رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه)^١ ، فالسجن والمحبس اسمان لمسمى واحد هو الموضع الذي يحبس فيه ، والسجن - بفتح السين - هو الوضع في السجن ، يقال سجنه سجنًا إذا وضعه في السجن . أما الحبس فيمكن أن يطلق ويراد به المصدر وهو الوضع في الحبس ويمكن أن يطلق ويراد به الموضع الذي يجعل فيه المحبوس ، فيقال : المجرم في الحبس^٢ . ومن هنا يتضح أن الحبس أعم من السجن ، أما الحبس والسجن فاسمان لمسمى واحد فهما مترادفان .

٣- الحبس في الشرع :-

أما الحبس شرعاً فقد عرفه ابن تيميه ، وتبعه تلميذه ابن القيم ، رحمهما الله ، بقوله : (فإن الحبس الشرعي ليس هو السجن في مكان ضيق ، وإنما هو لتعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ، سواء كان في بيت أم مسجد ، أم كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه)^٣ . وهذا ما نلمسه من عبارات جمهور الفقهاء .

^١ - سورة يوسف : آية ٣٣ .

^٢ - انظر لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٤٥ ، مختار الصحاح : الرازي (مرجع سابق) ص ١٢٠ ، القاموس المحيط : الفيروزآبادي ، (مرجع سابق) ، ٥٣٧ .

^٣ - مجموع فتاوى ابن تيميه ، (مرجع سابق) ، ج ٣٥٨/٣٩٨ .

فقد جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف^١ : (.. أهل الدعارة والفسق والتلصص إذا أخذوا في شيء من الجنايات وحبسوا هل يجري عليهم ما يقونهم في الحبس)^٢ وجاء في بدائع الصنائع : (فإن لم يعلم القاضي حبسه في السجن)^٣ .

وجاء في تبصرة الحكام : (حتى يؤدي ما عليه أو يموت في الحبس أو يتبين للامام أنه لا شيء معه فيطلقه)^٤ .

وجاء في نهاية المحتاج : (ويخرج المحبوس للدعوى عليه فإن حبس للثاني أيضا لم يخرج إلا باجتماعهما وأجرة الحبس والسجان على المحبوس)^٥ . وجاء في الإفصاح : (.. يخرج الحاكم من الحبس ولا يحول بينه وبين غرمانه بعد خروجه من السجن)

هذه عبارات لبعض الفقهاء في المذاهب الأربعة . وبالنظر إلى هذه العبارات نجد أنهم يقصدون بالحبس : وضع الآدمي في مكان معين يحبس فيه فيمنع من الخروج أو التصرف في نفسه .

^١ - هو : يعقوب بن إبراهيم القاضي ، (١١٣-١٨٣هـ) من أصحاب أبي حنيفة وهو أول من تسمى بقاضي القضاة ، (انظر : طبقات الفقهاء ص ١٥) .

^٢ - الخراج : للقاضي أبي يوسف ، (طبع ونشر دار المعرفة للطباعة والنشر سنة ١٣٩٩هـ ، بيروت ، (ص ١٤٩)

^٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج ٥/٤٩٨ .

^٤ - نهاية المحتاج : الرملي (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢٣ .

^٥ - الإفصاح لابن هبيرة (مرجع سابق) ، ج ١/٣٧٣ .

المطلب الثاني

مشروعية التعزير بالحبس

أولاً : مشروعية الحبس من القرآن الكريم

دل القرآن الكريم على مشروعية الحبس في عدد من الآيات وبألفاظ شتى يرجع معناها إلى الحبس ، وذلك مثل : الحصر ، والامساك ، والنفي ، والأسر في آيات متفرقة من كتاب الله وهي كما يلي :

١- قوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يجعل الله لهن سبيلاً)^١ .

- قال بعض الفقهاء إن هذا الامساك والحبس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة ، فلما كثروا وخشي قوتهم اتخذ لهم سجنًا^٢ . وللعلماء في نسخ هذه الآية قولان :

القول الأول : أن هذه الآية منسوخة ، حيث نسختها آية سورة النور ، والتي بينت حد الزاني غير المحصن : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)^٣ وكذلك قول الرسول ﷺ (خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)^٤ فصار سبيل من أحصن رجم بالحجارة ، وسبيل من لم يحصن جلد مائة ونفي سنة^٥ .

القول الثالث : أن الآية لم تنسخ وإنما فسرت وبيئت ، لأن النسخ رفع حكم ظاهر الإطلاق أما ما كان مشروطاً بشرط وزال الشرط فلا يكون نسخاً ، وهنا شرط الله حبسهن حتى يجعل لهن سبيلاً ، فكان السبيل بياناً لا نسخاً^٦ .

١- سورة النساء : الآية رقم ١٥ .

٢- انظر : تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٨٤ .

٣- سورة النور : الآية رقم ٢ .

٤- صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، الحديث رقم (١٤١٤) .

٥- تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٥٣٢-٥٣٣ .

٦- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ١٢ / ٣٠٧ .

٢- كما استدل العلماء على مشروعية الحبس بقوله تعالى أيضاً : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض)^١ فقد قال بعض العلماء ان النفي الوارد هنا يراد به السجن فإن من نفي من الأرض فإنه ينفي من سعة الدنيا إلى ضيقها فصار كأنه إذا سجن فقد نفي من الأرض^٢ .

٣- ومن الآيات الدالة على مشروعية الحبس قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم)^٣ ، والحصر : (بفتح فسكون) المنع والحبس^٤ ، وهو المقصود بالآية عند جماعة من المفسرين^٥ .

٤- ومنها أيضاً قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ولا نكتب شهادة الله إننا إذا لمن الآثمين)^٦ .

قال الشوكاني - رحمه الله - في تفسير هذه الآية : (والمراد بالحبس توقيف الشاهدين في ذلك الوقت لتحليفهما ، وفيه دليل على جواز الحبس بالمعنى العام)^٧ والوقف والتوقيف أحد معاني الحبس .

قال القرطبي - رحمه الله - : (وهذه الآية أصل في حبس من وجب عليه حق والحقوق على قسمين : منها ما يصلح استيفاءه معجلاً ، ومنها ما لا يمكن استيفاءه إلا مؤجلاً ، فإن خلي من عليه الحق غاب واختفى وبطل الحق وثوى^٨ فلم يكن بد

١ - سورة المائدة : الآية ٣٣ .

٢ - انظر : تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٨٤ - ٨٥ ، فتح القدير : الشوكاني ، ج ١ / ٤٣ .

٣ - سورة التوبة : الآية ٥ .

٤ - المصباح المنير ، (مرجع سابق) ، مادة (حصر) ج ٢ / ١٠٧ .

٥ - انظر : تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٤ / ١٢٣ ، تفسير القرطبي ، ج ٨ / ٧٠ .

٦ - سورة المائدة : الآية ١٠٦ .

٧ - فتح القدير : الشوكاني ، (مرجع سابق) ج ٢ / ٨٧ .

٨ - ثوى : ذهب فلم يرجع (انظر : حاشية تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ج ٦ / ٣٢٦) .

من التوثق منه ، فإما بعوض عن الحق وهو المسمى رهنا ، وإما بشخص ينوب منا به في المطالبة والذمة وهو الكفيل ، وهو دون الأول ، لأنه يجوز أن يغيب كمغيبة ، ويتعذر وجوده كتعذره ، ، ولكن لا يمكن أكثر من هذا فإن تعذرا جميعا لم يبق إلا التوثق بحبسه حتى تقع منه التوفية لما كان عليه من حق ، أو تبين عسره ^١ .

٥- كما يدل على مشروعية الحبس قوله تعالى : (فإذا لقيتم الذي كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإمنا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها) ^٢ . فمعنى قوله تعالى : (فشدوا الوثاق) أي إذا بالغتم في قتلهم فأسروهم وأحيطوهم بالوثاق لئلا يفلتوا ويتمكنوا من الهرب ، فالآية هنا دلت على مشروعية الأسر ، والأسير في حقيقة الأمر محبوس ، لأن الأسر أحد معاني الحبس ، لذا فهي دليل على مشروعية الحبس ^٣ .

٦- ومما يدل على مشروعية الحبس قوله تعالى (ويطعمون الطعام على حبة مسكينا ويتيما وأسيرا) ^٤ قال القرطبي (وأسيرا) أي الذي يؤسر فيحبس ، و عن ابن عباس قال : الأسير من أهل الشرك المحبوس ، وقال قتادة ^٥ ، لقد أمر الله بالأسرى أن يحسن إليهم وإن أسراهم يومئذ لأهل الشرك ، وأخوك المسلم أحق أن تطعمه ^٦ .

^١ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٣٢٦ .

^٢ - سورة محمد : الآية ٤ ، وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه الآية هل هي محكمة فتبقى دليلا على مشروعية ما دلت عليه ، أم هي منسوخة ، ولعل الراجح والله أعلم ما ذهب إليه كثير من العلماء منهم مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأبو عبيدة ، من أن الآية محكمة والإمام مخير فيما جاءت به ، (انظر : فتح القدير : الشوكاني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٣١) .

^٣ - انظر : فتح القدير ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٣٠ .

^٤ - سورة الانسان : الآية ٨ .

^٥ - هو : قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز السدوسي البصري الأكمة أحد الأعلام ، (٦٠-١١٧هـ) وكان أحفظ أهل البصرة لم يسمع شيئا إلا حفظه ، (انظر : تهذيب التهذيب : ج ٨/٣٥١) .

^٦ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ١٩/١٢٩ .

ثانياً : مشروعية الحبس في السنة النبوية

رويت في السنة النبوية أحاديث ووقائع في مشروعية الحبس منها ما هو صريح في الدلالة ، ومنها ما يدل على مشروعية الحبس بالمعنى كما يتضح ذلك من الأحاديث الآتية :-

١- ما أخرج الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة- رضي الله عنه - قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال^١ ، سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ماذا عندك يا ثمامة ، فقال عندي يا محمد خير ، إن تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت ، فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان بعد الغد ، فقال ما عندك يا ثمامة ، قال : ما قلت لك ، إن تنعم تنعم على شاكرك وإن تقتل تقتل ذا دم وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت ، فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان من يوم الغد فقال رسول الله ﷺ أطلقوا ثمامة ، فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله .. الحديث)^٢ وقد دل على أن ثمامة - رضي الله عنه - قد ربط بسارية من سواري المسجد ، وظل محبوساً في هذا المكان مدة يومين أو ثلاثة ، ورسول الله صلى الله عليه

١- هو : أمانة ثمامة بن أثال بن النعمان اليمامي من بني حنيفة (١٢-٠٠ هـ) صحابي كان سيد أهل اليمامة له شعر في فتنه مسيئة ثبت هو على إسلامه ولحق بالعلاء بن الحضرمي في جمع ممن ثبت معه فقاتل المرتدين من أهل البحرين وقتل بعيد ذلك (انظر : الأعلام : ج ٢ / ١٠٠)

٢- صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب المغازي ، باب وفد بني حنيفة ، الحديث رقم (٤٣٧٢) ، وصحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الجهاد ، باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه ، الحديث رقم (٤٥٨٩) .

وسلم يتردد عليه حتى أذن بإطلاقه ، وفي هذا - كما يقول النووي رحمه الله - (جواز ربط الأسير)^١ .

٢- وعن بهز بن حكيم^٢ عن أبيه عن جده قال : (أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناساً من قومي في تهمة فحبسهم ، فجاء رجل من قومي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ، فقال : يا محمد علام تحبس جيرتي ؟ فصمت النبي - صلى الله عليه وسلم - عنه ثم ذكر شيئاً ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - خلوا له عن جيرانه)^٣ .

وقد دل هذا الحديث على مشروعية الحبس وذلك أن الرسول ﷺ أمر به وامتنل الصحابة رضي الله عنهم ولم يفرج عنهم إلا بعد طلب وإلحاح من الرجل .

٣- ما أخرجه الحاكم^٤ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم (حبس رجلاً في تهمة يوماً وليلة استظهاراً واحتياطاً)^٥ وفي هذا دلالة على مشروعية الحبس لوقوعه من الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله له .

٤- وعن عمرو بن الشريد^٦ عن أبيه - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لي الواجب ظلم يحل عرضه وعقوبته)^١ ، قال

١- صحيح مسلم بشرح النووي ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٧٨ .

٢- هو : أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري (انظر : تهذيب التهذيب : ج ١/ ٤٩٨)

٣- الفتح الرباني ، ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، تأليف أحمد عبد الرحمن البنا ، ط دار الشهاب القاهرة ، أبواب تحريم الخمر وحد شاربها ، باب ما جاء في قدر التعزير والحبس في التهم ج ١٦/ ١٢٣-١٢٤ ، وسنن أبي داود (مرجع سابق) ، كتاب القضاء ، باب في الدين هل يحبس به ، الحديث رقم (٣٦٣١) .

٤- هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمروية النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ) الشهير بالحاكم من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه أخذ الحديث عن نحو ألفي شيخ ، له تصانيف كثيرة منها المستدرک على الصحيحين مات في نيسابور (انظر : الأعلام : ج ٦/ ٢٢٧) .

٥- سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الأقضية ، باب في الحبس في الدين وغيره ، الحديث رقم (٣٦٣٠) ، كما أخرجه السترمذي (مرجع سابق) في كتاب الديات ، باب ما جاء في الحبس في التهمة ، الحديث رقم (١٤١٧) .

٦- هو : أبو الوليد عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي الطائفي تابعي ثقة (انظر : تهذيب التهذيب :

ج ٨/ ٤٧) .

سفیان بن عیینة^٢ - رحمه الله :- (عرضه يقول : مطلني ، وعقوبته الحبس)^٣ .

ففي هذا الحديث دلالة على مشروعية الحبس لأن امتناع المدين الغني الواجد يعتبر ظلماً ، ولا بد من دفع هذا الظلم بمعاقبة هذا الغني المماطل بما فسرت به العقوبة الواردة في الحديث .

قال ابن حجر - رحمه الله - في شرحه لهذا الحديث : (واستدل به على مشروعية حبس المدين إذا كان قادراً على الوفاء تأديباً له وتشديداً عليه)^٤ .
وقال الشوكاني - رحمه الله - (يدل على جواز السجن حديث " مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته) " لأن العقوبة مطلقة والحبس من جملة ما يصدق على المطلق)^٥ .

٥- روي أن رجلاً قتل عبده فجلده النبي ﷺ وسجنه وأمره بعقوبة رقبة ولم يقده^٦ .

٦- ثبت أن النبي ﷺ حبس بعض بني قريظة في دار بنت الحارث الأنصارية ، وحبس بعضهم الآخر في دار أسامة بن زيد^٧ ، ثم خرج بهم إلى سوق المدينة فضرب أعناقهم لغدرهم وخيانتهم^٨ .

^١ - سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الأقضية ، باب في الحبس في الدين وغيره ، الحديث رقم (٣٦٢٨) .

^٢ - هو : أبو محمد سفیان بن عیینة بن میمون العلالي ، (١٠٧ - ١٩٨ هـ) ، محدث الحرم عالم بالتفسير والفقه ، (انظر : الأعلام : ج ٣ / ١٠٤) .

^٣ - فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٦٢ .

^٤ - المرجع السابق ، ج ٥ / ٦٢ .

^٥ - نيل الأوطار : الشوكاني ، (مرجع سابق) ، ج ٩ / ٢١٨ .

^٦ - أقضية الرسول ﷺ : محمد بن فرج المالكي المعروف بابن الطلاع المتوفي سنة ٤٩٧ هـ مطبعة المجد ، القاهرة ، (١٣٩٦ هـ) ص ١١

^٧ - هو : أسامة بن زيد بن حارثة ، حب رسول الله ﷺ ، يكنى بأبي محمد و أمه أم أيمن حاضنة رسول الله ﷺ توفي بالمدينة آخر خلافة معاوية (انظر : صفة الصفوة : ابن الجوزي : ج ١ / ٢٦٨)

^٨ - نيل الأوطار : الشوكاني ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ٢١٢ .

ثالثاً : في مشروعية الحبس في الإجماع :

دل الإجماع على مشروعية الحبس بما ورد عن الصحابة - رضوان الله عليهم - من آثار تدل على حكمهم به وتنفيذهم له في عدد من القضايا ومن ذلك ما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان له سجن^١ وأنه سجن الحطيئة^٢ على الهجو، وسجن صبيغاً^٣، وسجن عثمان رضي الله عنه ضابيئ بن الحارث^٤، وكان من لصوص بني تميم^٥ وفتاكهم حتى مات في السجن وسجن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالكوفة، كما بنى سجناً من قصب فسماه نافعاً، ففتقه اللصوص، ثم بنى سجناً من مدر وسماه مخيساً، ثم قال : ألا تراني كيساً مكيساً، بنيت بعد نافع مخيساً، حصناً حصيناً وأميراً كيساً^٦.

كما (حبس معاوية رضي الله عنه هذبة بن خشرم^٧ في قصاص حتى بلغ القتل في عصر الصحابة فلم ينكر ذلك^٨) وسجن عبد الله بن الزبير بمكة، ومن ذلك ما

^١ - نيل الأوطار : الشوكاتي ، (مرجع سابق) ج ٢١٨/٩ .

^٢ - هو : أبو مليكة جروول بن أوس بن مالك العبسي (؟ - ٤٥) شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام كان عنيفاً لم يكذب يسلم من لسانه أحد ، أكثر من هجاء الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر فسجنه بالمدينة فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس فقال : إذا تموت عيالي جوعاً (انظر : الأعلام : ج ١١٨/٢) .

^٣ - هو : صبيغ بن عسل الحنظلي ، وقيل هو ابن شريك وقيل ابن علي (انظر : الأصابة : ج ١٦٨/٥) .
^٤ - هو ضابيئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي (٣٠٠ - ٣٠٠ هـ) شاعر خبيث اللسان كثير الشر ، عاش بالمدينة إلى أيام عثمان وكان مولعاً بالصيد وله خيل ، سجنه عثمان بن عفان لقتله صبيغاً بدابته (انظر : الأعلام : ج ٢١٢/٣) .

^٥ - هو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر جد جاهلي بنوه بطون كثيرة جداً وهم قاعدة من أكبر قواعد العرب (انظر : الأعلام : ج ٨١/٢)

^٦ - أنظر : أقضية الرسول ﷺ ابن فرج (مرجع سابق) ، ص ٥٠ .

^٧ - هو : أبو عمر هذبة بن خشرم بن كرز من بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيم من قضاة (٥٠٠ - ٥٠ هـ) شاعر فصيح ومرتل ، راوية من أهل بادية الحجاز (انظر : الأعلام : ج ٧٨/٨)

^٨ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٥٧٧/١١ .

روي الفاكهي^١ من طريق عمرو بن دينار^٢ عن الحسن بن محمد^٣ (يعني ابن الحنفية) قال : أخذني ابن الزبير فحبسني في دار الندوة في سجن عارم فانفلت منه فلم أزل أتخطي الجبال حتى سقطت على أبي بمنى^٤ .

فالحاصل كما يقول الشوكاني رحمه الله :- ان الحبس وقع في زمن النبوة ، وفي أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الآن في جميع الأعصار والأمصار من دون إنكار ، قال الزيلعي^٥ في كتابه تبیین الحقائق : الحبس ثابت بالكتابة والسنة والإجماع .. أما الإجماع فلأن الصحابة ومن بعدهم أجمعوا عليه^٦ . وفيه من المصالح ما لا يخفى ، لو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون في الإضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ويعرف من أخلاقهم ، ولو لم يرتكبوا ما يوجب حداً ولا قصاصاً حتى يقام ذلك عليهم فيراح منهم العباد والبلاد ، فهو لاء إن تركوا وخلي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية وإن قتلوا كان سفك دمائهم بدون حقها ، فلم يبق إلا حفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره^٧

^١ - هو : محمد بن اسحاق بن العباس الفاكهي مؤرخ من أهل مكة كان معاصراً للثورقي متأخراً عنه في الوفاة له تاريخ مكة طبع جزء منه (انظر الأعلام : ج ٢٨/٦) .

^٢ - هو أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي بالولاء الأثرم (٤٦-١٢٦هـ) فقيه كان مفتي أهل مكة فارسي الأصل من الأبناء مولده بصنعاء ووفاته بمكة قال شعبة : ما رأيت أثبت في الحديث منه ، قال النسائي : ثقة ثبت (انظر : الأعلام : ج ٧٧/٥) .

^٣ - هو : أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي (١٠٠-١٠٠هـ) تابعي ، كان من ظرفاء بني هاشم وأفاضلهم ، وهو ابن محمد المعروف بابن الحنفية توفي بالمدينة (انظر : الأعلام : ج ٢١٢/٢) .

^٤ - فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ج ٧٦/٥ .

^٥ - هو : عثمان بن علي بن محجن ، فخر الدين الزيلعي ، فقيه حنفي قدم القاهرة فافتى ودرس ، وتوفي فيها سنة (٧٤٣هـ) له : تبیین الحقائق في شرح كنز الدقائق ، ست مجلدات ، وبركة الكلام على أحاديث الأحكام ، وشرح الجامع الكبير ، (انظر : الأعلام للزركلي ج ٢١٠/٤) .

^٦ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ، (مرجع سابق) ج ١٧٩/٢ .

^٧ - نيل الأوطار : الشوكاني ، (مرجع سابق) ، ج ٢١٨/٩-٢١٩ .

وعلى هذا فالحبس من العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية وهذا ما نص عليه الفقهاء^١ رضى الله عنهم ، ولا وجه لمن يقول بأن الحبس غير مشروع استناداً إلى أن النبي ﷺ وأبأبكر لم يكن لهما سجن ولا سجنأ أحداً^٢ لأن الغرض من السجن كان يتحقق في ذلك الزمن بطرق ميسرة لا تستدعي أن يتخذ مكان معين للسجن إذ كان الغرض يتحقق بتعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك التعويق بالمسجد أو بتوكيل نفس الخصم عليه وملازمته له فكان الناس والمجتمع في ذلك الوقت متقاربين متعارفين ، فكانت قلة العدد وبساطة العيش وتقارب أماكن الإقامة سبباً في سهولة الإتيان بأي شخص يتوجه إليه ما يستدعي إحضاره فيتم ذلك بيسر وسهولة دون حاجة إلى أن يتخذ مكان معين لهذا الغرض ، يضاف إلى ذلك قلة الجرائم وبالتالي عدم الحاجة إلى اتخاذ مكان لحبس المجرمين ، ولما كثر الناس واتسعت رقعة الخلافة وانتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أن الأمر يتطلب أن يجعل مكاناً للحبس إذ أن الأمر تجاوز طابع التيسير فلم يعد يكفي أن يوكل شخص بملازمة غريم له أو يقام عليه حافظ إذا أن هذه الأمور لم تعد تحقق الغرض المقصود ، فاشترى رضي الله عنه داراً بمكة وجعلها سجنًا وحبس فيها ، ولم يزل الأمر على ذلك حتى تتابع الخلفاء والأمراء في اتخاذ السجون لحبس من يتوجه إليه أمر يستدعي أن يستوقف ، أو يحكم عليه بعقوبة الحبس^٣.

١- انظر : بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج ٥/٥٣٤ .

٢- انظر : أقضية رسول الله ﷺ (ص ٩٢) تبصرة الحكام لإبن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٢٣٢ .

٣- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام : الإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي المتوفى (٨٤٤هـ) ط ٢ (١٣٩٣هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، (ص ١٩٦-١٩٧) .

المبحث الثاني

أنواع الحبس

وموجباته في الشريعة الإسلامية

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : الحبس في التهمة .
- المطلب الثاني : الحبس في الجريمة .
- المطلب الثالث : الحبس للمصلحة العامة .

المطالب الأول

الحبس في التهمة

بعد إمعان النظر في الحبس وموجباته وباستعراض ما ذكره الفقهاء بشأن من يتوجه إليه الحبس تبين أن أنواع الحبس أربعة أولها : الحبس في التهمة : والتهمة هي توجيه دعوى على إنسان بفعل محرم تعذرت إقامة البينة عليه . ويذكر الفقهاء للمدعى عليه بالتهمة ثلاث حالات ^١ :

الحالة الأولى : أن يكون المدعى عليه بالتهمة من المشهود لهم بالاستقامة والصلاح .

الحالة الثانية : أن يكون المتهم مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور .

الحالة الثالثة : أن يكون المتهم معروفاً بالفجور وارتكاب المعاصي والمنكرات ولكل حالة من هذه الحالات حكم للمتهم يختلف عن الحالة الأخرى . أوجز بيانها على النحو التالي :

أولاً : المتهم المعروف بالاستقامة والصلاح :

فهذا النوع من المتهمين : لا يحبس ولو كان الحبس للاستكشاف وذلك باتفاق الفقهاء ، بل إن المتهم له إذا ظهر كذبه فإنه يعاقب على تعديه على أعراض أهل الاستقامة والتقوى والصلاح لأعراضهم وحفاظاً على سمعتهم وكرامتهم من تسلط أهل الشر والفساد وإلى هذا ذهب كثير من العلماء ^٢ .

^١ - انظر : الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢١٩ ، مجموع الفتاوي : ابن تيمية ،

(مرجع سابق) ، ج ٣٥/٣٩٦ ، الطرق الحكيمة : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ص ١٠١ .

^٢ - انظر : معين الحكام : الطرابلسي ، (مرجع سابق) ، ص ١٨٠ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ،

(مرجع سابق) ، ج ٢/١٢٨ ، الطرق الحكيمة : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ص ١٠١ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^١ : يرحمه الله (صنف معروف عند الناس بالدين والورع وأنه ليس من أهل التهم فهذا لا يحبس ولا يضرب بل يؤدب من اتهمه فيما ذكره كثير منهم)^٢ ، فيما عدا الحدود .

وقال ابن القيم رحمه الله : (واختلفوا في عقوبة المتهم له على قولين : (أصحابهما يعاقب صيانة لتسلط أهل الشر والعدوان على البراءة)^٣ .

ثانياً : المتهم مجهول الحال :

اختلف العلماء في حكم حبس المتهم مجهول الحال الذي لا يعرف ببر ولا فجور هل يجوز حبسه أم لا ؟ على قولين :

القول الأول : أن المتهم مجهول الحال لا يجوز أن يحبس لأن الحبس بتهمة إجراء خطير يمس حرية الشخص ويحرم الفرد الأمن والأمن والاستقرار وإلى هذا ذهب الظاهرية وهو قول عند المالكية^٤ .

قال ابن حزم : (لا يحل الامتحان في شيء بضرب ولا بسجن ولا بتهديد لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع)^٥ .

ودليلهم في ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث)^٦ .

وجه الدلالة : أن حبس المتهم مجهول الحال اعتماد على الظن فلا يجوز لأنه منهي عنه .

١- هو : أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الدمشقي ، (٦٦١ هـ - ٧٢٨ هـ) سجن عدة مرات ، ومات معتقلاً بقلعة دمشق (انظر : الأعلام : ج ١ / ١٤٤) .

٢- انظر مجموع الفتاوى : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ج ٢٣٦ / ٣٤ .

٣- انظر : الطرق الحكمية : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ص ١٠١ .

٤- انظر : المحلى : ابن حزم ، تحقيق ، أحمد شاكر ، مكتبة الجمهورية العربية ، مصر ، (١٣٨٧ هـ) ج ٤١ / ١٣ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون (مرجع سابق) ، ج ١٢٨ / ٢ .

٥- المحلى : ابن حزم ، (مرجع سابق) ، ج ٤١ / ١٣ .

٦- صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الأدب ، باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ، الحديث رقم (٦٠٦٦) وصحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب البر والصلة ، باب تحريم الظن ، الحديث رقم (٦٥٣٦) .

القول الثاني : ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المتهم مجهول الحال يحبس حتى تستبين حاله^١ واستدلوا بما يلي :

- ما روي عن بهز بن حكيم رضي الله عنه أنه قال : (أخذ النبي ﷺ ناساً من قومي في تهمة فحبسهم)^٢ .

وجه الدلالة : دل فعل الرسول ﷺ على جواز حبس المتهم حتى يتبين أمره وذلك للاستكشاف والاستبراء وليس حبساً للعقوبة ، ولعله الراجح - والله أعلم - وذلك لما يترتب على ذلك من المصالح .

ثالثاً : المتهم المعروف بالفسق والفجور

اتضح مما سبق أنه يجوز حبس المتهم مجهول الحال حتى يستبين أمره وعليه فإنه يكون حبس المتهم المعروف بالفجور أولى وللعلماء في حبسه قولان :

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز حبس المتهم المعروف بفجوره^٣ . واستدلوا على ذلك بحديث بهز بن حكيم السابق .

القول الثاني : ذهب ابن حزم إلى أنه لا يجوز حبس المتهم سواء كان مجهول الحال أم معروفاً بالفسق والفجور معللاً ذلك بعدم جواز الامتحان بالسجن أو الضرب أو التهديد إلا بحق أوجبه القرآن أو السنة .

واستدلوا على ذلك بالعديد من الأدلة منها قوله تعالى :

(إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون)^٤ .

وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم)^٥ .

١- انظر : معين الحكام : الطرابلسي ، (مرجع سابق) ، ص ١٨٠ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ،

(مرجع سابق) ، ج ٢/ ١٨٥ ، مجموع الفتاوي : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ج ٣٤/ ٢٣٦ .

٢- سبق تخريجه : ص ١٠٤

٣- انظر : معين الحكام : الطرابلسي ، (مرجع سابق) ، ص ١٧٨ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ،

(مرجع سابق) ، ج ٢/ ١٢٩ ، مجموع الفتاوي : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ج ٣٥/ ٤٠٠ .

٤- سورة النور الآية ١٩ .

٥- سورة الحجرات : الآية ١٢

وحبس المتهم ولو كان معروفاً بالفسق والفجور فيه تشهير وإساءة ظن بالمتهم وعليه لا يجوز حبسه^١ .

الترجيح - لعل الراجح والله أعلم - هو قول الجمهور بجواز حبس المتهم المعروف بفسقه وفجوره ولا سيما إذا كان متهماً في شيء يمس المصالح العامة أو فيه إخلال بالأمن ، وحبس المتهم في نظري فيه تحقيق للمصلحة غير أن هذا الحبس يجب أن يكون محدوداً وفي أسرع وقت .

١- المحلى : ابن حزم ، (مرجع سابق) ، ج ١٣ / ٤١ .

المطلب الثاني

الحبس في الجريمة

ذكر الفقهاء أن الحبس يعاقب به المجرم في حالات منها :

١- ارتكاب جريمة القتل .

٢- ارتكاب جريمة من جرائم الحدود .

فأما الحديث عن الحبس الذي يعاقب به مرتكب جريمة القتل فسوف أتحدث عنه في هذا المطلب بشيء من الإيجاز ، وأما الحديث عن الحبس في جريمة من جرائم الحدود فسوف أترك الحديث عنه للفصل القادم لأنه مخصص للحبس في جرائم الحدود .

والحبس في جريمة القتل ينطوي تحته ثلاثة مسائل سأذكرها بإيجاز مكتفياً بذكر

الأقوال وإيراد دليل واحد لكل قول على ما يلي :

أولاً : حبس القاتل المتعمد إذا عفي عنه :

للعلماء في هذه المسألة قولان

القول الأول : ذهب المالكية إلى القول بأن القاتل المتعمد والذي سقط عنه

القصاص بعفو أولياء الدم ، بأنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة^١ .

واستدل أصحاب هذا القول بقياس القاتل المتعمد على الزاني المحصن لأنه إذا لم

يقتل ضرب مائة وحبس سنة وقد اقترن القتل والزنا في قوله تعالى (والذين لا

يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن

يفعل ذلك يلق أثاماً^٢) . الآية .

القول الثاني : ذهب جمهور الفقهاء^٣ إلى القول بأنه القاتل المتعمد إذا عفي عنه

فإنه لا يعاقب بشيء لا بسجن ولا غيره .

١- حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٢٨٧/٤ ، والمقني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ،

ج ٥٨٤/١١ .

٢- سورة الفرقان : الآية ٦٨ .

٣- تبين الحقائق : الزيلعي ، (مرجع سابق) ، ج ٩٨/٦ .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ^١) . وليس من المعروف والإحسان إلحاق العقوبة بالضرب أو الحبس ^٢ وبناء على ذلك لا تجب عليه أي عقوبة ، ولعل هذا هو الراجح - والله أعلم - لأن قياس الفريق الأول قياس مع الفارق فالله عز وجل قرن بين القاتل والزاني في وعيد الآخرة فقط ولم يقرن بينهما في الحكم ، والعقاب لا يجب إلا بدليل واضح لأن الأصل في الأشياء عدم .

ثانياً : حبس الممسك :

لا خلاف بين العلماء في انه إذا أمسك شخص شخصاً وقتله آخر فإن القاتل المباشر للقتل يقتل لأنه قتل من يكافئه عمداً بغير حق ويبقى حكم هذا الممسك محل خلاف بين العلماء على مايلي :

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء ^٣ إلى القول بأن من أمسك إنساناً فقتله آخر فإن من أمسك ولم يباشر القتل بنفسه لا يقتل ويعاقب بالحبس ونحوه ودليلهم في ذلك ما يلي :

- قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) ^٤ .
فقوله تعالى : (في القتلى) يخرج به الممسك لأنه ما قتل فلا تشمل الآية لأنه حابس والحبس يختلف عن القتل .

القول الثاني : ذهب المالكية ورواية عن الامام أحمد أن الممسك يجب عليه القصاص كمن قتل سواء بسواء فيقتل من أمسك ويقتل من باشر القتل لأن القتل

^١ - سورة البقرة : الآية ١٧٨ .

^٢ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٢٥٣ .

^٣ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٠/١٤٢ ، مغني المحتاج : الشرييني ، (مرجع سابق) ، ج ٨/٤ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١١/٥٩٦ .

^٤ - سورة البقرة : الآية ١٧٨ .

حصل بفعل الاثنين الممسك والقاتل ولو لم يمسه لما قدر القاتل على القتل فيكونان شريكين في القتل^١ ، واستدلوا بما يلي :

ما أخرجه البخاري بسنده عن ابن عمر رضى الله عنهما : (أن غلاماً قتل غيلة فقال عمر : لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً^٢) .

فقول عمر (لو اشترك) يدخل فيه الممسك لأنه مشترك مع القاتل بإمساكه له فيقتل ، ولعله الراجح - والله أعلم - وذلك لوجاهة وقوة أدلتهم فلو لم يمسه لما قتل القاتل .

ثالثاً : حبس القاتل لإستيفاء القتل :

وذلك أن القاتل لا يقتل إلا إذا طلب ولي الدم بالقصاص وقد يكون ولي الدم صغيراً أو مجنوناً أو غائباً فيحبس القاتل في هذه الأحوال انتظاراً لبلوغ الصغير وإفاقة المجنون وقدم الغائب وهذا الحبس نص عليه جماهير أهل العلم^٣ وذلك حفظاً لحق أولياء الدم في القصاص ومن ذلك ما روي أن معاوية رضي الله عنه حبس هدبة ابن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القتيل في عصر الصحابة ولم ينكر عليه أحد^٤ .

١- حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/ ٢٤٥ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١١/ ٥٩٦ .

٢- صحيح البخاري ، كتاب الديات ، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم : الحديث رقم (٦٨٩٦) .

٣- معين الحكام : الطرابلسي ، (مرجع سابق) ، ص ١٩٩ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٠/ ١٤٠ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١١/ ٥٧٧ .

٤- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١١/ ٥٧٧ .

المطلب الثالث

الحبس للمصلحة العامة *

تقوم سياسة التجريم في الشريعة الإسلامية على ما تقوم عليه هذه السياسة في التشريعات الحديثة وهو فكرة الضرر أي انتهاك المصالح والقيم التي يريد الشارع حمايتها وصيانتها ضد أي عدوان عليها أو تهديد بهذا العدوان ، وهذه المصالح والقيم المحمية في المجتمع الإسلامي هي هدف السياسة الجنائية الإسلامية في التجريم هي ما يطلق عليها الفقهاء (مقاصد الشارع) .

وهذه المقاصد حددها الفقهاء المسلمون عن طريق الاستقراء بثلاثة أنواع على الترتيب الآتي :-

١- ضروريات وهي : تشمل حفظ الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، العرض ، المال .

٢- حاجيات وهي : تلك التي قد تتحقق من دونها الأمور الخمسة ، ولكن مع الضيق والمشقة ، فشرعت لحاجة الناس إلى رفع الضيق عن أنفسهم كي لا يقعوا في حرج قد يفوت عليهم المطلوب .

٣- تحسينيات وهي : ما يكون تركه لا يؤدي إلى ضيق ومراعاته متفق مع مكارم الأخلاق ومحاسن العادات فالضروريات مقدمة على ما عداها من المقاصد لأنه لا يتصور قيام المجتمع الإسلامي بدون صيانتها من حيث وجودها أو العدوان عليها ، والحاجيات مقدمة على التحسينيات لأنها

*- هناك نوع رابع من أنواع الحبس هو الحبس في الدين ، غير أن هذا النوع خارج عن نطاق الدراسة .

تتضمن رفع الحرج عن الناس في كل ما فيه مشقة غير عادية عليهم فإذا تعارض ذلك مع ما هو تحسيني أهدر هذا الأخير في سبيل الحاجي^١ .

ويلاحظ أن العقاب يكون شديداً إذا كان الفعل مهدراً لمصلحة ضرورية ، وفي هذه الحالة قد يكون حداً أو قصاصاً كما هو الحال في القتل العمد والحراقة والسرقعة والشرب والزنى ، وقد يتضمن الفعل ضرراً ذا علاقة بمصلحة ضرورية أو مهدداً بإهدارها فيجرمه الامام ويعاقب عليه بعقوبة أخف لأن هدف الشارع من وراء حماية المصالح درء المفسدة وصالح المجتمع وهذا ما نقصده من الحديث في الحبس من أجل المصلحة العامة ونلاحظ أن المصالح في الشريعة الاسلامية ثلاثة أنواع :-

الأول : نوع اعتبره الشارع فهي مصلحة معتبره ورد بها نص أو إجماع مثال ذلك : دفع مفسدة الخمر فهي مصلحة نص الشارع عليها لقوله ﷺ (كل مسكر خمر وكل خمر حرام^٢) .

الثاني : نوع ألغاه الشارع بنص أو إجماع

مثال ذلك : قتل الانسان نفسه ولو كان ذلك للراحة من وباءت مرض عضال وذلك لقوله تعالى : (ولا تقاتلوا انفسكم إن الله كان بكم رحيماً^٣)

الثالث : نوع سكت عنه الشارع فلم يقره ولم يلغيه وهذا ما يسمى بالمصالح المرسله التي يقدرها الإمام ويقيد الإباحة بناء عليها لنفع الجماعة وعيشها في إطمئنان وأمان مع مراعاة مقاصد الشارع وعدم الخروج عنها أو مناقضة أصل من الأصول الشرعية أي ملائمة لتصرفات الشارع على سنن الله ورسوله بمعنى أنها شهدت لها نصوص الشارع لجنسها وأخذت من مجموع الأدلة في الجملة وإن لم يشهد لها أصل معين ولا نص واحد بعينه والأخذ بالمصالح المرسله وسد

١- السياسة الجنائية : الدكتور محمد محيي الدين عوض ، (مرجع سابق) ، ج ١/٤ ، وما بعدها ، وانظر ذلك : كتاب ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية : الدكتور : محمد سعيد رمضان البوطي ، مؤسسة الرسالة ، ص ١١٩ .

٢- سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء في السكر ، الحديث رقم (٣٦٧٩)

٣- سورة النساء : الآية رقم ٢٩ .

وكل ما تقدم يفيدنا أن هناك أصلاً جامعاً تنتهي إليه العقوبات الإسلامية ، ومعنى كونه جامعاً أنه يرجع إليه في كل عقوبة تقرر بحكم التعزير ، وذلك لأن التعزير تنفيذ لأمر ديني هو العمل على إصلاح الجماعة ومنع العبث والفساد ، والمحافظة على مصالح الأمة ودفع المفساد عنها يقضي أن يعاقب من تعدى على المصلحة العامة ، فكل شخص صدر منه قول أو فعل يخشى منه الضرر على مصلحة المسلمين فإن هذا الضرر يدفع بكف من صدر منه .

وقد ذكر الفقهاء أمثلة لتصرفات يحصل بها ضرر على المصلحة العامة للمسلمين وصرح بعضهم بحبس أصحاب هذه التصرفات تأديباً وزجراً عن فعلهم واستصلاحاً لحالهم ، فمما ذكروه :-

١- إذا وجد من ينتقص نبياً من أنبياء الله - عليهم الصلاة والسلام وشهد عدلان بذلك فإنه يسجن للاستتابة وإلا قتل لكفره وردته^١ .

٢- حبس الممتنع من تولي القضاء ، فقد نص المالكية على أن للإمام سجن الممتنع من تولي القضاء حتى يقبله ، لتخلفه عن الواجب الشرعي ، وصيانة لحقوق المسلمين ، وسئل مالك رحمه الله : هل يجبر الرجل على ولاية القضاء ؟ قال : لا ، إلا أن لا يوجد منه عوض فيجبر عليه ، قيل له : أيجبر بالضرب والحبس ؟ قال : نعم^٢ .

٣- حبس من يدعو إلى بدعة : من يدعوا إلى بدعة من البدع فإنه يمنع من نشر بدعته ويضرب ويحبس بالتدرج ، فإذا لم يكف عن ذلك جاز قتله سياسة وزجراً ، لأن فسادَه أعظم وأعم ، إذ يؤثر في الدين ويلبس أمره على العامة ، وعلى ذلك نص فقهاء الحنفية وكثير من المالكية والشافعية

١- حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٢٨١-٢٨٣ ، الشرح الكبير لمختصر خليل ، الدريد ،

ط دار احياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه ، القاهرة . ج ٤/٣١٠-١٤٠ .

٢- شرح الخرشي ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ج ٧/١٤٠ أحكام السجن : أبو غدة ، ٢٢٥

والحنابلة^١ ، وقد نقل عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يحبس ولو مؤبداً حتى يكف عن الدعوة إلى بدعته ولا يقتل ، وبهذا قال بعض المالكية^٢ .

٤- حبس المفتي إذا لم يكن أهلاً للفتوى : فمن كان غير أهل للفتوى فإن على الحاكم منعه منها وتوعده بالعقوبة إذا لم ينته عنها ، ويجبره على تركها حساً ويحول بينه وبين التصرف لذلك ، ونص آخرون على حبسه وتأديبه لئلا يعود إلى فعله ، ويلتزم الأدب مع حدود الله تعالى وأحكامه كذلك من ابتدع من المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به إجماع المسلمين وخالف فيه نصوص الشريعة ومن أفتى بأقوال غريبة أو شاذة فإنه يحبس ولو اشتهر بالعلم والصلاح^٣ .

٥- حبس المفسدين من أهل الرذيلة والفحش : المتسبب في إفساد الأعراض وإشاعة الفاحشة كالقواد والقوادة والمغنية والراقصة والمخنث فإن كل هؤلاء يجب كف شرهم واستصلاح حالهم وقد نص الفقهاء على وجوب تتبع أهل الفساد والإنكار عليهم وتأديبهم وذكروا أنهم يعاقبون بالسجن حتى يتوبوا^٤ وقد روي أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله كان يشتد على أهل الدعارات ويستتبيهم ويسجنهم موثقين في حبسهم^٥ .

وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - (أن على الحاكم منع النساء من الخروج متزينات متجملات ، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات كالثياب الواسعة والرقاق ، وله حبس المرأة إذا كثرت الخروج من بيتها ، ولا سيما إذا خرجت متجملة ، بل إقرار النساء على ذلك إعانة لهن على الإثم والمعصية ،

^١ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٦/٢٩٥ ، تبصرة الحكام ، ابن فرحون ، ج ٢/٤٢٦ .

^٢ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ج ٦/١٢٦ ، الطرق الحكيمة : ابن القيم ، (مرجع سابق) ص ١٠٥ .

^٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٦/١٨٨ ، وأحكام السجن أبو غدة ، ص ١٥٨ .

^٤ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية : ابن تيمية ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ص ١١٢ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢٤٩-٢٥٠ .

^٥ - مجموع الفتاوى : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ج ١٥/٣١٣-٣١٤ .

فاختلاط النساء بالرجال أصل للفساد والشرور وكثرة الفواحش و الزنى ، لما يكون من تجمل وتبرج^١) وما فعل عمر رضي الله عنه من نفي نصر بن حجاج حين أحس افتتان النساء بجماله^٢ إلا حرصاً منه على الأخلاق العامة ومحاربة أسباب الفجور وسداً للذرائع وحماية للقيم الاجتماعية .

٦- الحبس بسبب الاعتداء والإضرار بأموال المسلمين العامة وأموال المسلمين العامة يقصد بها الممتلكات التي تشرف عليها الدولة نيابة عن جميع أفراد المجتمع بحسب المصلحة العامة ، ومن أنواعها الغنيمة والفبيء والصدقات وكانت تعرف بالأموال السلطانية^٣ وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس معن بن زائدة لأخذه من بيت المال بغير حق^٤ .

٧- الحبس لأجل المهن والمعاملات المالية المحرمة :

ذكر الفقهاء : أنه ينبغي على الحاكم أن يتلف المال المغشوش على صاحبه ، أو يبيعه ويبين للمشتري ما فيه غش أو يتصدق به ، ولا يترك الغاش بل يؤدب بما يناسبه^٥ .

وسأل الفقيه المالكي عبد الملك بن حبيب^٦ مطرفاً^٧ وابن الماجشون^٨ من كبار فقهاء المالكية عمن يغش أو ينقص من الوزن ، فقالا يعاقب بالضرب والحبس ويخرج

١- الطرق الحكمية : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

٢- حاشية ابن عابدين (مرجع سابق) ، ج ٨٢/٦ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢٩٦/٢ .

٣- الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ج ٢٩٩/٢ .

٤- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٥٢٥/١٢ .

٥- احكام السجن ، أبو غدة ، ص ١٩٧ .

٦- هو : أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان مات سنة ٢٣٨ هـ (أنظر : الاعلام : الزركلي ج ١٥٦/٤) .

٧- هو : أبو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشخير الخرشي العامري (٠٠٠ - ٨٧ هـ) زاهد من كبار التابعين (أنظر الاعلام : الزركلي : ج ٢٥٠/٧)

٨- هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله التميمي بالولاء ابن الماجشون فقيه مالكي فصيح مفتي : (أنظر : الاعلام : الزركلي : ج ١٦٠/٤) .

من السوق إن كان قد عرف بالغش في عمله^١ وكذلك من تصدى لمهنة وهو ليس من أهلها مما يتسبب عنه ضرر بالمسلمين كالطبيب والمعلم وأصحاب الحرف ونحوهم فإن هؤلاء يمتنعون ويعاقبون كل بحسب مهنته ومقدار ضرر فعلته^٢.

وكذلك المحتكر للبضائع والسلع انتظاراً للغلاء فقد ذكر الفقهاء أن الحاكم يأمر المحتكر بعرض بضاعته للبيع ، ويجبره إن لم يمتثل ، مخافة الإضرار بالناس ، أو يبيع عليه بضاعته ويعطيه القيمة ، فإن عاد إلى الإحتكار حبسه وضربه عقوبة له ، وإذا لم يتوقع ضرر بالناس فلا يجبر المحتكر على عرض بضاعته ، فإن جاء من يشتري ولم يبعه عزز بالوعظ والزجر والتهديد فإن أصر حبسه الحاكم ويتبع ما تقدم من يتعامل بالربا ويبيع به غير مستحل له فإنه يعزر ولا يعطى أكثر من رأس ماله^٣ ونص الحنفية على حبس المسلم المرابي حتى يتوب^٤.

٨- حبس المتجسس على دولة الإسلام :

التجسس على المسلمين كبيرة من الكبائر^٥ قال تعالى (ولا تجسسوا^٦) وللعلماء في عقوبة المتجسس قولان :

القول الأول : لمالك وبعض فقهاء الحنابلة - أن للحاكم قتله إن رأى في ذلك مصلحة^٧.

القول الثاني : وهو المنقول عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد وبعض المالكية^٨ - بعدم قتل الجاسوس المسلم بل يعزر بما يراه الحاكم .

١- أنظر : الأحكام السلطانية : أبي يعلى ، (مرجع سابق) ، ص ٣٠٢ .

٢- أنظر : الحسبة في الإسلام : ابن تيمية ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، (١٤٠٠هـ) ، ص ٣٢ .

٣- مجموع الفتاوى : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ج ٤١٩/٢٩ .

٤- حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٧٦/٦ .

٥- الكبائر : الذهبي ، طبع المطبعة التجارية بالقاهرة ، (١٣٧٨هـ) ، ص ٦٩ و ٤٢ .

٦- سورة الحجرات : الآية ١٣ .

٧- زاد المعاد : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ج ٦٨/٢ و ج ٢١٥/٣ ، الحسبة في الإسلام : ابن تيمية ،

(مرجع سابق) ، ص ٢٨

٨- الفروع : ابن مفلح مراجعة عبد الستار فراج ، نشر عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، (١٤٠٢هـ) ، ج ٦/

وقد نص أبو يوسف القاضي وغيره من الحنفية على تعزير الجاسوس المسلم بالحبس حتى تظهر توبته^١ ، وقال بعض المالكية يطال سجنه وينفى من الموضع الذي كان فيه^٢ .

٩- حبس الكاهن والعراف ونحوهما من أهل الشعوذة .

فيعاقبون بما يكفهم عن مثل هذه التصرفات كل بما يناسبه وقد صرح بعض الفقهاء بمعاقبتهم بالحبس^٣ وقد نقل عن الإمام أحمد في إحدى الروايتين : أن الكاهن إذا لم يأت ما فيه كفر وردة يقتل تعزيراً ، وفي الرواية الأخرى : يحبس حتى يتوب ولا يقتل^٤ .

وهكذا كل من حصل منه ضرر على مصلحة المسلمين العامة في دينهم و معاشهم فإنه يجب أن يكف ضرره ويؤدب بما يردعه من حبس أو غيره وولاية الأمور هم المعنيون والمطالبون في المحافظة على مصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم ومعاقبة كل من يصدر منه ما يؤثر على المصلحة العامة .

١- أنظر الفروع : ابن مفلح ، (مرجع سابق) ، ج ٦/ ١١٣ .

٢- تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/ ١٩٤ .

٣- أنظر تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/ ٢٨٩-٢٩٠ ، المغني : ابن قدامة ،

(مرجع سابق) ج ١٢/ ٣٠٥

٤- المغني : ابن قدامة ، ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٣٠٥ .

المبحث الثالث

مدة الحبس ، ومكانه

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول : الحبس محدد المدة
- المطلب الثاني : الحبس غير محدد المدة
- المطلب الثالث : مكان الحبس .

المطلب الأول

الحبس محدد المدة

مدة الحبس تختلف باختلاف الجريمة ودرجة خطورتها ولذلك فإن الحبس إذا كان محدوداً في مدته فإنه غالباً ما يكون في الجرائم العادية وهي التي لا تتم عن خطورة إجرامية لدى المجرم .

ونجد أن الفقهاء - رضوان الله عليهم - يتفقون في عدم تحديد أقل مدة الحبس تعزيراً ويرون أن ذلك مفوض إلى اجتهاد القاضي حسب ما يراه من شدة أو خفة الجريمة وما يتناسب مع خطورة الجاني وما تقتضيه المصلحة العامة ويعلمون ذلك بأن أقل التعزير ليس مقدراً ، لأنه لو تقدر لكان حداً ، فيرجع فيه إلى اجتهاد الامام بما يراه^١ .

- وأما الحد الأعلى للحبس محدد المدة فللعلماء فيه قولان :

القول الأول : ذهب فريق من الشافعية إلى القول بتحديد مدة الحبس وذلك ألا تصل مدة التعزير به سنة للحر ، ونصف سنة للعبد ، ونص الشافعي - رحمه الله على عدم جواز بلوغ الحبس سنة^٢ ويرون قياس ذلك على التغريب في حد الزنى ، فالتغريب سنة وهو حد فيجب ألا يبلغ بالتعزير مبلغ الحد لأن في ذلك اعتداء ومجاوزة بغير حق واستدلوا على ذلك بما يلي :

- قول الرسول ﷺ (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين)^٣ .

ووجه الدلالة من الحديث أن بلوغ التعزير بالحبس لمدة سنة فيه اعتداء لوصوله إلى عقوبة الحد في غير حد وقال بعض فقهاء الشافعية أن الحبس إذا كان لمجرد الاستبراء والكشف عن حقيقة المتهم فمدته شهر واحد ، وإن كان للتأديب والتقويم فمدته ستة أشهر^٤ ، وسبق معنا عند الحديث عن الحبس في

^١ - المغني مع الشرح الكبير ، ج ١٠/٣٤٨ ، التشريع الجنائي : عودة ، (مرجع سابق) ، ج ١/٦٩٤ .

^٢ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٩٢ .

^٣ - رواه البيهقي ، (مرجع سابق) ، كتاب الأشربة والحد فيه ، باب ما جاء في التعزير أنه لا يبلغ به الأربعين ، الحديث رقم (١٧٥٨٤)

^٤ - الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢٩٣ .

الدين أن بعض الفقهاء حدد مدة حبسه بزمان محدد فأبو حنيفة رحمه الله يرى أن المدين إذا ادعى الدائن أن له مالا ، أو ثبت ذلك بالبينة يحبس شهرين أو ثلاثة وقيل ما بين أربعة إلى ستة أشهر^١ .

القول الثاني : ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة أنه لا تحديد لأعلى مدة الحبس تعزيراً ويرون تقدير هذه المدة وتحديد أعلى مدة لها راجع لما يراه الإمام حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال وما يراه كافياً للردع والزجر وذلك يختلف باختلاف الظروف المحيطة بالمجرم والجريمة .

ونرى كثيراً من أقوال الفقهاء تؤيد ذلك في شتى المذاهب الأربعة بما فيها بعض فقهاء المذهب الشافعي ومن نصوص الفقهاء ما يلي :

- ما روي عن بعض فقهاء المذهب الحنفي قوله : تقدير مدة الحبس راجعة إلى الحاكم^٢ .

- ويقول ابن فرحون المالكي : وأما قدر مدة الحبس فيختلف باختلاف أسبابه وموجباته ، فحبس التعزير راجع إلى اجتهاد الحاكم بقدر ما يرى أنه ينزجر به ومقتضى مذهبنا أنه موكل إلى اجتهاد الإمام^٣ .

- ومن المذهب الشافعي يرى أبو الحسن الماوردي : أن الحبس ليس بمقدر ولو كان للكشف والاستبراء وقال ان منهم من يحبس يوماً ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غاية غير مقدرة^٤ .

وبناء على ما سبق نجد أن جمهور الفقهاء لا يضعون حداً أعلى لمدة التعزير بالحبس ولم يخالف إلا طائفة من الشافعية ، ولا شك أن موجبات العقوبة التعزيرية منها ما حرمه الشارع الأعلى في الكتاب والسنة وفوض ولي الأمر في العقاب عليه بما يرى من جزاءات جنائية أو شبه جنائية أو يعفو إذا كان الحق في العقاب متعلقاً بالمجتمع ، وكما فوضه في اختيار الجزاء الذي يراه

١- فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٧٤ .

٢- البحر الرائق : ابن نجيم ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٦ .

٣- تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٣٢٢ .

٤- الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢٩٣ .

فإن القاضي والذي يعتبر نائباً لولي الأمر في إلحاق الجزاء التعزيري هو الذي يقدر هذه المدة حسب ما يراه من ظروف وأحوال الجريمة ولذلك فإنني أرى أن مذهب إليه الجمهور هو الراجح وهو الذي يتوافق مع النصوص الشرعية وما إستدل به الشافعية من الحديث (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين)^١ فقد نوقش قولهم بما يلي :

أن مدة السنة في عقوبة الزاني غير المحصن ليست حداً ، وإنما هي بعض الحد فمن حبس سنة أو أكثر منها لم يبلغ الحد لعدم وجود الجلد مع الحبس . ومن ناحية أخرى فإن الحديث فيه كلام فالحديث مرسل ، ومذهب الشافعي عدم الاحتجاج بالمرسل مالم يعضده دليل آخر ، ولم يوجد ما يعضده^٢ . كما أنه قد نقل عن الإمام الشافعي قول بجواز بلوغ الحبس سنة لأن التغريب بعض الحد لا كله .

وأقول ما يهمننا من كل ما سبق سواء فيما يتعلق بأقل مدة الحبس أو أكثره هو أن يؤدي غالباً إلى إصلاح الجاني وتأديبه ، فإن غلب على الظن أنه لن يؤدي الجاني أو لن يصلحه امتنع منه وحكم بعقوبة أخرى ، وذلك أن موقف الشريعة الإسلامية من عقوبة الحبس يختلف اختلافاً بيناً عن موقف القوانين الوضعية ذلك أن عقوبة الحبس في القوانين الوضعية هي العقوبة الأولى أو هي العقوبة الأساسية التي يعاقب بها في كل الجرائم تقريباً سواء كانت الجرائم خطيرة أو بسيطة .

أما في الشريعة الإسلامية فعقوبة الحبس ليست إلا عقوبة ثانوية لا يعاقب بها إلا على الجرائم البسيطة .

كما أنها عقوبة اختيارية للقاضي أن يعاقب بها أو يتركها ، وليس له أن يعاقب بها إلا إذا غلب ظنه أنها مفيدة^٣ .

١- سبق تخريجه ص ٢٥٠ والحديث رقم (١٧٥٨٤)

٢- انظر : نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٢٢/٨ ، أسنى المطالب : الانصاري ، (مرجع سابق) ، ج ١٦٢/٤ .

٣- انظر التشريع الجنائي الاسلامي : عبد القادر عودة ، (مرجع سابق) ، ج ١/٦٩٥

المطلب الثاني

الحبس غير محدد المدة

سبق القول أن الحبس محدد المدة يعاقب به على الجرائم العادية ، أما الحبس غير محدد المدة فيعاقب به في الجرائم الجسيمة والتي ترتكب غالباً من المجرمين الخطيرين ومعتادي الاجرام ، ومن اعتادوا ارتكاب جرائم القتل والضرب والسرقة أو تكرر منهم ارتكاب الجرائم الخطيرة ، ومن لا تردعهم العقوبات العادية^١ . وقد نصت أقوال الفقهاء على كثير من الحالات التي يستمر فيها الحبس حتى الموت أو التوبة .

ومن ذلك حبس المتهم بالقتل والسرقة ومن يعرفون بالاجرام والفساد ومن يكثر الجناية على الناس وغيرهم كثير .

يقول عبد القادر عودة : ومن المتفق عليه أن مدة الحبس لا تحدد مقدماً ، لأنه حبس لا مدة له ، بل هو حبس حتى الموت ينتهي بموت المحكوم عليه أو توبته قبل ذلك وانصلاح حالة^٢ .

ومن أقوال الفقهاء ما يلي :

يقول ابن الهمام رحمه الله : وكذا المغني والمخنف والنائحة يعزرون ويحبسون حتى يحدثوا توبة^٣ .

وجاء في بعض كتب الحنفية : من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويجلد في السجن إلى أن يظهر التوبة^٤ .

ويقول ابن فرحون رحمه الله : كان مالك يقول فيما رواه عن مطرف في هؤلاء الذين عرفوا بالفساد والجرم أن الضرب ما ينكلهم ، ولكن أرى أن يحبسهم السلطان في السجون ويثقلهم بالحديد ولا يخرجهم منه أبداً ، فذلك خير لهم ولأهلهم

١- التشريع الجنائي الإسلامي : عبد القادر عودة ، (مرجع سابق) ، ج ١/ ٦٩٧ .

٢- المرجع السابق ، ج ١/ ٦٩٧ .

٣- فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٥/ ٣٥٣ .

٤- البحر الرائق : ابن نجيم ، (مرجع سابق) ، ج ٥/ ٤٦ .

وللمسلمين .حتى تظهر توبة أحدهم وتثبت عند السلطان ، فإذا صلح وظهرت توبته أطلقه^١ .

ويقول الماوردي رحمه الله : يجوز للأمير فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر عنها بالحدود أن يستديم حبسه إذا استضر الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته وكسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس^٢ .

ونص أحمد في المبتدع الداعية يحبس حتى يكف عنها ومن عرف بأذى الناس وأذى مالهم حتى بعينه ولم يكف عن ذلك حبس حتى يموت أو يتوب^٣ .

وتعتبر العقوبة غير محددة المدة في عصرنا الحاضر من العناصر الجوهرية في تدابير الأمن ومن أحدث العقوبات التي يعالج بها الإجرام على أساس من علمي النفس والاجتماع ،والحبس غير محدد المدة تطبيق لنظرية العقوبة غير المحددة التي عرفت القوانين الوضعية في أواخر القرن التاسع عشر ، فكأن الشريعة سبقت القوانين الوضعية لهذه النظرية بثلاثة عشر قرناً تقريباً^٤ .

كما ينبغي الإشارة إلى أن إبهام المدة أنفع وأجدي لأن في ذلك دفع المحبوس إلى الإسراع في تغيير سلوكه وتهذيب تصرفاته والإقبال على التوبة والاستقامة ليخرج من السجن ، وهذا ما اتجه إليه أكثر الفقهاء حين علقوا الإفراج عن السجين على إنزجاره وظهور توبته وصلاحه^٥ .

ومن ناحية الحبس حتى الموت نجد له أصل في الكتاب والسنة وكذلك عمل الصحابة الأطهار رضوان الله عليهم .

١ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ١٦٥/٢ .

٢ - الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢٧٤ .

٣ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٦/٦ .

٤ - التشريع الجنائي الاسلامي : عودة ، (مرجع سابق) ، ج ٦٩٧/١ .

٥ - معين الحكام : الطرابلسي ، (مرجع سابق) ، ص ١٧٦ .

فمما يستدل على مشروعيتها من الكتاب ما يلي :

١- قوله تعالى (فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ^١) . فإمسكهن في البيوت حتى الموت دليل على مشروعية الحبس المؤبد .

٢- قوله تعالى : (أو ينفوا من الأرض) ^٢ والكلام عن النفي سوف يأتي معنا في هذا البحث بشكل مفصل إنشاء الله - وفيه أن المنفي إذا لم يتب فإنه يترك في منفاه إلى الأبد .

ومن السنة :

١- ما رواه عمر عن النبي ﷺ : (إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك) ^٣ .

وقد نص الحديث على حبس الممسك وجعل المدة مطلقة دون تحديد مما يدل على جواز الحبس المؤبد .

٢- ما رواه أبو داود عن عمر بن الشريد عن أبيه ﷺ عن الرسول ﷺ : قال (لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته) ^٤ قال سفيان بن عيينة : عقوبته الحبس^٥ والعقوبة هنا جاءت مطلقة دون تحديد فدل على جواز الحبس إلى الأبد .
ومن عمل الصحابة رضي الله عنهم :

١- أن عمر ﷺ حبس ساحراً حتى مات في سجنه^٦ .

٢- أن عثمان ﷺ فعل مثل ذلك بضابئ ابن الحارث وكان لصاً فتاكاً^٧ .

١- سورة النساء : الآية ١٥ .

٢- سورة المائدة : الآية ٣٣ .

٣- هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه من طريق الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، أنظر سنن الدارقطني ، كتاب الحدود والديات ج ٣ / ١٤٠ .

٤- سبق تخريجه ص : ١٠٤ .

٥- فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٦٢ .

٦- المصنف : عبد الرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ١٠ / ١٨٣ .

٧- تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٣١٧ .

٣- أن علياً عليه السلام قضى بحبس من أمسك رجلاً ليقتله آخر أن يسجن حتى الموت^١.

ومن نصوص الفقهاء

سبق معنا الاستشهاد ببعض نصوص الفقهاء في المذاهب المختلفة ، وقد دلت نصوصهم رضي الله عنهم على مشروعية الحبس مدى الحياة ومما نصوا عليه أيضاً حبس العائد إلى السرقة بعد حده ، ومدمن الخمر ، ومن تكرر منهم إرتكاب الجرائم الخطيرة ، كما نصوا على حبس تارك الصلاة كسلاً ، ومن يعمل عمل قوم لوط وغير ذلك كثير مما هو متناثر في كتب الفقهاء على اختلاف مذاهبهم^٢.

^١ - الطرق الحكمية : ابن القيم ، (مرجع سابق) ص ٥١ .

^٢ - انظر في ذلك : المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣/٣٥١ ، السياسة الشرعية : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ص ٤٣-٩٩-١٠٤ ، الطرق الحكمية : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ص ١٠٥ ،
حاشية ابن عابدين (مرجع سابق) ، ج ٦/٨٣ .

المطلب الثالث

مكان الحبس

تنازع العلماء في جواز اتخاذ الإمام موضعاً خاصاً بالحبس ، وذهبوا في ذلك
مذهبين :

الأول : أنه لايجوز أن يتخذ الإمام بناية يحبس فيها ، وحجتهم في ذلك : إن النبي ﷺ لم يتخذ حبساً ولا خليفته أبا بكر رضي الله عنه وإنما كان الحبس عندهما بتعويق الشخص عن التصرف بحرية بحبسه في أي مكان ، كالبيت أو المسجد ، أو بملازمة شخص له يحد من حريته وإلى هذا القول ذهب بعض أصحاب أحمد وغيرهم من أهل العلم^١ .

الثاني : أنه يجوز للإمام أن يتخذ موضعاً للحبس ، وحجتهم في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد اشترى داراً من صفوان بن أمية بأربعة آلاف وجعلها حبساً^٢ . وبهذا قال جمهور العلماء من الحنفية^٣ والمالكية^٤ والشافعية^٥ والحنابلة^٦ وهو الراجح لأنه إذا ثبت أن النبي ﷺ حبس ، فليس اتخاذ مكان خاص ينفذ فيه الحبس المشروع بالسنة مخالفاً للشرع ، حتى ينازع في جوازه ، وعدم اتخاذ النبي ﷺ لبنانية يسجن فيها معلل بعدم تفشي الإجرام وقلة المجرمين ، ولذلك قال بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى : (واللّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَأِنْ شَهِدُوا فَأَمْسَكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^٧) .

١- مجموع الفتاوى : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ج ٣٥ / ٣٩٩ .

٢- الطرق الحكمية : ابن القيم ، (مرجع سابق) ص ١٠٣ .

٣- البحر الرائق : ابن نجيم ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ٣٠٠ .

٤- تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ج ٢ / ٣١٥ .

٥- مغنى المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ج ٤ / ٣٩٠ .

٦- كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ٣١٨ .

٧- سورة النساء : الآية : ١٥ .

- أمر الله تعالى : بإمساكهن في البيوت وحبسهن فيها في صدر الإسلام قبل أن تكثر الجناة ، فلما كثر الجناة وخشي فوقهم اتخذهم سجنًا^١) ، وعقوبة السجن ما دامت مشروعة فلا يمكن تطبيقها بعد انتشار الإجرام وكثرة المجرمين إلا باتخاذ مكان معد لذلك ، والله أعلم .

(وقد كانت السجون معروفة وموجودة بكثرة في الجزيرة العربية قبل الإسلام ، وأيام بعثة النبي ﷺ ، ولما جاء عهده ﷺ بالمدينة بعد الهجرة النبوية لم يكن هناك حبس معد لسجن المتهمين والمذنبين وكذلك الشأن بالنسبة إلى عهد أبي بكر ﷺ ، بل كان عليه الصلاة والسلام يعوق الخصوم بأي نوع فكان عليه الصلاة والسلام يأمر أحياناً بحبس الجناة في الدور ، وأحياناً بالربط ، وأحياناً يأمر الغريم بملازمة غريمه في المسجد أو في غيره فالرسول ﷺ كان أول من بدأ بعقوبة السجن في الإسلام ، وكان تنفيذ العقوبة في عهده وعهد خليفته الأول ذا طابع فردي تشرف عليه السلطة - ولي الأمر رسول الله ﷺ وتحدد مكان الحبس ومدته كما هو الحال لبنى قريظة ، وثمامة بن أثال ، وأسرى بدر ، وملازمة الغريم لغريمه ، وغير ذلك من أنواع السجن التي كانت في عهده عليه الصلاة والسلام^٢) والتي يمكن تفصيلها فيما يلي :

١- الحبس في المسجد :

ذكر الفقهاء رضي الله عنهم أن المسجد من أماكن الحبس مستنديين إلى ما فعله الرسول ﷺ من حبسه لثمامة بن أثال وربطه بسارية من سواري المسجد وكذلك ما ورد عن ابن عباس ؓ قال : لما أمسى رسول الله ﷺ يوم بدر والأسارى محبوسون بالوثاق بات رسول الله ﷺ ساهراً أول الليل ، فقال له أصحابه : يا رسول الله مالك لا تنام ؟ وقد أسر رجل من الأنصار عمه العباس^٣

١- انظر : تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ٨٤/٥ .

٢- السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية : الدكتور محمد الجريوي ، ج ٢١٥/١ .

٣- هو : أبو الفضل العباس بن عبد المطلب ، كان اسن من النبي ﷺ بثلاث سنين أسلم بعد معركة بدر ، توفي يوم الجمعة لأربع عشر خلت من رجب سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان ودفن بالبقيع (انظر :

صفة الصفوة : ابن الجوزي ، ج ٢٦٤/١) .

- فقال رسول الله ﷺ (سمعت أنين عمي العباس في وثاقه فأطلقوه ، فسكت فنام رسول الله ﷺ)^١ .

وقد ذكر عن القاضي شريح^٢ الحبس في المسجد فيمن كانت مدة حبسه قصيرة حيث روي عنه : (أنه كان إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه فإن أعطى الحق وإلا أمر به إلى السجن^٣) .
وفعل القاضي شريح مستفاد من قصة حبس ثمامة كما يتضح ذلك من تبويب البخاري حيث ربط مسألة ثمامة بفعل القاضي شريح^٤) .

٢- الحبس في البيوت :

أجاز الفقهاء رحمهم الله الحبس في البيوت مستدلين لأصل الحبس في البيوت بقوله تعالى فيمن أتى الفاحشة : (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً^٥) .

ويدل ذلك على أن الحبس في أول عهد الرسول ﷺ كان في البيوت كما ثبت عن الرسول ﷺ أنه حبس بعض يهود بني قريظة بعد حكم سعد بن معاذ^٦ فيهم في دار نسبية بنت الحارث من بني النجار^٧ ، وقد حبس سهيل بن عمر بعد غزوة بدر في

^١- سنن البيهقي ، (مرجع سابق) ، كتاب السير ، باب الأسير يوثق ، الحديث رقم (١٨١٤٥) .

^٢- هو : أمية شريح بن الحارث بن الجهم الكندي (٥٠٠ - ٧٨ هـ) من أشهر القضاة في صدر الاسلام ، ولي القضاء في عهد عمر وعثمان وعلي ومعاوية من كبار التابعين (أنظر : سير أعلام النبلاء : ج ٤ / ١٠٠) .

^٣- فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ج ١ / ٥٥٦ .

^٤- المرجع السابق ، ج ١ / ٥٥٥ .

^٥- سورة النساء : آية ١٥ .

^٦- هو : سعد بن معاذ بن النعمان بن أمري القيس ، أسلم على يد مصعب بن عمير ، وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل ، شهد بدرًا وأحد ، ومات في شوال سنة خمس من الهجرة : (أنظر صفة الصفوة : ابن الجوزي ج ١ / ٢٣٦)

^٧- أنظر : السيرة النبوية : ابن هشام ، تحقيق : مصطفى السقا وزميليه ، ط ١ ، مصطفى الحلبي ، مصر ، (١٣٥٥ هـ) ج ٢ / ٢٩٩ .

حجرة من حجرات بيت حفصة ^١ وبهذا يتبين أن الحبس جائز في البيوت ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ولا يجب حبسه في مكان معين بل المقصود منعه من التصرف حتى يؤدي الحق فيحبسه ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج ^٢) وقد نص الفقهاء كذلك على جواز الحبس في بيت غيره فإذا كان الموقوف امرأة فإنها توقف عند امرأة صالحة إذا أمكن وإن كان رجلاً فإنه يوقف عند من يوثق به إن أمكن ^٣ .

٣- الحبس في الخيام :

(ويتم الحبس فيها عقب الحروب ونحوها ، وقد تستغرق مدته ثلاثة أيام أو أكثر ، لأن الخيام وقتئذ هي المكان الوحيد لحفظ الأسرى السجناء في ساحات المعارك حتى يتم الفصل في شأنهم ، وقد كان الرسول ﷺ إذا ظهر على قوم في الحرب أقام بالعرصة (ساحة القتال) ثلاث ليال ثم مشى ^٤ ، ويستلزم ذلك بقاء الأسرى معه وحبسهم مقيدون في الخيام حماية لهم من حرارة الشمس أو البرد ، بل إن المروي أن النبي ﷺ حبس الأسرى في بدر ثلاثة أيام ثم اتجه بهم صوب المدينة ، ووقع نحو ذلك في غير بدر أيضاً ، وقد أمسك العباس - في خيمته ليلة الفتح أبا سفيان بن حرب أسيراً بأمر من النبي ﷺ حتى الصباح ثم جاءه به فأسلم) ^٥ .

٤- الحبس بالملازمة :

- ^١- هي : أم المؤمنين بنت أمير المؤمنين : أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي زوج النبي ﷺ توفيت سنة ٤١ هـ (أنظر : سير أعلام النبلاء : ج ٢/ ٢٢٧) .
- ^٢- حاشية : ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٥/ ٣٨٧ .
- ^٣- حاشية ابن عابدين : ، (مرجع سابق) ج ٤/ ٦٦ .
- ^٤- اللؤلؤ والمرجان : عبد الباقي ، (مرجع سابق) ، رقم ١٨٢٦ .
- ^٥- أحكام السجن ، أبو غدة ص ٢٨٣ .

٤ - الحبس بالملازمة :

دل القرآن الكريم على الملازمة بقوله تعالى (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً^١) .

كما دلت السنة النبوية عليه أيضاً ، فقد روى البخاري عن كعب بن مالك^٢ رضي الله عنه (أنه كان له على عبد الله ابن أبي حدر الأسلمي^٣ دين ، فلقبه فلزمه فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما ، فمر بهما رسول الله ﷺ فقال يا كعب وأشار بيده كأنه يقول النصف فأخذ نصف ما عليه وترك نصفاً) وكذلك ما ورد من حديث الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده قال : (أتيت النبي ﷺ بغريم لي فقال لي (ألزمه) ثم مر بي آخر النهار فقال : (ما فعل اسيرك يا أخا بني تميم) مما يدل على أن الملازمة كان أحد أنواع الحبس ، وعليه فإنه إذا كان الحبس محققاً لمقاصد الشارع فإنه يجب أن تتوفر في الحبس عدة أمور :

١- من المعلوم أن الصلاة تعتبر الركن الثاني من أركان الإسلام لانه لا يعذر أحد بتركها حتى في ساحة القتال ، ولذلك يجب أن يكون في كل سجن مكان مخصص للعبادة ، ولا يخفى ما للصلاة من أثر على النفس فهي صلة بين العبد وبين ربه ، وكذلك فهي فرصة للتألف والتناصح ووسيلة

^١ - سورة آل عمران : آية : ٧٥ .

^٢ - هو : كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السلمي الخزرجي ، صحابي جليل من أكابر الشعراء من أهل المدينة ومن شعراء النبي ﷺ شهد أكثر المواقع ، توفي سنة ٥٠ هـ (انظر : الأعلام : الزركلي ، ج ٢٢٨/٥) .

^٣ - هو : عبد الله بن أبي حدر سلامة بن عمير بن أبي سلامة بن عيسى بن هوازن ، وأول مشهد شهده مع رسول الله ﷺ الحديبية ثم خيبر وما بعد ذلك من المشاهد ، توفي سنة ٧١ هـ (انظر : الطبقات الكبرى لأبن سعد ج ٤/٣٠٩) .

^٤ - أخرجه ابن ماجة في سننه ، (مرجع سابق) أبواب الصدقات ، باب الحبس في الدين والملازمة الحديث رقم (٢٤٢٨) .

لاستصلاح السجناء وتهذيب نفوسهم ، وفرصة لسماع الخطب والمواعظ فكم من سجين اهتدي وصلاح حاله بسبب ذلك .

٢- يجب أن يتبع ما تقدم أماكن مهيأة للوضوء والنظافة وتوفير ما يحتاج إليه السجن من إصلاح نفسه والاعتناء بمظهره وملبسه .

٣- ينبغي أن يراعى في أحوال المسجونين تمييز سجن الكبار عن الأحداث وكذلك الرجال عن النساء ، بحيث يكون لكل فئة سجن مستقل بهم ، ويراعى في سجن النساء أن يكون مستوراً حصيناً لتحقيق جانب الحفظ والستر عليهم .

٤- العناية بصحة السجن فقد اهتم الإسلام بصحته وضمان سلامته ، وذلك بتوفير عيادة صحية فيها جميع ما يحتاج إليه المريض من الأيدي العاملة والأدوات والأجهزة الطبية وكذلك يجب العناية الصحية بمكان الحبس حتى لا تنتقل العدوى إلى المسجونين لأن السجون قد تكون أكثر سرعة لانتقال العدوى من غيرها .

٥- يجب أن تخضع السجون للرقابة والإشراف المستمرين وذلك لتفقد أحوال السجناء والعاملين بها وأن يكون العاملون بها من أهل الاستقامة والصلاح حتى يتأثر بهم المحبوس من خلال تعامله معهم .

٦- ينبغي العناية بتعليم السجن ومن المعروف أن الإسلام اهتم بالعلم اهتماماً كبيراً ، وقد كان المسلمون الأوائل يهتمون أيضاً بالعلم والعلماء ، وحافظ الحكام على هذه السنة الكريمة وإذا كان الأمر كذلك فالسجناء من أحوج الناس إلى التعليم والإرشاد وتهذيب لأن سبب الإجرام غالباً يرجع إلى الجهل والغفلة .

٧- أن يتاح للسجين مجال للعمل لأن العمل قد يسهم في تعديل سلوكه وردعه عن مفاصله بتعليمه حرفة وتأهيله للخروج إلى المجتمع و(تشغيل المحكوم عليه بالسجن وأخذ بنظام أو بآخر في هذا المجال فذلك ما اعتقد أن ليس في الشريعة الإسلامية ما يمنعه ، بل أن المصلحة تقتضيه ، حتى يؤتي

نظام الحبس أكله ، ويكون متناسباً مع الجريمة المحكوم به من أجلها ومع
المجرم نفسه ^١ .

٨- ينبغي أن يمكن السجين من قيام زوجته وأهله وذويه بزيارته في أوقات
محددة وذلك مراعاة للجانب النفسي لأقاربه والذين قد لا يكون لهم أي ذنب
في سجنه وبعده عنهم بل أن بعض الفقهاء نص على جواز خلوة السجين
بزوجه في السجن قال ابن قدامة : وإن حبس الزوج فأحب القسم بين
نسائه بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها فعليهن طاعته ^٢ .

وعلى العموم فإنه ينبغي معاملة المحبوس معاملة إسلامية تحافظ على كرامته
وآدميته مع حصول الهدف والغاية من حبسه .

^١ - التعزير : عبد العزيز عامر ، (مرجع سابق) ، ص ٣٨٤ .

^٢ - انظر فيما سبق : البحر الرائق : ابن نجيم ، (مرجع سابق) ، ج ٣٠٨/٦ ، مغني المحتاج : الشربيني
(مرجع سابق) ، ج ١٥٥/٢ وما بعدها ، المغني ، ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٤/١٠ .

الفصل الثالث

أحوال الحبس في جرائم الحدود

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول : النفي والتغريب .

- معناهما وأدلة مشروعيتهما .

- موجباتهما .

- شروط النفي والتغريب .

- مدة النفي والتغريب .

المبحث الثاني : الحبس لحالات تتصل بالحدود .

- الحبس في الزنى - القذف - الشرب السرقة -

الحراية - البغي - الردة .

المبحث الأول

النفي والتغريب

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول :النفي والتغريب معناهما وأدلة مشروعيتهما
- المطلب الثاني : بيان موجبات النفي والتغريب .
- المطلب الثالث : بيان شروط النفي والتغريب .
- المطلب الرابع : بيان مدة النفي والتغريب .

المطلب الأول

النفي والتغريب معناهما وأدلة مشروعيتهما

أولاً : النفي :-

(أ) النفي في اللغة : الطرد والإبعاد ، يقال : نفيت الرجل وغيره أنفيه نفياً إذا طردته ، قال تعالى : (أو ينفوا من الأرض) * ، والنفي هو الإبعاد عن البلد يقال : نفيت أنفيه نفياً إذا أخرجته من البلد وطردته ونفي الريح : ما تنفيه من التراب ، يقال نفت الريح التراب : أي أطارته والمعنى الإبعاد ^١ .

(ب) النفي في الشرع .

للعلماء رحمهم الله خلاف واسع في معنى النفي الوارد في قوله تعالى : [إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ^٢] .

وسأعرض أقوالهم على النحو التالي :

القول الأول : المراد بالنفي السجن في بلده أي أرض النازله قال به الحنفية ورواية عن الإمام مالك وأحمد ^٣ .

دليلهم : أن النفي من جميع الأرض محال وهذا المفهوم من الآية وإن كان إلى بلد أخرى ففيه إيذاء أهلها فلم يبق إلا الحبس ، والمحبوس يسمى منفيّاً من الأرض لأنه لا ينتفع بطيباتها وملذاتها ولا يجتمع بأقاربه وأحبائه .

^١ - لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (نفى) ، ج ٣٢٧/١٥ ، مختار الصحاح : الرازي ،

(مرجع سابق) ، ص ٦٧٤

^٢ - سورة المائدة : الآية ٣٣ .

^٣ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٤/٦ ، تبیین الحقائق : الزيلعي ، (مرجع سابق) ، ج ٢٣٦/٣

القول الثاني : المراد بالنفي نفيه من بلده إلى بلد غيره وحبسه في السجن في البلد الذي نفي إليه ، قال به مالك وابن جرير الطبري^١.

واستدلوا على ذلك : بأن تشريدهم إخراج لهم إلى مكان يقطعون فيه الطريق ويؤذون الناس فكان حبسهم أولى .

القول الثالث : المراد بالنفي هو تشريد المحاربين فلا يتركون يأوون إلى بلد وبه قال الحنابلة والظاهرية وجماعة من السلف^٢.

واستدلوا على ذلك : بأن قوله تعالى [أو ينفوا من الأرض^٣] يتناول نفيه من جميع الأرض فينفي أبدأ من بلد إلى بلد .

القول الرابع : أن المراد بالنفي هو أن يطلب الإمام المحاربين حتى يقدر عليهم فيقيم عليهم الحد أو يخرج المحاربين ويهربوا من دار الإسلام إلى دار الكفر وبه قال الشافعية ورواية عن مالك وأحمد^٤.

واستدلوا على ذلك : بأن النفي واجب على كل محارب ولا يمكن ذلك أبدأ إلا إذا طلبهم الإمام فهربوا فيكون واقع عليهم جميعاً .

المناقشة والترجيح - أرى أن الراجح والله أعلم هو القول الثاني القائل بإخراج المحارب ونفيه من بلده إلى بلد غيره وسجنه في ذلك البلد لأن في ذلك امتثالاً لأمر الله بالنفي ومنع لشره عن الناس في البلد الذي نفي إليه وقول من قال بسجنه في بلده مخالف لظاهر الآية كما قال ابن قدامة رضي الله عنه فالنفي هو الطرد والإبعاد ، والحبس إقرار له في أرضه ، وأما من قال بنفيه من بلد إلى بلد فهذا لم ينف من الأرض وإنما نفي من بلد إلى بلد ، ومن قال بأن النفي إخراجهم من دار الإسلام فالنفي لا يكون إلا بعد القدرة عليهم والإمساك بهم^٥.

^١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٨٢ ، تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٣/٢١٤ .

^٢ - انظر : المغني ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٨٢ ، المحلى ، ابن حزم ، (مرجع سابق) ، ج ١١/١٨١ وما بعدها .

^٣ - سورة المائدة : الآية ٣٣ .

^٤ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٨١ ، تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٣/٢١٣ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج ٦/٥٣ .

^٥ - المغني : (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٨٢ ، تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٣/٢١٣ .

ثانياً : التغريب :-

(أ) التغريب في اللغة :

النفى عن البلد ، والتغريب البعد ، وغرب أي بعد ، وغرب عليه : تركه بعيداً، والغربة والغرب : النزوح عن الوطن والإغتراب ، والمغرب خلاف المشرق ، والشمس تغرب (غروباً) بعدت وتوارت في مغيبها والمعنى قريب من النفي^١.

(ب) التغريب في الشرع :-

قبل الحديث عن التغريب في الشرع - أحب أن أبين أنه لا فرق بين معنى النفي ومعنى التغريب فكثيراً ما نجد الفقهاء - رحمهم الله يفسرون كلا منهما بالآخر ، وخصوصاً عند الحديث عن تغريب الزاني البكر إذ كثيراً ما يفسرون التغريب بالنفي ، ومستندهم في ذلك ما ورد في السنة عن تغريب الزاني البكر فقد ورد التعبير بكل من اللفظين وسيرد معنا من النصوص ما يبين ذلك .
ونجد خلاف الفقهاء فيما سبق بيانه في آية الحرابة يتكرر في معنى التغريب^٢.

- فالحنفية : يرون أن المراد بالتغريب هو حبس الزاني غير المحصن في بلده .
- المالكية : يرون بأن المراد به هو طرد الزاني من بلده إلى بلد غيره وسجنه هناك .

- الشافعية : يرون بأن التغريب هو طرد الزاني إلى بلد آخر ويكون تحت المراقبة وإن خشي هربه أو تعرضه لإفساد النساء فيجوز حبسه .

^١ - لسان العرب : ابن منظور ، (مرجع سابق) ، مادة (غرب) ، ج ١/٦٣٨ .

^٢ - انظر هذه الأقوال : حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٩/٦ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون (مرجع سابق) ، ١٩٦/٢ ، مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ١٤٨/٤ ، كشاف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٩٢/٦ .

- أكثر الشافعية والحنابلة : يرون التغريب هو طرد الزاني غير المحصن إلى بلد غيره .

وأرى أن قول الشافعية بطرد الزاني غير المحصن إلى بلد آخر وسجنه عند الحاجة لذلك هو الراجح لما في ذلك من تحقق معنى التغريب بالطرد ولما في الحبس من المصلحة عند الضرورة والحاجة إليه والله أعلم .
ثالثاً : أدلة مشروعية النفي :-

تبين لنا تعريف النفي في اللغة والشرع ، وبيان خلاف العلماء في ذلك .
ومستندهم في ذلك الكتاب والسنة :
من الكتاب :-

قوله تعالى : [إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم]^١ .
وجه الإستدلال : نصت الآية على عقوبة النفي [أو ينفوا من الأرض] فالقرآن الكريم أثبت عقوبة النفي بغض النظر عن كونها حدية أو تعزيرية وهذا القدر كاف في الإستدلال .

من السنة : ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال : (لعن النبي صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، قال فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلاناً وأخرج عمر فلاناً^٢) .
فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالنفي مما يدل على مشروعيته وكذا فعله أصحابه رضي الله عنهم وسيأتي معنا بعض حالات النفي التي قام بها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم إنشاء الله تعالى .

^١ - سورة المائدة : الآية ٣٣ .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب المحاربين ، باب نفي أهل المعاصي والمخنثين ، الحديث رقم (٦٨٣٤) .

رابعاً : أدلة مشروعية التغريب : من السنة :

- ١ - ما رواه مسلم في صحيحه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (خذوا عني، خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ^(١)).
 - ٢ - واستدلوا كذلك بما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة وزيد بن خالد قالوا: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل فقال : أنشدك الله الآ قضيت بينا بكتاب الله ... (الحديث وفيه) : وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ^(٢) .
- وجه الدلالة من الحديثين :

نجد أن السنة القولية والفعلية بينت أن التغريب عقوبة للزاني غير المحصن وكذلك يتأكد لنا ما سبق إيضاحه من إطلاق لفظ النفي والتغريب كلاً منهما بمعنى الآخر الإجماع :

- ما أخرجه البيهقي عن عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ^(٣) .
- وقال البخاري : قال ابن شهاب^٤ : (أخبرني عروة بن الزبير^٥ : أن عمر بن الخطاب غرب ثم لم تزل تلك السنة ^(٦)) .

^١ - صحيح مسلم ، (مرجع سابق) كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، الحديث رقم (٤٤١٤) .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب الإعراف بالزنا ، الحديث رقم (٦٨٢٧/٦٨٢٢) ،

صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، باب من اعترف على نفسه بالزنا ، الحديث رقم (٤٤٣٥)

^٣ - أخرجه البيهقي، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في نفي البكر ، الحديث رقم (١٦٩٧٧) .

^٤ - هو : محمد بن عبدالله بن شهاب الزهري ، من كبار التابعين ، توفي عن ٧٤ سنة (انظر الأعلام :

الزركلي ، ج ٧ / ٨٧) .

^٥ - هو : عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، أحد الفقهاء السبعة ، (٩١-١٠١هـ) أمه أسماء بنت أبي

بكر الصديق (انظر : صفة الصفوة : ابن الجوزي : ج ٢ / ٦١) .

^٦ - صحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب البكران يجلدان وينفيان ، الحديث رقم (٦٨٣٢) .

وبناء على كل ما سبق بيانه من الآيات والأحاديث وإجماع الصحابة الأطهار
رضوان الله عليهم يتبين لنا مشروعية النفي والتغريب ولكن ما هي موجبات النفي
والتغريب وما هي حالاتهما حداً أو تعزيراً هذا ما سأطرق إليه في المطلب
التالي.

المطاب الثاني

بيان موجبات النفي والتغريب

أولاً : نفي المحارب :

سيكون الحديث فيما يتعلق بنفي المحارب في مسألتين :

(أ) - المسألة الأولى : هل نفي المحارب يعتبر حداً أم تغزيراً ؟

القول الأول : أن عقوبة النفي للمحارب تعتبر تغزيراً لا حداً وأن للإمام تغزيره بالنفي وبغيره من العقوبات التعزيرية ، وبه قال الحنفية والشافعية^١ .

واستدلوا على ذلك : بأن النفي يعاقب به المحارب إذا لم يقتل ولم يسرق مالاً وذلك لكونه أخاف الناس وأرهب السبيل ، وقد يكون القبض على المحاربين قبل أن يفعلوا شيئاً ومن كانت هذه حاله فإنه يكون مرتكباً لمعصية لا حد فيها ولا كفارة ، لأنه هم بالمعصية ولم يفعلها وقاسوا ذلك على المعترض للزنى بالقبلة والملامسة والمعترض للسرقة بفتح الباب وهتك الحرز بجامع عدم الفعل في كل فكما أنه لا حد على من فعل مقدمات الزنى ولم يزن ، ومن دخل الحرز ولم يسرق فكذلك لا حد على المحارب إذا أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ مالاً بل يعزر بالنفي أو ما يراه الإمام .

القول الثاني : أن عقوبة النفي على المحارب تعتبر حداً لا تغزيراً وبه قال المالكية والحنابلة^٢ .

^١ - المذهب : الشيرازي ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٢٨٤ ، المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج ٩/١٩٥ ،

بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٥٦ .

^٢ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٥٠ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ،

ج ٦/٢٠٦ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٨٢ .

و دليلهم قوله تعالى [إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض^١] .

وجه الدلالة : أن النفي ذكر مع سائر العقوبات دون تمييز لشيء من العقوبات عن بعض فتكون حداً كغيرها .

- وكذلك ما أثر عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في قطاع الطريق (إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض^٢ .

وجه الدلالة : وردت هذه العقوبات جميعاً بأنها عقوبات حدية وهي مرتبة على حسب فعل المحارب دون ذكر لعقوبة النفي بأنها تعزير .

المناقشة والترجيح : لعل الراجح والله أعلم هو القول الثاني أن عقوبة النفي تعتبر حداً لا تعزيراً وذلك لقوة أدلتهم ووضوحها وقول أصحاب القول الأول أنها معصية لا حد فيها ولا كفارة غير مسلم به ، بل هي معصية فيها حد وقد نصت عليه آية الحرابة .

(ب) المسألة الثانية : هل يختلف حد الحرابة بحسب الجرم أم أن الإمام مخير في العقوبة ؟

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول : أن العقوبات الأربع (أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض) أنها على التخيير وبه قال المالكية

^١ - سورة المائدة : الآية ٣٣ .

^٢ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ١٥١/٦ .

وابن عباس والحسن البصري وغيرهم^١. فلا إمام أن يختار ما يناسب المحارب في أي عقوبة من العقوبات المذكورة .

وحجة هؤلاء : أن (أو) في الآية للتخيير ، وقد وردت في القرآن للتخيير في كل ما أوجب الله بها فروضاً .

فهي للتخيير في كفارة اليمين في قوله تعالى [فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة^٢] . فلا بد أن تكون للتخيير هنا .

القول الثاني : ذهب جمهور الفقهاء من الأحناف والشافعية والحنابلة إلى أن عقوبة المحارب تكون على الترتيب فمن خرج في الإسلام محارباً لله ورسوله ، فقتل وأصاب مالا ، فإنه يقتل كما قتل ، ومن أصاب مالا ولم يقتل ، فإنه يقطع من خلاف ، وإن أخاف السبيل ، نفي من بلده إلى غيره^٣.

وحجة هؤلاء : أن الله أوجب على القاتل القود ، وعلى السارق القطع ، ومنع الإسلام قتل المسلم إلا بإحدى خصال ثلاث : فإذا أخاف قاطع الطريق ولم يقتل ولم يأخذ مالا ، فكيف نقتله ؟ إذاً فحكمه النفي من الأرض وهذا دليل على أن هذه العقوبات بحسب جرم المحارب .

الترجيح - لعل الراجح والله أعلم هو القول الثاني وهو ما رجحه ابن جرير الطبري وقال إن (أو) في الآية مثلها كقول القائل : إن جزاء المؤمنين عند الله أن يدخلهم الجنة ، أو يرفع منازلهم في عليين ، أو يسكنهم مع الأنبياء أو مع الصديقين فتكون (أو) هنا لبيان منزلة من المنازل^٤.

١ - تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٢١١ ، بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق) ، ج ٢/ ٤٥٦ .

٢ - سورة المائدة : الآية ٨٩ .

٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، ج ١/ ٥١ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٤٧٧ ، تفسير الطبري (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٢١٠ ، وما بعدها .

٤ - تفسير الطبري ، (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٢١٣ .

ثانياً : تغريب الزاني البكر :

رتبت الشريعة الإسلامية عقوبتين للزاني البكر ، فالعقوبة الأولى مائة جلدة كما ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه بقوله [الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ^١] وهي محل اتفاق بين الفقهاء لنص القرآن الكريم عليها .
أما العقوبة الثانية فهي التغريب وهي محل خلاف بين الفقهاء وسوف أبين هذا الخلاف كما يلي :-

اختلف الفقهاء في عقوبة النفي هل هي حد أم تعزيز على قولين :

القول الأول : أن تغريب الزاني البكر حد من الحدود يجب الجمع بينه وبين الجلد على أن يكون الجلد أولاً ثم يتبعه التغريب وبه قال جمهور الفقهاء وهم المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من الفقهاء ^٢ .

واستدلوا بما يلي :

١ - حديث عبادة بن الصامت : رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خذوا عني ، خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ^٣) .

وجه الاستدلال : أنه عطف النفي على الجلد فدل على أنه حد .

٢ - عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما قالا : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل فقال : أشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله وقال الخصم الآخر وهو أفاقه منه : نعم : فاقض بيننا بكتاب الله وائذن لي : فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل : قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنى بامرأته وإنني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني إنما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله ﷺ (والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك

١ - سورة النور الآية رقم ٢ .

٢ - شرح الخرشي ، (مرجع سابق) ، ج ٨/٨٣ ، مقني المحتاج : الشربيني ، ج ٤/١٤٧ (مرجع سابق) ،
المقني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٢ .

٣ - صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا الحديث رقم (٤٤١٤) .

جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ، قال : فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت ^(١) .

وجه الاستدلال : قول الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام دليل على أنه حد وليس بتعزير ولاسيما وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أقسم أن يقضي بينهما بكتاب الله .

ومن الإجماع : ما أخرجه البيهقي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ^(٢) ، وقال ابن شهاب الزهري - رضي الله عنه - (كان عمر رضي الله عنه ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ^(٣)) .

القول الثاني : أن تغريب الزاني البكر يكون تعزيراً وليس بحد من الحدود وإنما على الإمام إذا رأى مصلحة في تغريبه فيغربه على قدر ما يراه ، وبه قال الحنفية ^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :-

١ - قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ^(٥)) .

وجه الدلالة : بينت الآية أن الحد مائة جلدة وأنه كمال الحد ولو جعلنا النفي حداً معه لكان الجلد بعض الحد وذلك يوجب نسخ الآية .

^١ - سبق تخريجه ص ٤٣ .

^٢ - أخرجه البيهقي ، (مرجع سابق) كتاب الحدود باب ما جاء في نفي البكر ، الحديث رقم (١٦٩٧٧) .

^٣ - انظر : فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/١٥٩ .

^٤ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج ٥/٤٩٦ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٦/١٩ .

^٥ - سورة النور : الآية رقم ٢ .

٢ - إستدلوا من السنة بقول الرسول صلى الله عليه وسلم عند ما سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ فقال (إذا زنت فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعفير^١) .

وجه الدلالة : يفيد قول الرسول صلى الله عليه وسلم بيعوها سقوط النفي عن الأمة وسقوطه عنها يفيد سقوطه عن الحرية لأنه في معناها وعليه فإذا إنتفى أن يكون على النساء إنتفى أن يكون على الرجال .

٣ - أن عمر رضي الله عنه (جلد أبابكرة^٢ في داره على الزنا وأمر إمراته أن تكتم^٣) .

وجه الدلالة : أن التغريب لو كان متمماً للحد لما أمرها أن تكتم لأن ذلك لا يتصور .

المناقشة والترجيح :

لعل الراجح والله أعلم - هو قول الجمهور لقوة أدلتهم وما أجابوا به^٤ على أدلة الحنفية وذلك بما يلي :-

- أ - أن عدم ذكر التغريب في الآية لا يدل على عدم وجوبه ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم هو المبين لكتاب الله وقد بين ذلك في حديث العسيف .
- ب - أن حديث الأمة سابق لمشروعية التغريب ، ولا يقوى على مناهضة الأدلة الصحيحة .
- ج - أن جلد عمر رضي الله عنه لأبي بكره رضي الله عنه لم يكن بسبب زناه وإنما لشهادته على المغيرة بن شعبه بأنه زنا ولم يكتمل عدد الشهود فجلده عمر حد القذف بالزنا .

^١ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) كتاب العتق ، باب كراهية التطاول على الرقيق ، الحديث رقم (٢٥٥) وصحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة فيمن زنى الحديث رقم (٤٤٤) .

^٢ - هو : ربيعة بن أمية بن خلف القرشي الجمحي غلط من ذكره في الصحابة (انظر : الإصابة : ابن حجر ج ١/٥١٣ .

^٣ - المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج ٩/٤٤ .

^٤ - انظر في ذلك : المغني : ابن قدامة ج ١٢/٣٢٣ ، نيل الأوطار : الشوكاتي (مرجع سابق) ، ج ٧/٢٥٢ ، فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ٥/١٧٦ .

ثالثاً : النفي تعزيراً .

كما أن النفي قد يكون حداً كما سبق معنا فإنه يعاقب به تعزيراً على حسب ما يراه الإمام محققاً للمصلحة .

- والنفي من العقوبات السالبة للحرية وسبق تفسير كثير من الفقهاء للنفي وأن معناه الحبس ، ولا شك أنه مقيد لحرية الشخص المنفي ولذلك فإني سأتكلم عن بعض الحالات والتي نص الفقهاء رضي الله عنهم فيها بالنفي تعزيراً لمرتكبها وهي كما يلي :-

١ - نفي شارب الخمر :

و جريمة شرب الخمر واحدة من جرائم الحدود والتي سبق الحديث عن عقوبتها وأن ما زاد عليها من أنواع العقوبات الأخرى من جلد أو نفي أو غير ذلك فهي عقوبة تعزيرية وقد روى أن عمر رضي الله عنه عزّر شارب الخمر بنفيه ومن ذلك :

أ - ما روي أنه رضي الله عنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان فقال :
(للمنخرين للمنخرين وولداننا صيام ، ثم ضربه ثمانين وسيره إلى الشام ^١)
فقد دعا عمر رضي الله عنه على هذا الشيخ بأن يكبه الله على منخره وأقام عليه الحد ، ثم عزّره على فعله بنفيه إلى الشام .

ب- ما روي أنه رضي الله عنه (غرب ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى خيبر ، فلحق بهرقل فتنصر فقال عمر : لا أغرب بعده مسلماً)^٢

^١ - المصنف : عبد الرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ٩ / ٢٣١ .

^٢ - المغني : ابن قدامة (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٣٢٣ .

٢ - نفي المخنث :

والمخنث : من يتشبه بالنساء في هيئته ومظهره وحركاته . ومن الأمثلة على نفيه ما يلي :-

أ - ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (لعن النبي صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء ، وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلانا وأخرج عمر فلاناً^١)

ب - ومنها ما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال هذا ؟ فقليل : يارسول الله أنه يتشبه بالنساء ، فأمر به فنفي إلى البقيع ، قالوا : يارسول الله ، ألا نقتله ؟ قال : إني نهيت عن قتل المصلين^٢)

ج - ما روي عن أم سلمة^٣ رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت مخنث فقال المخنث لأخي أم سلمة عبدالله بن أمية : إن فتح الله لكم الطائف غدا أدلك على إينة غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان : فقال : النبي صلى الله عليه وسلم (أخرجوهم من بيوتكم^٤) .

د - ومنها ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (أمر برجل من المخنثين فأخرج من المدينة وأمر أبوبكر برجل منهم فأخرج أيضاً^٥)

^١ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب نفي أهل المعاصي والمخنثين الحديث رقم (٦٨٣٤) .

^٢ - سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الأدب ، باب الحكم على المخنثين الحديث رقم (٤٩٢٩) .

^٣ - هي : هند بنت أبي أمية ، مات أبو سلمة سنة أربع من الهجرة فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبرت بالبقيع (انظر : صفة الصفوة : ابن الجوزي ، ج ٢٣١)

^٤ - سنن أبي داود ، (مرجع سابق) كتاب الأدب ، باب الحكم على المخنثين الحديث رقم (٤٩٢٩) .

^٥ - المصنف : عبدالرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ٢٤٣/١١ .

وجه الدلالة مما سبق من الأحاديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بنفي المخنثين لمالهم من إفساد في صفوف الرجال والنساء ، فإذا أخرج ونفي من بين الناس فإنه يكف شره ويقطع أثر تخنثه عنهم .

قال ابن حجر في الفتح : (وإذا خيف من وقوع المحذور من المخنث في منفاه فإنه يحبس في مكان ليس معه فيه غيره ، وكذلك المرأة المترجلة يكف شرها بنفيها إن تيسر أو بحبسها في مكان تنفرد فيه ^(١))

٣ - النفي لأجل التزوير :

ومن ذلك : روي أن معن بن زائدة ، عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال ، ثم جاء به صاحب بيت المال ، فأخذ منه مالاً ، فبلغ عمر - رضي الله عنه - فضربه مائة ، وحبسه ، وكلم فيه فضربه مائة أخرى ، فكلم فيه من بعد ، فضربه مائة ونفاه ^(٢) .

وغير ذلك كثير مما ورد وأثر عن السلف الصالح رضي الله عنهم وماذكره الفقهاء في عقوبة النفي تعزيراً ، وعلى العموم فهي عقوبة تعزيرية في أي معصية كانت خاضعة لما يراه الإمام محققاً للمصلحة العامة .

رابعاً : النفي سداً للذرائع :

العقوبات التعزيرية منها ما حرمه الله سبحانه وأوكل العقوبة فيها لولي الأمر ومنها ما يحظره ولي الأمر تحت جزاء العقاب سياسة وذلك كثير مما تستدعيه الحاجة للحفاظ على المصالح المعتبرة شرعاً .

ومن ذلك النفي فقد يعاقب به تعزيراً في غير جرم وقع وإنما خشية من وقوعه سداً للذريعة وحراسة للفضيلة وبابه واسع لا حصر له ومن ذلك نفي عمر رضي الله عنه لنصر بن حجاج ، وذلك أن عمر رضي الله عنه سمع امرأة تتغنى به ذات ليلة ، فدعا به فوجده من أجمل الناس ومن أحسنهم وجهاً وشعراً فحلقه

١ - فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ١٦٠ .

٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٥٢٥ .

فإزداد حسناً فأمره أن يعتنق ففعل ذلك فإزداد حسناً ، فقال عمر : والذي نفسي بيده لا تجامعني في أرض ، فأمر له بما يصلحه وسيره إلى البصرة^١ .
وما هذا الفعل من عمر - رضي الله عنه - إلا سداً لذريعة الفساد ومحافظة منه على حرمة المسلمين ، ومن المعلوم أنه لا يصح أن نبقي مكتوفي الأيدي حتى يحصل الانتهاك لأي مصلحة من المصالح ، بل يجب أن نتخذ من التدابير ما يكون كفيلاً بحفظها وصيانتها قبل ذلك .

^١ - انظر : حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٨٢/٦ .

المطلب الثالث

مدة النفي والتغريب

أولاً : مدة النفي :-

سيكون الحديث في مدة النفي عن جانبين فالجانب الأول إذا كان النفي حداً ومن المعلوم أنه يكون حداً في الحراية وفي حق البكر من الزانيين ، أما الجانب الآخر فسوف أتكلم فيه عن مدة النفي تعزيراً والذي يكون كذلك فيما عدا الحالتين السابقتين .

(أ) مدة النفي حداً :-

وهذه المدة محل خلاف بين الفقهاء بيانه كما يلي :

القول الأول : أنه لا تحديد لمدة نفي المحارب وذلك أن هذه المدة مرتبطة بتوبته فمتى ظهرت منه علامات التوبة الصادقة سقط عنه النفي سواء كانت التوبة قريبة أم بعيدة ، وبه قال الفقهاء من الحنفية والمالكية والظاهرية^١ .

القول الثاني : أن هذه المدة هي الحبس لمدة عام كامل في بلد غير بلده ولا يرجع إلى بلده حتى لو حصلت منه التوبة إلا أن يكمل المدة قياساً على الزاني غير المحصن وبه قال المالكية^٢ .

القول الثالث : أن هذه المدة تكون سنة إلا شيئاً قليلاً و عللوا ذلك حتى لا تبلغ هذه المدة حد الزاني غير المحصن لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من بلغ حداً

^١ - فتح القدير : ابن الهمام (مرجع سابق) ، ج ٥/٢٢٣ ، الشرح الكبير : الدردير ، (مرجع سابق) ، ج ٤/

٣٤٩ ، المحلى : ابن حزم ، (مرجع سابق) ج ١١/١٨٣ ، المغني ، ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ١٢/٤٨٣ .

^٢ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٤٩ .

في غير حد فهو من المعتدين ^(١) وبه قال الشافعية ، خلافاً للنووي الذي يراها خاضعة لاجتهاد الإمام ^٢.

القول الرابع : أن مدة نفي المحارب هي عام كامل كنفي الزاني غير المحصن وبه قال الحنابلة ^٣.

الترجيح : لعل الراجح والله أعلم هو القول الأول وأن هذه المدة مرتبطة بتوبة المحارب في أي وقت ، والآية لم تحدد مدة بعينها والرسول عليه الصلاة والسلام وهو المبين لكتاب الله لم يؤثر عنه شيء في ذلك ، وربطها بالتوبة قول وجيه لاسيما وأن الله أسقط عنه الحد في حال توبته وقبل العثور عليه .

(ب) مدة النفي تعزيراً :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا تحديد لمدة النفي تعزيراً وأن ذلك متروك لإجتهاد الإمام وبه قال الحنفية والمالكية ^٤.

واستدلوا على ذلك : أن تقدير مدة النفي تعزيراً متروك للإمام والنفي هنا تعزير من جملة التعازير فيترك لتقديره وإجتهاده سواء زاد على السنة أو نقص منها .

القول الثاني : أن تقدير مدة النفي تعزيراً تكون بما دون الحول ولو بيوم واحد وبه قال الشافعية والحنابلة ^٥.

١ - أخرجه البيهقي (مرجع سابق) كتاب الأشربة والحد فيها ، باب ما جاء في التعزير وأنه لا يبلغ به الأربعين الحديث رقم (١٧٥٨٤) .

٢ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٨١ ، نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٨

٣ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٨٣ .

٤ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٧٧ ، حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٥٥ .

٥ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٥٢٣ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ص

يقول القاضي أبوا يعلي مستدلاً لهذا القول (وغاية نفيه مقدر بما دون الحول ولو
بيوم لئلا يصير مساوياً لتغريب الحول في الزنا ^(١)) مستنديين في ذلك لقول الرسول
صلى الله عليه وسلم (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين ^(٢))

الترجيح - لعل الراجح والله أعلم - هو القول الأول من ترك تحديد المدة خاضع
لاجتهاد الإمام يؤيد ذلك أن الأحاديث والآثار جاءت بلا تحديد مدة بعينها مما يدل
على أن الأمر متروك لما فيه تحقيق المصلحة .

ثانياً : مدة التغريب :

يتفق الفقهاء - رضي الله عنهم - على أن مدة تغريب الزاني البكر هي سنة
كاملة كحد من الحدود نصت عليه الأحاديث الصحيحة ومنها ما ثبت عن زيد بن
خالد الجهني رضي الله عنه قال (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن
زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ^(٣)) وأن هذه المدة هي سنة كاملة بلا زيادة
ولا نقصان .

وإنما وقع الخلاف بين الفقهاء في بداية هذه المدة وذهبوا في ذلك إلى قولين :
القول الأول : أن مدة عام التغريب تبدأ من وقت إخراج المغرب من بلده ، وبه
قال الشافعية والحنابلة^(٤) ، وقال بعضهم أن بداية مدة التغريب من وصول المغرب
إلى البلد التي غرب إليها .

القول الثاني : أن مدة عام التغريب تبدأ من يوم سجن المغرب في البلد التي غرب
إليها وبه قال المالكية^(٥) .

الترجيح : يلاحظ أن كلا القولين لا يستند إلى دليل لكن القول الأول قد يكون هو
الراجح وذلك لاغترابه عن وطنه من وقت إخراجه والله أعلم .

١ - الأحكام السلطانية : أبي يعلي ، (مرجع سابق) ، ص ٢٧٩ .

٢ - سبق تخريجه : ص ١٢٥ .

٣ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب البكران يجلدان وينفيان ، الحديث رقم (٦٨٣١)

٤ - شرح الخرشي ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ٨٣ .

٥ - مقني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤ / ١٤٨ ، المقني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ،

ج ١٢ / ٣٢٤ .

المطلب الرابع

بيان شروط النفي والتغريب

اشتراط العلماء العديد من الشروط للنفي والتغريب وسأذكر هذه الشروط بشيء من التفصيل على النحو التالي :

الشرط الأول : أن يكون المنفي أو المغرب ذكراً أو مع ذي محرم .

القول الأول : يشترط أن يكون المنفي أو المغرب ذكراً فلا تنفي المرأة ولا تغرب وبه قال المالكية^١.

ومن أبرز أدلتهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها^٢).

وجه الدلالة : أن المرأة لا يحل لها السفر بغير محرم ، وتغريبها سفر لها ، فإن غربت بمحرم أفضى إلي تغريب من ليس بزنان ، ونفي من لا ذنب له فدل على عدم تغريب المرأة لعدم إمكانيته .

القول الثاني : لا يشترط أن يكون المنفي أو المغرب ذكراً وعليه يجب تغريب المرأة ونفيها وبه قال جمهور الفقهاء^٣ .

واستدلوا على ذلك بأن آية الحراية جاءت عامة في كل محارب رجلاً كان أو امرأة ويؤكد ذلك ما يلي :

- ما جاء في حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة^٤) .

^١ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١٩٦ ، شرح الخرشي ، (مرجع سابق) ، ج ٨/٨٣

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب تقصير الصلاة ، باب في كم يقصر الصلاة الحديث رقم (٠٨٨) صحيح مسلم ، كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره ، الحديث رقم (٣٢٦٠) .

^٣ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦/١١٩ ، مغني المحتاج : الشرييني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/

١٤٧ ج ٥/١٨٦ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٤ .

^٤ - سبق تخريجه .

والحديث صريح في وجوب تغريب المرأة ، وذلك أن الله عز وجل قد جعل لها سبيلاً من الحبس في البيت بالجلد والتغريب .

لكنها لا تغرب إلا بمحرم ، قال ابن قدامة - رضي الله عنه - ان المرأة تحتاج إلى صيانة وتغرب بمحرم ولا يجوز تغريبها بغيره^١ .

المناقشة والترجيح :

لعل الراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور لأن التغريب كما سبق معنا حد من الحدود فيجب أن يعاقب به مرتكب الحد رجلاً أو امرأة ويؤيد قول الجمهور ما ذكره ابن قدامة - رضي الله عنه - من فعل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين وأن ما كان حداً في الرجل يكون حداً في المرأة^٢، وقد ناقش الجمهور دليل المالكية القائل بتحريم سفر المرأة بلا محرم بأن ذلك فيما إذا كان السفر في حكم الرخصة وخاضع لإرادتها ، أما إذا كان السفر واجباً عليها لكونه حداً عليها فلا يشترط ذلك المحرم وخاصة إذا كان الطريق آمناً وتعذر وجود المحرم ، أما إذا وجد فيكلف بمرافقتها لأنه مفرط في حفظها وصيانتها فكان لابد أن يمس بشيء من العقاب ليخرج معها حتى يسكنها في موضعها ثم إن شاء رجع إذا أمن عليها أو يكون معها حتى تكمل حولها^٣.

وفي مسألة عدم وجود المحرم أقوال للفقهاء كما يلي :

- إذا عدم المحرم تسجن بموضعها لأن تعذر المحرم لا يسقط السجن وبه قال بعض فقهاء المالكية^٤.

- إذا عدم المحرم يؤخر التغريب حتى يتوفر المحرم ثم تغرب وذلك حفظاً لها من التعرض للفساد بتغريبها منفردة وبه قال الشافعية^٥.

١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٢ .

٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٣ وما بعدها .

٣ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢٢ .

٤ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٤٨ .

٥ - مغني المحتاج : الشرييني ، ج ٤/١٤٨ .

- اذا عدم المحرم تغرب وحدها لكون التغريب حد لا سبيل إلى تركه وبه قال الحنابلة^١.

ولعل حبس المرأة في نظري أنسب لها لأنها معرضة لكثير من المخاوف و الأخطار وفي حبسها سد لذريعة الفساد والله أعلم .

الشرط الثاني : وجود مسافة القصر بين البلدين :

القول الأول : أنه يشترط مسافة محددة بين البلدين المنفي أو المغرب منها وإليها وذلك بأن لا تقل عن مسافة قصر الصلاة وهذه المسافة يجوز للمسافر فيها قصر الصلاة والإفطار في الصوم وبه قال جمهور الفقهاء^٢ .

واستدلوا على ذلك : أن المقصود من النفي أو التغريب أن يبتعد المنفي أو المغرب عن وطنه وأهله فيحصل بذلك إيحاشه وإغترابه عن بلده وما دون هذه المسافة لا يحقق المقصود من النفي أو التغريب لأنه يكون في حكم الحضر ، وقد غرب عمر رضي الله عنه من المدينة إلى البصرة وإلى فدك والشام^٣ وكلها لا تقل عن مسافة القصر .

القول الثاني : أنه لا يشترط وجود مسافة القصر وأن الأمر يرجع لما يراه الإمام محققاً للمصلحة من النفي أو التغريب وبه قال الحنابلة وبعض الشافعية^٤.

واستدلوا على ذلك : أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفي إلى صحراء الأسد وهي دون مسافة القصر ، وكذلك فإن النفي ورد مطلقاً غير مقيد فيتناول أقل ما

^١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٢ - ٣٢٣ ، كشاف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٩٢/٦ .

^٢ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢٢ ، مغني المحتاج : الشربيني ن(مرجع سابق) ج ٤/١٤٨ ، المغني ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٤ .

^٣ - المصنف : عبدالرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ٧/٣١٤ .

^٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٤ ، المهذب : الشيرازي،(مرجع سابق) ، ج ٢/٢٧٢ .

يقع عليه الاسم ، والقصر يسمى سفراً ، ويجوز فيه التيمم ، والنافلة على الراحلة^١.

ولعل هذا - هو الراجح - والله أعلم وذلك لما عللوا به قولهم من عدم وجود دليل ينص على تحديد هذه المسافة بل الأمر يرجع لما يراه الإمام وبه يتحقق المقصود من النفي والتغريب .

الشرط الثالث : أن يتولى الإمام أو نائبه النفي أو التغريب .

وفي هذه المسألة أو الشرط قولان :

القول الأول : يجب أن يتولى الإمام نفي المحارب أو تغريب الزاني ولا يترك ذلك للمنفى أو المغرب لأن المكلف بإقامة حدود الله في أرضه هو الإمام ولو غرب الزاني نفسه فقد يذهب لمكان يشتهي فلا يحصل المقصود من الزجر والتنكيل به ، وبه قال جمهور الفقهاء^٢.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة^٣) .

وجه الدلالة : إتفق الفقهاء على أن المخاطب بهذه الآية هو الإمام فهو المعني بإقامة الحد سواء في النفي أو التغريب أو غيره من الحدود وهذا ما كان يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده رضي الله عنهم^٤. ولا يكون التنفيذ إلا ممن خوله الشرع ذلك .

١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٢٥ ، فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ج ٩/

٢ - شراح الخرشي ، (مرجع سابق) ، ج ٨/٨٣ ، نهاية المحتاج ، الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٧/٧٠٧ ، كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٩٨ .

٣ - سورة النور : الآية رقم ٢ .

٤ - تفسير القرطبي ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/١٦١ ، كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٩٢ .

القول الثاني : لا يشترط أن يتولى الإمام أو من ينبيه الحكم بالنفي أو التغريب بل يصح بقيام كل واحد منهما بإقامة الحد على نفسه سواء كان نفيًا أو تغريبًا ويكفيه ذلك وبه قال بعض الشافعية^١.

والراجح : هو قول الجمهور لسلامة أدلتهم وحصول المقصود من النفي أو التغريب في قولهم والله أعلم .

- أما إذا انتهت مدة التغريب فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المغرب يرجع إلى بلده دون أن يستأذن ولي الأمر في ذلك لأنه قام بالواجب عليه فلا مبرر لتأخير الإفراج عنه وهذا هو القول الراجح من أقوال الفقهاء رضي الله عنهم^٢.

الشرط الرابع : تقدم الجلد على التغريب في حد الزنى .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

القول الأول : يشترط تقدم الجلد على التغريب ولا يصح تغريب الزاني قبل جلده وبه قال جمهور الفقهاء^٣.

وعللوا قولهم بأمرين :

- أن تقديم الجلد على التغريب هو ما درج عليه السلف الصالح وهو أمر توقيفي.

- أن تقديم التغريب قد يفضي إلى فوات الحد وذلك بهرب الزاني أو موته وهذا لا يجوز .

القول الثاني : لا يشترط تقديم الجلد على التغريب فلو غرب الزاني ثم جلد لصح ذلك وبه قال الشافعية^٤.

ولعل الأول هو الراجح لوجود الدليل والله أعلم .

الشرط الخامس : تحديد البلد في النفي أو التغريب .

وللعلماء في هذه المسألة خلاف على غرار خلافهم في الشرط الثالث .

^١ - روضة الطالبين : النووي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢٢ .

^٢ - الشرح الكبير : الدردير ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢٢ .

^٣ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢١ ، نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٧/٤٠٤ .

، كشاف القناع : البهوتي ، ج ٦/٩١ .

^٤ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٤٨ .

- فالجمهور يرون أنه لا يغرب الزاني ولا ينفي المحارب إلا إلى البلد الذي حدده ولي الأمر ليحصل المقصود من النفي والتغريب وهو إحاش المغرب وإيلامه ببعده عن وطنه^١.

- وبعض الشافعية لا يشترطون ذلك وإن كان الإشتراط هو الأصل عندهم^٢.
والراجح هو القول الأول لما عللوا به قولهم والله أعلم .

الشرط السادس : إلزام المغرب أو المنفي البقاء في مكانه :
وللفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : يسجن المغرب في البلد المنفي إليه ويكتب لقاضيه فيحبسه ولا يخرج من الحبس إلا بعد مضي الحول وأما المنفي فيسجن حتى تظهر منه التوبة وبه قال المالكية^٣.

القول الثاني : يبقى المغرب أو المنفي في البلد المغرب أو المنفي إليها حتى إنتهاء المدة ولا يجوز مغادرته قبلها وبه قال الشافعية و الحنابلة^٤.

القول الثالث : للمغرب أن ينقل في أكثر من بلد لأن المنع لم يدل عليه دليل وبه قال بعض فقهاء الشافعية^٥.

ولعل الراجح والله أعلم هو القول الثاني ليحصل المقصود من النفي والتغريب .

١ - المراجع السابقة .

٢ - المراجع السابقة .

٣ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/ ١٩٢ .

٤ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/ ١٤٨ ، الكافي : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣/

٢١٤

٥ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/ ١٤٨ .

الشرط السابع : ألا يلحق ضرر به أو بغيره من جراء النفي أو التغريب :
فأما انتقاء الضرر عنه كأن تكون الطريق الموصلة إلى البلد المغرب إليها غير
آمنة أو أن يكون في ذلك البلد المغرب إليه مرض أو وباء يخشى عليه منه فلا
يجوز تغريبه بهذه الكيفية^١.

أما إنتقاء الضرر عن غيره كأن يكون عليه التزامات مالية فلا يغرب حتى
يقضي ما عليه ، وبه يقول الشافعية^٢.

ومن الفقهاء من يقول بتغريبه في الحال وما كان في الذمة فإنه يلزمه الوفاء
به وهذا ما يراه الحنابلة رضي الله عنهم .

ولعل الراجح - هو القول الأول لأن حقوق الله مبنية على المسامحة والله أعلم .
والفقهاء رحمهم الله إشتراطوا هذا الشرط ليتحقق المقصود من عقوبتي النفي
والتغريب ، لأن كل عقوبة من العقوبات هدف وغاية معينة يجب أن نسعى لتحقيقه
وبالله التوفيق .

^١ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٩٢/٦ .

^٢ - نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٦٩١/١ .

المبحث الثاني

الحبس لحالات

تتصل بالحدود

ويشتمل على المطالب التالية :

- المطلب الأول : الحبس في جريمة الزنى .
- المطلب الثاني : الحبس في جريمة القذف .
- المطلب الثالث : الحبس في جريمة (شرب الخمر)
- المطلب الرابع : الحبس في جريمة السرقة .
- المطلب الخامس : الحبس في جريمة الحراية .
- المطلب السادس : الحبس في جريمة البغي .
- المطلب السابع : الحبس في جريمة الردة .

المطلب الأول

الحبس في جريمة الزنى

يتصل بموضوع الحبس في الزنى العديد من الحالات ، بيانها كما يلي : -

أولاً : الحبس لعدم اكتمال شروط حد الزنى :

ومن المعلوم أنه لا يقام الحد إلا بعد توفر شروط معينة فإذا لم تتوفر هذه الشروط أو أختل بعضها انقلبت العقوبة إلى عقوبة تعزيرية فيعاقبه القاضي بالحبس أو بما يراه من العقوبات التعزيرية الأخرى وبيان هذه الشروط^١ كما يلي :-

١- الزنا الموجب للعقوبة : وهو تعدد الوطء المحرم في قبل أو دبر امرأة حية

مستهاة مع تغييب الحشفة أو مثلها ، سواء حدث إنزال أم لم يحدث .

٢- أن يثبت الوطء بأحد الحجاج الشرعية المقررة شرعاً :

فالإثبات في الزنا الموجب للعقوبة مقيد كما هو الحال في كافة جرائم الحدود والقصاص لدى جمهور الفقهاء .

٣- انتفاء الشبهات : لا يكفي لإثبات موجب عقوبة الزنا توافر عناصر

موجباته، فلكي يكون الوطء موجباً للحد ، يجب ألا تكون هناك شبهة دائمة

له سواء من ناحية العناصر المكونة له أم من ناحية إثباته ، شأنه في ذلك

شأن كافة موجبات عقوبات الحدود والقصاص .

٤- أن يكونا مسلمين بالغين متعمدين مختارين .

فإذا أنتفى عنه أحد هذه الشروط فلا حد عليه ، وتوجهت إليه العقوبة التعزيرية

بالحبس ونحوه من العقوبات حسب ما يراه القاضي في ذلك .

^١ - يستوى لدى الجمهور الوطء في قبل أو الدبر ، خلافاً لأبي حنيفة حيث يشترط الوطء في قبل دون

الوطء في الدبر ، أنظر في ذلك : حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٦/٧ بداية المجتهد : ابن

رشد ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١٣٨ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ص ٢٧٨ ،

المغنى ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ٩/٤٠.

ومن صور ذلك :

أ- الوطء من غير مكلف : كما لو حصل الزنى من صبي دون البلوغ فلا يجب عليه الحد وكذا الصغيرة إذا وطئت ، وذلك لعدم التكليف في الجميع ولكن هذا لا يمنع التعزير عليهم فقد ذهب جمهور العلماء^١ من المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية إلى وجوب التعزير عليهم ، وأن يؤدبوا بما يراه الحاكم كافياً لردعهم وتأديبهم وإصلاحهم من سجن ونحوه ، قال ابن فرحون : (لا حد على صبي وصبية ويعاقبان^٢) ، وقال شيخ الإسلام ابن تيميه - رحمه الله - (لا نزاع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً^٣) .

ب- وطء الميتة :

من الشروط الموجبة لحد الزنا أن يكون الموطوء حياً ، وقد اختلف الفقهاء فيمن وطء ميتة غير زوجته على ما يلي :

القول الأول : ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن وطء الميتة لا يوجب الحد وإنما فيه التعزير بالحبس والضرب ونحوه فقط ، لأنه فعل منكر لا يرغب فيه العقلاء ولا السفهاء فهو نادر الوقوع ، وإن وقع فلا يكون إلا عند غلبة الشبق لدى مرتكب هذه الجريمة فلا يحتاج إلى الحد لأن الحد للزجر والفعل هذا لا يحتاج إلى الزجر وذلك لزجر الطبع عنه^٤ .

^١ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١٩٤ ، مغنى المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٩٢ ، كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦/١٢٢ ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٨٧ .

^٢ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١٩٤ .

^٣ - كشف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٦/١٢٢ .

^٤ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٨٧ ، المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٤٠ ، فتح القدير : ابن الهمام (مرجع سابق) ، ج ٥/٢٦٥ ، مغنى المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٤٥ ، الأنصاف : المرادوي ، (مرجع سابق) ، ج ١٠/١٨٣ .

القول الثاني : ذهب المالكية ورواية عن أحمد إلى أن وطء الميتة حكمة وطء المرأة الحية فيجب فيه حد الزنا وذلك لانطباق الزنى عليه إلا في حالة ما إذا صدر الوطء من الزوج فلا حد حينئذ^١ .

الترجيح - لعل الراجح - والله أعلم هو القول بحبس المرتكب لهذا الفعل ، وذلك لوجاهة قولهم الا أنني أرى التشديد في تعزير المرتكب لشناعة ما أقدم عليه ، إذ فيه انتهاك لحرمة الميت ، ويبقى في حبسه حتى تظهر عليه امارات التوبة والصلاح .

ج - الفعل في ذكر :

وهي جريمة اللواط وقد أجمع العلماء على تحريم اللواط وأنه كبيرة من الكبائر التي حرمها الله عز وجل على عباده^٢ وقد ذمه الله عز وجل في كتابه وعاب من فعله ، قال تعالى : (ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين () إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون)^٣ . وقد اتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتل اللوطي ولم يختلفوا الا في كيفية قتله^٤ ، وأما الفقهاء فقد اختلفوا في عقوبة اللواط إلى عدة أقوال بيانها كما يلي :

القول الأول : ذهب أبوحنيفة رحمته الله إلى أنه من عمل عمل قوم لوط فإنه يعاقب بالتعزير بالحبس والضرب ونحوه ، وقد يصل تعزيره إلى القتل فيما إذا تكرر منه الفعل و الظاهرية فيما دون القتل^٥ وقد استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلفوا في موجبة من العقوبات فبعضهم قال بإحراقه بالنار وبعضهم قال بتكيسه من مكان عال واتباعه بالحجارة ونحو ذلك من العقوبات واختلاف الصحابة في عقوبته دليل على أن هذا الفعل ليس له

^١ - تبصرة الحكام ، ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١٩٥ ، شرح الخرشي ، (مرجع سابق) ، ج ٨/

٧٦ .

^٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٤٨ وما بعدها .

^٣ - سورة الأعراف : الآية ٨١ .

^٤ - روضة المحبين : ابن القيم ، (مرجع سابق) ، ص ٣٦٣ .

^٥ - بدائع الصنائع الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٨٧ ، المحلي : ابن حزم ، (مرجع سابق) ،

ج ١٣/٤٨٧ .

عقوبة مقدرة وإنما يعاقب بما يردعه ويكف ضرره من العقوبات التعزيرية. كما استدلوا أيضا بقولهم : أن اللواط ليس بزنا لغة إذ يقال لاط وما زنا ، وزنا وما لاط ، واختلاف الأسماء دليل على اختلاف المعاني ، فاللواط ليس بزنا ولا هو بمعنى الزنا فصار هذا الفعل جريمة لا عقوبة لها في الشرع مقدرة فيجب فيها التعزير^١ بالحبس ونحوه من العقوبات التي تكون رادعا له وزاجرا لغيره. وللظاهرية قولهم أن هذا الفعل منكر لم يرد في عقوبة فاعله نص في كتاب ولا سنة فيجب فيه تغيير هذا المنكر بالتعزير الذي يكف ضرره عن الناس ويكون ذلك بالضرب الذي حده رسول الله ﷺ لا أكثر^٢ .

وفيما يختص بالقتل نص الحنفية على أنه إن أعتاد اللواط قتلته الإمام سياسة ، ويحملون ما ورد من الآثار في قتل من عمل عمل قوم لوط على أنه من قبيل السياسة^٣ .

القول الثاني : ذهب المالكية وبعض الشافعية ورواية عن الإمام أحمد إلى أن من عمل عمل قوم لوط فإنه يقتل محصنا كان أو غير محصن واختلفوا في كيفية قتله^٤ .

والذي يظهر من قول هؤلاء أن قتل اللوطي حد في حقه فهم ينصون على أنه يقتل بكل حال ويوردون هذا القول عند الحديث عن حد الزنا ، بل أن بعضهم يصرح بتسمية قتل اللوطي حدا ويجعله في مقابل حد الزنى^٥ .

١ - انظر : المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج ٧٨/٩ وما بعدها ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٨٧/٥ .

٢ - المحلى : ابن حزم ، (مرجع سابق) ، ج ٤٥٣/١٣ .

٣ - فتح القدير : ابن الهمام (مرجع سابق) ، ج ١٥٠/٤ ، تبیین الحقائق : الزيلعي ، (مرجع سابق) ، ج ١٨١/٣ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ج ٧/٦ .

٤ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٣١٣/٤ ، مغني المحتاج : الشرييني ، (مرجع سابق) ، ج ١٤٤/٤ ، روضة الطالبين : النووي ، (مرجع سابق) ، ج ٩٠/١٠ ، المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣٤٩/١٢ .

٥ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٣١٣/٤ .

هذا وقد استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بما يلي :

١- عن ابن عباس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ (مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ ^١) .

قال ابن قدامة - ؓ محتجاً لهذا القول بأن الصحابة رضوان الله عليهم قد أجمعوا على قتل من عمل عمل قوم لوط وإنما اختلفوا في صفة القتل .
قال ابن قدامة : (ولأنه - يعني القتل - إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنهم أجمعوا على قتله وإنما اختلفوا في صفة ^٢) .

وقد أوجب عما استدل به أصحاب هذا القول بأن كل ما ورد من الأحاديث والآثار في قتل من عمل عمل قوم لوط لا يصح ^٣ وعلى فرض صحته فهو محمول على السياسة وهو ما صرح به الحنفية .

القول الثالث : المشهور من مذهب الشافعية والحنابلة وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية أن من عمل عمل قوم لوط فإن حكمه حكم الزاني فإن كان محصناً رجم وإن كان غير محصن جلد وغرب .

وقد استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه بما يلي :-

١- قالوا أن اللواط كالزنا فيأخذ حكمه وذلك أن الله عز وجل قد أطلق لفظ الفاحشة على كل من اللواط والزنا ، قال تعالى : (ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة وساء سبيلاً) وقال تعالى في شأن قوم لوط (أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين ^٤) فأطلق لفظ الفاحشة على كلا الأمرين فما ورد بشأن أحدهما يشمل الآخر فعقوبة الزنا تشمل اللواط ^٥ .

١ - أخرجه الترمذي (مرجع سابق) كتاب الحدود ، باب ما جاء في حد اللوطي ، الحديث رقم (١٤٥٦)
(أبو داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب فيمن عمل عمل قوم لوط ، الحديث رقم (٤٤٦٢)
وابن ماجه ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب من عمل عمل قوم لوط ، الحديث رقم (٢٥٦١)

^٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣٤٩/١٢ .

^٣ - المحلى : ابن حزم ، (مرجع سابق) ، ج ٤٥٣/١٣ .

^٤ - سورة الإسراء : الآية ٣٢ .

^٥ - سورة الأعراف : الآية ٨٠ .

^٦ - المذهب : الشيرازي ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٩/٢ .

٢- قول الرسول ﷺ (إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان^١) .

ووجه الاستدلال من الحديث أن اللواط والملوط به زانيان ، والزاني إذا كان محصنا رجم ، وإذا كان غير محصن لم يرمم بل يضرب ، وكذلك الحكم في اللواط والملوط به لأنهما زانيان كما صرح بذلك الحديث .

وقد أجيب عما استدل به أصحاب هذا القول على النحو التالي : -

١- قولهم أن اللواط كالزنا فيأخذ حكمه أجيب عنه بأن اللواط ليس كالزنا فهو مغاير له لأن الزنا اسم للوطء في قبل المرأة ولا هو في معنى الزنا لما في الزنا من اشتباه الأنساب وتضييع الولد ولم يوجد ذلك في هذا الفعل وإنما الذي فيه تضييع الماء الذي يباح مثله في العزل وأما إطلاق الفاحشة على كل من اللواط والزنا فلا يلزم منه وجوب حد الزنا في اللواط لأن الله عز وجل قد أطلق هذا اللفظ - اعني الفاحشة - على كل كبيرة ، قال تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن^٢) . فاللواط ليس كمثله الزنا ولا في معنى الزنا فلا يأخذ حكم الزنا^٣ .

٢- أما حديث أبي موسى الأشعري فهو حديث ضعيف لا تقوم به حجة^٤ .

الترجيح - لعل الراجح: هو القول الأخير فيرجم المحصن ويجلد البكر والله أعلم بالصواب .

١- أخرجه البيهقي في السنن ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في اللواط ، الحديث رقم (١٧٠٣٣) .

٢- سورة الأعراف : ٣٣

٣- بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/ ٤٨٧ .

٤- أنظر : نيل الأوطار : الشوكاتي ، (مرجع سابق) ، ج ٨/ ٣٢٣ .

د. وطء البهيمة :

اختلف الفقهاء في حكم وطء البهيمة على ثلاثة أقوال :-

القول الأول : - ذهب ابن عباس وعطاء^١ والثوري وهو مذهب الجمهور إلى أنه يعزر ولا حد عليه^٢.

واستدلوا على ذلك بأن وطء البهيمة فعل تنفر منه النفس ، وتأنفه الطباع ، فليس بمقصود ولا حاجة للزجر عنه ، ثم إنه لم يثبت فيه نص ، ولا يصح قياسه على الوطء في فرج الآدمي ، لأنها لا حرمة لها .

القول الثاني : ذهب بعض الشافعية وبعض الحنابلة إلى أن واطئ البهيمة يقتل مطلقاً^٣ وعمدتهم : حديث ابن عباس المرفوع (من أتى بهيمة فاقتلوه ، وأقتلوه معها^٤) .

القول الثالث : ذهب الحسن والأوزاعي ، ورواية عن الإمام أحمد أن علي واطء البهيمة حد الزنى وأن حكمه حكم اللواط قياساً على الوطء في فرج الآدمي^٥ ولعل الراجح : هو قول الجمهور لوجهة ما استدلوا به والله أعلم .

ثانياً : درء الحد لشبهة :

لما كانت عقوبات الحدود بالغة في الشدة فإنه لا يقام فيها الحد ألا بعد ثبوتها ببينة قاطعه أو إقرار مستمر حتى ينفذ الحد ، وهي مما يندرع بالشبهة كما بين ذلك الرسول ﷺ بقوله (إدروعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج

^١ - هو : عطاء بن أبي رباح ، يكنى أبا محمد ، من خزائن العلم بمكة ، روى عنه جماعة من التابعين ، وقد حج ٧٠ حجة ومات بمكة سنة أربع عشر للهجرة وهو ابن ثمان وثمانون سنة (انظر : صفة الصفوة ج ٢ / ١٤٤) .

^٢ - فتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٥/٥ ، مغنى المحتاج ، الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ١٤٥/٤ ، المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣٥٠/١٢ .

^٣ - نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٢٢٥/٧ ، المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ٣٥٠/١٢ .

^٤ - رواه أبو داود ، (مرجع سابق) كتاب الحدود ، باب فيمن أتى بهيمة ، الحديث رقم (٤٤٦٤) والترمذي ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب فيمن يقع على بهيمة الحديث رقم (١٤٥٥) وابن ماجه (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة ، الحديث رقم (٢٥٦٤) .

^٥ - المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ١٨٩ .

فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة ^١ ، وإذا درء الحد لشبهة من الشبه فلا يعني سقوط العقاب عليه ، فالمتهم بالزنا يسجن ويجلد ردعا له ولأمثاله ممن تسول له نفسه ارتكاب الجرائم والمحرمات لأن مثل هذه التهمة حق لله لا تسقط بتنازل الخصم ^٢ ومن أتهم بالزنى وكان معروفا بالفجور يحبس حتى تظهر توبته ، ولا يفعل ذلك مع الرجل الصالح ^٣ .

وقد سبق بيان الشبهة وأقسامها وطرح بعض الأمثلة عليها مما يندرج عن فاعلها الحد فليرجع إليه في موضعه ^٤ .

ثالثاً : الحبس لتنفيذ الحد على الزاني :

والحبس في هذه المسألة ليس عقوبة وإنما يعتبر حبساً احتياطياً لاقامة الحد الذي وجب استيفاءه سواء كان رجماً أم جلدأ فلو حصل هناك عذر شرعي لا يمكن معه استيفاء الحد فما الحكم في هذه المسألة ؟

ومثال هذه المسألة المرأة الحبلى من الزنى ، وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يقام الحد على حامل حتى تضع سواء أكان الحمل من زنى أم من غيره ، وقد أجمع أهل العلم على ذلك ^٥ .

ولكن الفقهاء اختلفوا في مدة التأخير هل تحبس فيها أم تترك بلا حبس حتى تضع ثم يقام عليها الحد ؟

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :- ذهب الشافعية والحنابلة ^٦ إلى أن الزانية إذا كانت حبلى وأخرت عنها العقوبة فإنها لا تحبس أثناء مدة التأخير ويوافقهم الحنفية فيما إذا ثبت زناها

^١ - سبق تخريجه ٣٣ .

^٢ - السجن وموجباته : الجريوي ، (مرجع سابق) نقلا عن خطاب سماحة رئيس القضاة رقم

١١٨ / ١ في ١٣٨٤/٦/٧ هـ ، ج ١ / ٥٨٩ .

^٣ - القوانين الفقهية : ابن جزى ، طبع دار القلم بيروت ، ص ٢١٩ .

^٤ - ص ٧٤ .

^٥ - المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٣٢٧ .

^٦ - نهاية المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٧ / ٢٨٩ ، ٤١٤ ، كشاف القناع : البهوتي ،

(مرجع سابق) ، ج ٥ / ٥٣٦ ، شرح منتهى الإرادات : البهوتي (مرجع سابق) ، ج ٣ / ٢٨٥ .

بالإقرار واستدلوا على ذلك بأن العقوبة هنا حق لله عز وجل فإذا كانت ثابتة بالإقرار فلا فائدة من الحبس لأنه يقبل الرجوع عن بالإقرار^١ في أي وقت أما إذا ثبت بالبينة فلا تحبس أيضاً لأن الحق لله عز وجل وهو مبني على الدراء والمسامحة^٢.

القول الثاني : ذهب المالكية^٣ إلى أن الزانية إذا كانت حبلى وأخرت عنها العقوبة فإنها تحبس أثناء مدة التأخير ، ويوافقهم الحنفية فيما إذا ثبت زناها بالبينة^٤ . ولم يذكروا دليلاً لما ذهبوا إليه ولعل قولهم بالحبس يراد به التحفظ لإقامة الحد حتى لا تهرب فيضيع الحد .

الترجيح : لعل الراجح والله أعلم - ان الزانية إذا كانت حبلى وأخرت عنها العقوبة فإنها تحبس أثناء مدة التأخير إذا كان زناها ثابتاً بالبينة فقط ، أما إذا كان الزنا ثابتاً بالإقرار فإنها لا تحبس وهو ما ذهب إليه الحنفية لأن الغامدية أقرت بالزنا فأمرها النبي ﷺ أن ترجع حتى تضع ما في بطنها ولم يأمر بحبسها .

رابعاً : حبس الزاني غير المحصن بعد الجلد :

وقد سبق معنا في المبحث الأول من هذا الفصل وبينت فيه أن الفقهاء متفقون على أن حد البكر الزاني مائة جلدة وأنهم مختلفون في نفيه ، فالحنفية والمالكية والشافعية يقولون بحبس الزاني غير المحصن في العموم وخلافهم في تفصيل المسألة وخالفهم في ذلك الحنابلة فلم ينصوا على الحبس^٥ .

١- حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٦ .

٢- نهاية المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٧/٢٨٩ ، ٤١٤ ، شرح منتهى الإرادات البهوتي ، (مرجع سابق) ج ٣/٢٨٥ .

٣- حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٢٦٠ ، شرح الخرخشي ، (مرجع سابق) ، ج ٨/٢٥ .

٤- حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦/١٢ .

٥- انظر : ص ١٤١ .

المطلب الثاني

الحبس في جريمة القذف

يشترط جمهور الفقهاء لتحقيق القذف الموجب للعقوبة العناصر الآتية^١ :

أولاً : الرمي الصريح بالزنا أو نفي النسب ، وعند مالك والشافعي و أحمد يعتبر الرمي باللواط كالرمي بالزنى لإلحاق اللواط بالزنا من ناحية العقوبة بجامع الفاحشة في كل :

ثانياً : أن يكون المقدوف محصناً ، ويتحقق ذلك بكون المقدوف عاقلاً بالغاً مسلماً عفيفاً عن الزنى ، رجلاً كان أو امرأة ، زوجاً أو غير زوج أو أرمل .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي

رابعاً : انتفاء الشبهة

خامساً : أن يثبت موجب العقوبة بالبينة أو الإقرار ، أي بالطرق المقررة شرعاً لدى جمهور الفقهاء ، فإن كان القاذف زوجاً للمقدوفة ثبت موجب العقوبة بامتناعه ونكوله عن اللعان .

فإذا اختل شرط من هذه الشروط سقط الحد ويعزر القاذف بالسجن أو غيره حسبما يراه ولي الأمر في ذلك ويندرج تحت ذلك العديد من المسائل منها :

أولاً : الحبس في التعريض بالقذف :

والتعريض : هو الذي يكون بلفظ وضع لغير الزنى الا أنه يفهم منه نسبة المخاطب إلى الزنى^٢ .

ومن أمثلته : ما أنا بزان وما أُمي بزانية أو قال لامرأة : فضحت زوجك وجعلت له قروناً ، أو أفسدت فراشه ، أو قال لأنثى يا قحبة أو يافاجرة أو ياخبثة .

١ - انظر هذه الشروط : المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٣٨٥ ، شرح منتهى الإرادات : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٣٥٠ ، بداية المجتهد : ابن رشد (مرجع سابق) ، ج ٢/ ٤٤٠ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج ٥/ ٥٠٠ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ص ٢٨٦ .

٢ - النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود : الركبان ، (مرجع سابق) ، ج ١/ ٣٩ .

وفي هذا القذف اختلف الفقهاء في وجوب إقامة الحد من عدمه وذلك على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية وأصح الروايتين عن الإمام أحمد ، أن الحد لا يجب بالكناية ولا بالتعريض وإنما على القاذف في هذه الأحوال التعزير بالحبس ونحوه حسبما يراه الإمام^١ .

مستدلين بما يلي :

١- إن الشريعة فرقت بين الألفاظ الصريحة وغيرها ، فقد أباح سبحانه لمن أراد خطبة امرأة معتدة ، أن يعرض لها بذلك ، وحرم عليه التصريح قال جل ذكره (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولاً معروفاً)^٢

٢- ما أخرجه البخاري ومسلم^٣ عن أبي هريرة (أن رجلاً من بني فزارة أتى النبي ﷺ وقال : أن امرأتي ولدت غلاماً أسود ، يعرض بنفيه) ولم يعاقبه الرسول ﷺ ولو كان الحد بالتعريض واجباً لأعلم النبي ﷺ المرأة باستحقاقها حد القذف على زوجها حتى تطالب به إن شاءت ذلك، ولأن كلا من التعريض والكناية محتملان للزنى ولغيره ، والحدود لا تثبت مع الاحتمال^٤ .

^١ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٥٠١ ، المذهب : الشيرازي (مرجع سابق) ، ج ٢/٢٧٣ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٨٩ وما بعدها .

^٢ - سورة البقرة : الآية ٢٣٥ .

^٣ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) كتاب الطلاق ، باب إذا عرض بنفي الولد ، الحديث (٥٣٠٥) وصحيح مسلم ، (مرجع سابق) كتاب الطلاق ، باب إذا شك في الولد ، الحديث (٣٧٦٧) .

^٤ - المراجع السابقة ، وفتح القدير : ابن الهمام ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٩١ ، تبين الحقائق ، الزيلعي ، (مرجع سابق) ، ج ٣/٢ .

القول الثاني : ذهب الإمام مالك^١ ، ورواية عن الإمام أحمد^٢ إلى أن التعريض بالقذف والكناية يوجب حد القذف وذلك إذا فهم منهما نسبة المقذوف إلى الزنى مستدلين بما يلي :

١- ما روي عن عمر رضي الله عنه (أن رجلين استبا في زمن عمر ، فقال أحدهما للآخر ، والله ما أبي بزان ولا أُمي بزانية ، فاستشار عمر في ذلك ، فقائل يقول : مدح أباه وأمه ، وآخر يقول : قد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا ، فجلده عمر ثمانين جلدة)^٣ وقد كان عمر رضي الله عنه يجلد الحد في التعريض^٤ .

٢- أن الكناية مع القرينة الصادقة إلى أحد محتملاتها كالصریح الذي لا يحتمل إلا ذلك المعنى ، ولذا وقع الطلاق بالكناية ، فإن لم يكن ذلك في حال الخصومة ، ولا وجدت قرينة تصرف إلى القذف فلا شك في أنه لا يجوز قذفاً^٥ .

الترجيح - لعل الراجح والله أعلم - أنه إذا كان التعريض خفياً في دلالاته على الزنا لا يقام به حد ، أخذاً من بعض ألفاظه مع شواهد الحال ، لما استدل به أصحاب القول الأول ، ولأن الكناية توجب الاحتمال ، لأن فيها شبهة تدرأ الحد ، والحدود تدرأ بالشبهات ، لكن يجب فيه التعزير حفاظاً على أعراض الناس وكما قال علي رضي الله عنه إذا بلغ الحد لعل وعسى فالحد معطل^٦ .

١ - حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٣٢٧ ، والقوانين الفقهية : ابن جزى ، (مرجع سابق) ، ص ٣٥٧ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢/١٩٨ .
٢ - المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٣٩٢ ، وقال في المغنى : (ذكر أبو بكر عبدالعزيز أن أبا عبد الله رجع عن القول بوجوب الحد في التعريض) .
٣ - أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الحدود ، باب الحد في القذف ، (ج ٢/٨٢٩) .
٤ - المغنى : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٨/٣٩٢ .
٥ - السجن وموجباته : الجريوي ، (مرجع سابق) ، ج ١/٤٧٩ ، تطبيق الحدود في التشريعات الجنائية الحديثة : أحمد فتحي بهنسي ، مؤسسة الخليج العربي القاهرة ، ط ١ ، (١٤٠٨ هـ) ، ص ٢١٥ .
٦ - المرجع السابق .

ثانياً : الحبس في قذف غير المحصن :

سبق معنا أنه يشترط لقيام الحد أن يكون المقدوف محصناً ، ومن ثم فقذف غير المحصن يوجب التعزير من حبس وغيره وتأسيساً على ذلك ينتفي الحد بقذف المجنون والكافر ومن لا عفة له رجلاً كان أو امرأة ، وإن لزم تعزيراً القاذف ، ويلحق بهم الصبي الذي دون البلوغ ، وقد اختلف الفقهاء في اشتراط البلوغ من الإحصان على قولين :

القول الأول : أنه يشترط بلوغ المقدوف لإقامة الحد على القاذف وبه قال أبو حنيفة والشافعي وبعض الفقهاء^١ .

واستدلوا على ذلك : بالقياس فقالوا إن زنى الصبي لا يوجب الحد فكذلك القذف به ، لأن الزنا لا يتصور من الصبي والمجنون فكان قذفهما بالزنا كذباً محضاً فيوجب التعزير من الحبس أو غيره من العقوبات التعزيرية .

القول الثاني : ذهب الإمام أحمد إلى وجوب إقامة الحد على قاذف الصبي واشترط ابن قدامة لذلك شرطاً : ألا يقام الحد على القاذف حتى يبلغ الصبي ويطالب به بعد بلوغه لأن مطالبته قبل البلوغ لا توجب الحد لعدم اعتبار كلامه ، وليس لوليّه المطالبة به لأنه حق شرعي للتشفي^٢ .

وأرى أن المرجح والله أعلم هو الجمع بين القولين فإن كان يتصور من الصبي ما قذف به فيقام الحد على قاذفه ، وإن كان لا يتصور من مثله فعلى قاذفه التعزير والله أعلم .

١- بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٤٩٨/٥ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج

٣٨٧/١٢ .

٢- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣٨٧/١٢ .

ثالثاً: السجن في القذف باللواط

اختلف الفقهاء في الرمي باللواط ، هل يعتبر كالرمي بالزنا أم لا ؟ :

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الرمي باللواط كالرمي بالزنى ، وذلك لأنهم يعتبرون اللواط زنا واللائط زانياً سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به ، امرأة أم رجلاً^١ ، وبالتالي يوجبون عليه الحد

القول الثاني : ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله أن الرمي باللواط لا يعتبر رمياً بالزنا ولا حد فيه لأن اللواط عنده يعتبره غير الزنا وبالتالي فإنه يعزر بالحبس ونحوه حسبما يراه الإمام^٢ .

والقاعدة عند فقهاء الشريعة الإسلامية أن كل ما يوجب حد الزنا على فاعله يوجب حد القذف على القاذف به ، وكل ما لا يوجب حد الزنا بفعله لا يوجب الحد على القاذف به فمن قذف إنساناً بوطئه بهيمة فلا حد عليه عند من قال بأن وطء البهائم لا يعتبر زنا ويجب عليه القذف عند من قال بأن وطء البهائم يعتبر زنا وهكذا^٣ .

رابعاً : حبس من تكرر منه القذف :

وهذه المسألة مما يتصل بموضوع الحبس في حد القذف وللفقهاء فيها قولان :
القول الأول : ذهب الشافعي وأحمد إلى أن من رمى شخصاً بالزنا فحد لقذفه إياه ، ثم عاد فرماه ثانية بذلك الزنى نفسه ، فلا حد عليه ، وإنما يجب في حقه التعزير بالحبس ، ونحوه حسبما يراه الإمام ، وذلك لتحقيق الغرض من الحد الأول ، وهو نفي العار عن المقذوف وتكذيب القاذف^٤ .

^١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ٢٢٠ ، المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ،

ج ٩ / ١٠٤ .

^٢ - المراجع السابقة .

^٣ - جرائم القذف والسب العلني : د. عبد الخالق النواوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ٢ (١٩٧٣ م)

ص ٤٤ .

^٤ - شرح الزرقاني ، (مرجع سابق) ، ج ٨ / ٨٨ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٠٧ .

القول الثاني : ذهب الإمام مالك رحمه الله إلى وجوب الحد عليه مرة ثانية في حالة العود إلى القذف^١ .

ولعل الراجح هو القول الأول لما عللوا به

خامساً : حبس القاذف إذا اجتمع عليه أكثر من حد :

إذا اجتمع القذف والشرب والسكر والزنا من غير إحسان والسرقة بأن قذف إنساناً بالزنا وشرب الخمر أو سكر من غير الخمر من الأشرية المعهودة وزنى وهو غير محصن وسرق مال إنسان ثم أتى به إلى الإمام فما الحكم ؟

الحكم كما يقول الفقهاء في ذلك : أن على الإمام أن يبدأ بحد القذف فيضر به لأنه حق الله عز وجل من وجه ، وما سواه من حقوق العباد على الخلوص فيقدم استيفاءه ثم يستوفي حقوق الله تعالى ، لأنه ليس في إقامة شيء منها إسقاط البواقي فلا يسقط .

ثم إذا ضرب حد القذف يحبس حتى يبرأ من الضرب ، ثم الإمام بالخيار في البداية إن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بحد الزنا ويؤخر حد الشرب عنهما لأنهما ثبتا بنص الكتاب العزيز ، وحد الشرب لم يثبت بنص الكتاب الكريم إنما ثبت بالإجماع^٢ .

^١ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٥٣٣ .

^٢ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥ / ٥٢٣ .

المطلب الثالث

الحبس في شرب الخمر

قبل الحديث عن الحبس في حد الشرب وبيان ما يتصل به من مسائل يجب أن أبين موجب هذه العقوبة .

فالخمر لدى جمهور الفقهاء هي الشراب المسكر من عصير العنب ، أو مما عمل من التمر والزبيب والحنطة والعسل ونحو ذلك مطبوخاً كان ذلك أو نيئاً^١

لما روى جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ (ما اسكر كثيره فقليله حرام^٢) ، وكذلك ما روى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام^٣) أما عند أبي حنيفة فالخمر هي الشراب المسكر من عصير العنب فقط ، أما المسكر من غيره فلا يسمى خمرأ ، بل يسمى نبيداً ولا حد فيه إلا إذا سكر شاربهُ فعنده حد الشرب بالنسبة للعنب وحد السكر بالنسبة لغيره .

وعليه فيشترط لوجوب الحد على الشارب أن تتوفر الشروط التالية^٤ :
أولاً : أن يكون الشارب بالغاً عاقلاً ، فإن كان صبيّاً أو مجنوناً فلا حد إلا أن الصبي الصغير يجب عليه التعزير لارتكابه فعلاً محرماً .

ثانياً : الإسلام ، فلا حد على الذمي ، ولا على المستأمن ، على الرأي الراجح
ثالثاً : أن يكون مختاراً فإن كان مكرهاً على الشرب فلا حد .

١- أنظر هذه الشروط : بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٥/٤٩٧ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ٢٨٤ ، بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٤٤٣ ، مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/١٨٧ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٩٥ .

٢- سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في السكر ، الحديث رقم (٣٦٨١)

٣- سنن أبي داود ، (مرجع سابق) ، كتاب الحدود باب ما جاء في السكر ، الحديث رقم (٣٦٧٩)

٤- المراجع السابقة .

رابعاً : أن يصل الخمر إلى الجوف عن طريق الفم ، فإن وصل عن طريق منفذ آخر كالاستيعاط والاحتقان وما إلى ذلك ، فلا حد على الرأى المختار .

خامساً : أن يكون الشارب عالماً بتحريم ما يشربه ، فإن كان جاهلاً فلا حد عليه . وإذا لم يجب الحد بأحد هذه الموجبات واستحق الفعل تعزيراً فغالباً ما يكون من جنس عقوبة الحد أي إنه يكون بالجلد ولكن هناك بعض الحالات التي يتم فيها الحبس إما عقوبة ، أو إجراء تحفظياً لحين تنفيذ الحد .

أولاً : حبس من تكرر منه شرب الخمر :

شارب الخمر يجوز أن يعزر بالضرب زيادة على الحد الواجب في حقه فإذا جاز التعزير فلو لي الأمر أن يجتهد في اختيار ما يناسب من عقوبات لردع المجرم واستصلاحه ، فإذا رأى ولي الأمر أن يسجن شارب الخمر^١ زيادة على الجلد وأن السجن مع الجلد يحقق المصلحة المرجوة فله ذلك حيث صرح كثير من الفقهاء بتعزير شارب الخمر والسجن نوع من أنواع التعزير وقد يكون السجن في بعض الأوقات أردع للناس من مضاعفة الجلد ، وفي عصرنا الحاضر نرى أن القضاة في المملكة العربية السعودية يحكمون تعزيراً في كثير من قضايا الخمر والتي تصحبها ظروف تستدعي تشديد العقاب على مرتكبيها وسوف يأتي معنا بحول الله في الفصل الأخير من هذا البحث بعض القضايا والتي حكم فيها بحد شارب الخمر وعوقب أصحابها بعقوبات تعزيرية ومنها الحبس .

وكل من ثبت عليه الشرب فإنه يحد ، ولكن إذا لم يرتدع بالحد مع إقامته عليه مراراً يستحب^٢ أن يلزم السجن حتى تثبت توبته وتظهر إمارات الصلاح والندم وقد روي أن عمر رضي الله عنه حبس أبا محجن في شرب الخمر^٣ بعد أن أقام عليه الحد ثماني مرات .

١- معين الحكام : الطرابلسي ، (مرجع سابق) ، ص ١٨٥ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع سابق) ، ٢٢٨ ، مقني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ، ج ٤/ ١٨٩ ، المقني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/ ٤٩٧ ، الأنصاف : المرداوي ، (مرجع سابق) ، ج ١٠/ ٢٣٠ ،

٢- حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦/ ٤٧ .

٣- المصنف : عبد الرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ٩/ ٢٤٣ .

ثانياً : الحبس لعدم ثبوت الشرب بالبينة

إذا لم يثبت شرب الخمر على من قامت ضده قرائن تفيد بأنه شربها فإنه لا يقام عليه الحد بل يعزرر بالحبس ونحوه وذلك مثل من وجدت الخمرة بحوزته ولم يثبت شربه لها ، وكذلك إذا وجد القوم مجتمعين عليها ولم يرهم أحد شربوها فإنهم يعزرون ولا يقام عليهم الحد^١ .

ثالثاً : حبس السكران حتى يصحو من سكره :

إذا أتى بالسكران حال سكره فإنه لا يقام عليه الحد بل يحبس حتى يصحوا ثم يقام عليه الحد .

يقول ابن فرحون رحمه الله : (ولا يجلد في حال سكره كان شارباً أو زانياً أو قاذفاً ..^٢) وقد أتى عبد الله بن مسعود بسكران فأمر به فحبس ثم أخرجه من الغد فحده^٣ .

غير أن الحبس هنا ليس حبساً للعقوبة وإنما لإقامة الحد عليه .

^١ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٥١/٦ .

^٢ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ١٩٠/٢ .

^٣ - المصنف : عبد الرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ٢٧٠/٧ .

المطلب الرابع

الحبس في جريمة السرقة

من المعلوم أنها لا تقطع يد السارق الا بعد توفر شروط معينة وهي عند جمهور الفقهاء تسعة عناصر^١ كما يلي :

- ١- أخذ المال خفية دون علم ورضى المجني عليه .
- ٢- أن يكون المال المسروق محترماً .
- ٣- أن يكون المال المسروق مملوكاً للغير .
- ٤- أن يكون المال المسروق منقولاً .
- ٥- أن يكون المال المسروق نصاباً .
- ٦- أن يكون المال المسروق محرزاً .
- ٧- أنتهاك الحرز وإخراج المسروق منه على نية تملكه .
- ٨- ألا يندرى الحد لشبهة .
- ٩- أن يثبت بأحد طرق الإثبات المقررة شرعاً .

فإذا انتفى عنه أحد هذه الشروط فلا حد عليه ، وتوجهت إليه العقوبة التعزيرية يقول عبد القادر عودة : إن السرقة المعاقب عليها بالتعزير هي نوعان :

فأما النوع الأول :

فهو كل سرقة ذات حد لم تتوفر شروط الحد فيها أو درء فيها الحد للشبهة كأخذ مال الابن ، وأخذ المال المشترك .

^١ - انظر : بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٧/٦ - ١٨ لقوانين الفقهية : ابن جزي ، (مرجع سابق) ، ص ٣٠٨ ، بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق) ، ج ٤٤٥/٢ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ج ٦٣/٩ ، كشاف القناع : البهوتي ، (مرجع سابق) ، ج ١٣١/٦ .

وأما النوع الثاني :

فهو أخذ مال الغير دون استخفاء أي بعلم المجني عليه وبدون رضاه وبغير مغالبة ، ويدخل تحت هذا النوع الاختلاس والغصب والنهب مثل أن يأخذ السارق ملابس آخر خلعها ووضعها بجواره ثم يهرب بها على مرأى من المجني عليه ، ومثل أن يخطف شخص من آخر ورقة مالية كان يمسكها بين أصابعه وهذا النوع من السرقة لا حد فيه ويعاقب عليها بالتعزير^١.

و من الحالات التي نص الفقهاء فيها على حبس السارق ، (حبس اللص المعروف بالسرقة الذي يوجد في حوائجه ، وهو الذي يعد في الاصطلاح الجنائي الحديث مشتبهاً فيه ، لإرتكابه جرائم ضد المال أو إشتهاره بذلك ، فإنه يعزر بالحبس حتى يتوب عن إرتكاب هذه الجرائم ، ومن ذلك من أعتاد سرقة أبواب المساجد ، فإنه يعزر ويبالغ في تعزيره ، ويحبس حتى يتوب عن ذلك)^٢

ويندرج تحت عنوان الحبس في السرقة بعض المسائل :

أولاً : حبس السارق بعد قطع يده :

اتفق الفقهاء على أن من سرق أول مرة تقطع يده اليمنى، فإذا سرق ثانية قطعت رجله اليسرى ، فإن سرق الثالثة بعد إقامة الحد عليه ففي عقوبته قولان :
القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا عاد السارق بعد قطع يده ورجله لا يقطع منه شيء آخر ، بل يحبس كفاً لشربه وعدوانه على الناس ، ونقل عن قوم أنه يقتل^٣ .

^١ - التشريع الجنائي الإسلامي : عبد القادر عودة ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٥١٥ .

^٢ - التعزير : عبد العزيز عامر : ، (مرجع سابق) ، ص ٣٧٥ .

^٣ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٤٠ بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق) ج

٤٥٣ / ٢ ، حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤ / ٣٣٣ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ،

ج ٦ / ١٢٧ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ١٩٢ .

واستدلوا بما يلي :

١- ما روي أن علي ؓ لما حضرته الوفاة أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لأصحابه : ما ترون في هذا ؟ قالوا اقطعه يا أمير المؤمنين ، قال : قتلته إذا ، وما عليه القتل ، بأي شيء يأكل الطعام ؟ بأي شيء يتوضأ للصلاة ؟ بأي شيء يغتسل من جنابته ؟ بأي شيء يقوم على حاجته ؟ فرده إلى السجن أياما ثم أخرجه فاستشار أصحابه ، فقالوا مثل قولهم الأول ، وقال لهم مثل ما قال أول مرة فجلده جلدًا شديدًا ثم أرسله .

٢- ما روي عن علي ؓ أنه قال : إني لا ستحي من الله أن لا أدع له يدا يبطش بها ، ولا رجلا يمشي عليها^١ .

وقد دل ذلك على أنه إذا تكررت السرقة بعد قطع اليد والرجل لا يقطع منه شيء أكثر من ذلك وقد جاء في الأثر المتقدم أنه سجنه ثم جلده فيحمل هذا المطلق على المقيد فيكون حكمه في المرة الثالثة السجن والجلد .

القول الثاني : رواية عن الإمام مالك والشافعي وأحمد : أنها تقطع يد السارق اليسرى في السرقة الثالثة ، فإذا سرق رابعة قطعت رجله اليمنى ، وفي الخامسة إذا كان لم يقطع من قبل لشلل في إحدى يديه يعزر عند الشافعية ، ونص المالكية على حبسه لكف شره عن الناس^٢ .

واستدلوا بما يلي :

- عن جابر بن عبد الله ؓ قال : جيء إلى رسول الله ﷺ بسارق فقال : اقتلوه ، قالوا يا رسول الله إنما سرق فقال : اقطعوه ، قال : فقطع ، ثم جيء به الثانية فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، فقال اقطعوه فقطع ، ثم جيء به الثالثة فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، فقال اقطعوه ، ثم أتى به الرابعة فقال اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ،

١ - المصنف : عبد الرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ١٠ / ١٨٦ .

٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٤١ حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ٤ / ٣٣٣ .

قال اقطعوه ، فأتي به الخامسة ، فقال اقتلوه ، قال جابر : فانطلقنا به فقتلناه ، ثم اجتررناه فألقيناه في بئر ، ورمينا عليه الحجارة^١ .

الترجيح : لعل الراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور وذلك بحبسه عند تكرار السرقة بعد استيفاء حد القطع في اليد والرجل ، وذلك لقوة أدلتهم ووجاهتها .

ثانياً : مدة حبس السارق بعد قطع يده :

ذهب الجمهور في المسألة السابقة إلى القول بحبس من تكررت منه السرقة بعد القطع .

فذهب بعض الفقهاء إلى تحديد هذه المدة بزمان معين حدوها بالحبس لمدة سنة ومنهم من قال تمتد إلى أن تظهر سيما الصالحين على وجهه ومنهم من حدد مدة الحبس إلى الموت ، ومنهم من قال بأن مدة الحبس مفوضة إلى رأي الإمام^٢ يقول الإمام الطحاوي^٣ - رحمه الله وليس لشيء مما سبق أصل من الآثار^٤ ولعل الراجح والله أعلم ترك هذه المدة لما يراه الإمام محققاً للمصلحة.

ثالثاً : حبس من تعذر منه القطع لشلل في يده :

كما لو كانت كفه شلاء فهل تقطع هذه اليد أم يحبس ؟

القول الأول : ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن يد السارق تقطع ولو كانت شلاء واشترطوا لذلك أن يسأل أهل الخبرة عن قطعها فإن قالوا

^١ - أخرجه أبو داود ، (مرجع سابق) كتاب الحدود ، باب في السارق يسرق مراراً ، الحديث رقم

(٤٤١٠) والنسائي ، (مرجع سابق) ، كتاب السارق ، باب قطع اليدين والرجلين ، الحديث رقم

(٤٩٨١) قال النسائي : حديث منكر ، وأحد رواته وهو مصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث .

^٢ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٨/٦ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ،

ج ٢٤٠/٢ .

^٣ - هو : أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمه بن عبد الملك الأزدي الصحاوي (٢٣٩-٣٢١هـ) ، أبو

جعفر محدث الديار المصرية وفقهها من تصانيفه شرح معاني الآثار ، (أنظر : الاعلام : الزركلي : ج ١/

٢٠٦) .

^٤ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٨/٦ .

أنها إن قطعت رقاً دمها وانحسمت عروقها قطعت وإن قالوا : لا يرقاً دمها لم تقطع لأنه يخاف تلفه وتقطع رجله وعلى هذا نص الشافعية^١ .

وذهب الحنفية^٢ إلى القول بعدم القطع وإنما يحبس حتى يموت ولعل قول الجمهور أقرب للصواب والله أعلم .

رابعاً : حبس السارق لأمر تتعلق بوسائل الإثبات :

ويندرج تحت هذا العنوان حبس السارق للتأكد من عدالة الشهود ، وحبس المتهمين بالسرقة بقدر ما يكشف عن حالهم ، وبقدر ما نسب إليهم من الجراءة والشر واستحلال ما لا يجوز ، وحبس من أخذ أموالاً واتهم أنه أخفاها وادعى العدم وظاهر حاله الكذب ، قال ابن فرحون : يضرب ويحبس حتى يؤدي ما عليه أو يموت في السجن^٣ .

خامساً : حبس السارق لتنفيذ حد القطع عليه :

من حكمة الشريعة الإسلامية وما تحويه من خصال حميدة من الرأفة حتى بحال المجرم فإنه لا يقام حد القطع إذا خشي تلف المقطوع وسبق معناه لا يقام الحد على الحامل في الزنى حتى تضع وهنا فإن الفقهاء رحمهم الله نصوا على عدم القطع في شدة الحر والبرد لأن الزمان ربما أعان على قتله ، ولا تقطع حامل حال حملها ولا بعد وضعها حتى ينقضي نفاسها ، لئلا يفضى إلى تلفها وتلف ولدها ، ولا يقطع مريض في مرضه لئلا يأتي ذلك على نفسه ، وإذا سرق السارق ثم قطعت يده ، ثم أعاد السرقة قبل اندمال يده لم يقطع ثانياً حتى يندمل القطع الأول^٤ وفي هذه الحالات يودع الحبس حتى يقام عليه الحد .

^١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٤٤ .

^٢ - الخراج : أبو يوسف ، (مرجع سابق) ، ص ١٨٩ .

^٣ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٢٤١ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٤٥ حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ١٠٦ ، نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٧ / ٤٦٤ .

^٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٤٤٢ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ١٢٧ .

المطالب الخامس

الحبس في جريمة الحراية

سبق البيان بأن عقوبة النفي تجب على المحارب إذا اقترف جناية إخافة السبيل وحدها لأن هذه الجريمة لا تجب بها عقوبة القتل ولا القطع ولا الصلب ولم يبق من عقوبات المحاربين الأربعة المذكورة في آية الحراية الا عقوبة النفي وهي عقوبة أخف من العقوبات الأخرى وهذا التخفيف سببه تخفيف المحارب فعله الإجرامي لأنه لم يقترب غير جريمة إخافة السبيل ، كما بينت أنه يقصد بالنفي الحبس عند الحنفية ، يوافقهم في ذلك الشافعية والمالكية ، وأن النفي عند الحنابلة الطرد إلى بلد بعيد في حدود دار الإسلام ، وبعد هذا فإنه يشترط لوجوب إقامة الحد على قاطع الطريق العديد من الشروط أذكرها كما يلي^١ :

- ١- أن يكون القاطع بالغاً ، عاقلاً ، فإن كان صبيّاً ، أو مجنوناً ، فلا حد عليه ، وإن قتل ، إلا أنه يضمن ما أتلّفه من نفس ، أو طرف ، أو مال
- ٢- أن يكون مختاراً ، فإن كان مكرهاً ، فلا حد عليه ، شريطة أن يكون الإكراه ملجئاً .
- ٣- أن يكون عالماً بالتحريم ، فإن كان جاهلاً ، فلا حد عليه ، ويقبل إدعاؤه الجهل إذا كان مثله يجهله .
- ٤- أن يكون المجني عليه مسلماً أو ذمياً ، فإن كان حربياً ، أو مستأمناً ، فلا حد على القاطع ، لأن مال الحربي ليس معصوماً ، ومال المستأمن وإن كان معصوماً إلا أنها عصمة عارضة تنتهي بانتهاء مدة الأمان ، فلم تكن موجبة للحد .

^١ - انظر هذه الشروط : بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٩/٦ ، مغني المحتاج : الشربيني (مرجع سابق) ، ج ١٨١/٤ ، البحر الرائق : ابن نجيم ، (مرجع سابق) ج ٩/٥ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ١٣٩/٦ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٤٧٤

٥- أن يكون غرض القاطع الحصول على المال ، فإن كان له غرض آخر كالانتقام من عدو ، أو ما إلى ذلك ، فلا يجب عليه الحد ، وإنما يعاقب حسب الجريمة التي ارتكبها ، خلافاً للمالكية ، فإنهم يرون أن كل من أخاف السبيل يعتبر قاطعاً ، يجب عليه الحد ، بغض النظر عن الذي يرمي إليه .

ويتضح من هذه الشروط أنه إذا سقط موجب هذه العقوبة ، فإنه لا يسقط الحق في العقاب التعزيري^١ ، ولا سيما الصبي المميز ، ومن اعتدى على نفي في دار الإسلام ، فإن للإمام معاقبته بالحبس ونحوه بما يراه رادعاً لهذه الجريمة التي تمس كيان المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره .

ومما ذكر الفقهاء في حبس المحاربين: أنه إذا خرج جماعة لقطع الطريق ، فأخذوا قبل ذلك حبسهم الإمام حتى يتوبوا ومن أعان قطاع الطرق أو كثر جمعهم وآواهم عزز بالحبس على معصيته^٢ ، ومما أثر في ذلك حبس عثمان^٣ ضابط بن الحارث التميمي لقطعه الطريق على الناس حتى مات في سجنه^٤ ، وكان حيدر بن مالك فاتكاً بأرض اليمامة، فما زال به الحجاج حتى أسره وأودعه السجن مقيداً وفي المملكة العربية السعودية أصدر مجلس هيئة كبار العلماء الفتوى بحبس كل من أخاف الناس وقطع الطريق عليهم بحمل السلاح ونحوه ، وأن (أو) الواردة في آية المائدة ، للتخيير للإمام ، وليس للقاضي ، وأن الإمام مخير في إيقاع أي من العقوبات الأربع ، إن شاء قتل أو صلب حتى الموت ، أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف ، أو نفي من الأرض وذلك بأن يحبس المحارب حتى يموت في سجنه^٥ .

١- بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١/٦ .

٢- السياسة الشرعية ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ص ٩٠ ، مقني المحتاج : الشربيني ، (مرجع

سابق) ، ج ١٨٢/٤ .

٣- تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٣١٥/٢ .

٤- البداية والنهاية : ابن كثير ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٥/٩ .

٥- فتوى هيئة كبار العلماء رقم (٨٥) في ١١/١١/١٤٠١ هـ .

وبعد هذا فمن قطع الطريق مستوفيا لما سبق بيانه من الشروط وكان ذلك بإخافة الطريق وإرهاب السبيل دون قتل أو أخذ مال فإنه يعاقب بالنفي كحد من الحدود ، شرعه الله سبحانه وبينه في كتابه في قوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفو من الأرض)^١ وقد سبق التفصيل والإيضاح وإيراد أقوال الفقهاء في كل ما يتعلق بعقوبة النفي في المبحث السابق .

^١ - سورة المائدة : الآية ٣٣ .

المطلب السادس

الحبس في جريمة البغي

لا يطلق اسم البغي على البغاة حتى تتوفر فيهم الشروط^١ التالية :

أولاً : أن يكونوا متأولين أي أن يدعوا سبباً لخروجهم على الإمام .

ثانياً : أن يكون لهم شوكة وقوة .

ثالثاً : أن يتخذوا حيزاً ومكاناً معيناً .

رابعاً : وقال البعض انه يلزم وجود قائد لهم يتبعونه فتحصل به القوة لهم .

وسبق معنا ما قدرته الشريعة الإسلامية من عقاب رادع يتناسب مع عظم جرمهم .

وشق عصا الطاعة على ولي أمر المسلمين ، واعتدائهم على حرمة الدولة الإسلامية وإثارة الفتنة والقلق فيها ، وإراقة دماء المسلمين وذهاب أموالهم .

وهناك بعض الحالات نص الفقهاء فيها على حبس البغاة ومنها

أولاً : حبس البغاة عند تأهبهم للقتال :

إذا تأهب البغاة للقتال وظهر للإمام استعدادهم للقتال فينبغي له أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة ، لأنه لو تركهم لسعوا في الأرض بالفساد فيأخذ على أيديهم ، ولا يبدأهم بالقتال حتى يبدؤوه فينبغي له أن يدعوهم إلى العدل والرجوع إلى رأي الجماعة أولاً لرجاء الإجابة وقبول الدعوة كما في حق أهل الحرب^٢ ، ويبدوا أن عقوبة حبس البغاة عقوبة تعزيرية يقصد بها منع الفتنة ، قال السرخسي (إذا بلغ الإمام عزم البغاة على الخروج فحينئذ ينبغي له أن يأخذهم فيحبسهم قبل أن يتفاقهم الأمر لعزمهم على المعصية وتهيج الفتن^٣) .

ثانياً : حبس أسرى أهل البغي :

^١ - انظر : المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٣٨/١٢ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٦/٦ .

^٢ - بدائع الصنائع الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٧/٦ .

^٣ - المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج ١٢٥/١٠ .

نص الفقهاء رحمهم الله على حبس أسارى أهل البغي قال ابن قدامة : أما أسيرهم إن دخل في الطاعة خلى سبيله ، وإن أبى ذلك وكان رجلاً جلدأ من أهل القتال حبس ما دامت الحرب قائمة ، فإذا انقضت الحرب خلى سبيله وشرط عليه أن لا يعود إلى القتال ^١ ، وقال ابن فرحون : ولا يقتل أسيرهم لأن قتالهم لأجل قهرهم ، وقد حصل ولكن يؤدب ويسجن حتى يتوب ^٢ .

وقال ابن عابدين : والامام بالخيار في أسيرهم إن شاء قتله وإن شاء حبسه ^٣ .
وقال الكاساني : وأما أسيرهم فإن شاء الامام قتله استئصالاً لشأفتهم وإن شاء حبسه لاندفاع شره بالأسر والحبس ^٤ .

ونجد غير ذلك مما نص فيه الفقهاء على حبس أسرى أهل البغي وقد اشترط بعض الفقهاء أن يستتاب المحبوس قبل الافراج عنه^٥ ونجد من خلال الأقوال السابقة أن بعض الفقهاء لا يرى بأساً من قتل هؤلاء الاسارى - ولعل الأقرب للصواب هو حبسهم واستتابتهم دون قتلهم وذلك لما جعله الله عز وجل من حرمة عظيمة للنفس وقد روي أن على بن ابي طالب ؓ قال يوم الجمل (لا تتبعوا مدبراً ولا تقتلوا اسيراً ولا تذفوا على جريح ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال) ^٦ ومن لم يؤسر منهم وفر بنفسه لا يتبع لأن القصد قهرهم وقد حصل كما قال ابن فرحون رحمه الله .

ثالثاً : حبس نساء البغاة وأولادهن :

نص الفقهاء على حبس نساء البغاة وأولادهن ومن كان في حكمهم من الشيوخ والمسنين لأن في ذلك كسر لقلوب البغاة وتوهينا لعزيمتهم فإذا انتهت الحرب فيتركون ويخلى سبيلهم ، ولا يجوز التعرض لهم بالقتل لأن المرأة لا تقتل على ردتها فكيف تقتل إذا كانت باغية ، وكل من لا يجوز قتله من أهل الحرب والنساء

^١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٢٥٣ .

^٢ - تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ٢١٠ .

^٣ - حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ٢٣٠ .

^٤ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٦ / ١٢٨ .

^٥ - تبیین الحقائق : الزيلعي ، (مرجع سابق) ج ٣ / ٢٩٥ .

^٦ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٢٥٢ .

والصبيان والشيوخ لا يجوز قتله في حرب البغاة لأن الترفق مع البغاة أولى من الترفق بأهل الحرب^١ .

رابعاً : مدة حبس البغاة :

اختلف الفقهاء في مدة حبس البغاة على عدة أقوال :

القول الأول : ذهب المالكية إلى أنهم يحبسون وأن مدة حبسهم تستمر حتى يتأكد من كسر شوكتهم وعدم العودة لما قاموا به^٢ .

القول الثاني : ذهب الحنفية إلى أنهم يودعون في الحبس بعد قتالهم ولا يفرج عنهم حتى يقرون بالطاعة وتظهر منهم علامات التوبة^٣ .

القول الثالث : ذهب الشافعية والحنابلة أن مدة حبس البغاة تنتهي بانتهاء الحرب فيفرج عنهم بأخذ العهد على عدم الخروج^٤ .

ولعل الراجح - والله وأعلم - أنهم لا يخرجون من الحبس حتى تظهر توبتهم ويذعنون بالطاعة ويتأكد من عدم عودتهم .

^١ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٢٥٣ ، المبسوط : السرخسي ، (مرجع سابق) ، ج

١٠/١٢٧ ، حاشية ابن عابدين ، (مرجع سابق) ، ج ٦/٣٢٠ .

^٢ - الشرح الكبير : الدردير ، (مرجع سابق) ، ج ٤/٢٩٩ .

^٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ٦/١٢٧ .

^٤ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٢٥٢ ، الأحكام السلطانية : الماوردي ، (مرجع

سابق) ، ص ٦٠ .

المطلب السابع

الحبس في جريمة الردة

لا يحكم بردة مسلم إلا إذا توفرت فيه جملة من الشروط هي :

(البلوغ ، والعقل ، والاختيار)^١ فلا عبرة بارتداد المجنون ولا الصبي لأنهما غير مكفلين ، والمسلم لا يعتبر خارجاً عن الإسلام ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا أنشراح صدره بالكفر وأطمأن قلبه به ، ودخل فيه بالفعل اختياراً لقوله تعالى (و لكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم)^٢ وسوف أذكر فيما يلي العديد من الحالات التي نص الفقهاء فيها على حبس المرتد وهي كما يلي :

المسألة الأولى : حبس المرتد لاستتابته قبل قتله :

وقد اختلف الفقهاء في حكم حبس المرتد على قولين :

القول الأول : الحنفية ، وبعض المالكية ، ورواية عن الامام أحمد ، والحسن البصري ذهبوا إلى أن من ارتد فإنه يقتل ويستحب حبسه للإستتابة ولا سيما إذا طلب الامهال فيمهل ثلاثة أيام كما قال أبو حنيفة^٣ .

واستدلوا على ذلك بعدة أدلة :

١- ما روي أن علي ؓ أتى بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس ؓ فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ (لا تعذبوا بعذاب الله) ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ (من بدل دينه فأقتلوه)^٤ فدل الحديث : على وجوب قتل المرتد ، وأنه يستحب أن يستتاب ويعرض عليه الإسلام لاحتمال أن يسلم .^٥

^١ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١١٧/٦ .

^٢ - سورة النحل : الآية ١٠٦ .

^٣ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١١٨/٦ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢١١/٢ ، المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٧/١٢ .

^٤ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، (مرجع سابق) ، كتاب استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة ، الحديث رقم (٦٩٢٢) .

^٥ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١١٨/٦ .

٢- ما أخرجه البخاري عن أبي موسى قال : (أقبلت إلى النبي ﷺ ودعى رجلان من الأشعريين فذكر الحديث إلى أن قال : (فبعثه على اليمس ثم اتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه ألقى له وسادة ، قال : انزل ، فإذا عنده رجل موثق قال : ما هذا ؟ قال هذا كان يهودياً فأسلم ثم تهود ، فقال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ﷺ قال : نعم أجلس قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ، قال فأمر به فقتل^١ ، فلو كان الحبس للاستتابة واجباً لما قال معاذ (لا أجلس حتى يقتل) فدل على أنه مستحب لا أكثر .

٣- ما روي أن أبا موسى الأشعري ، بعث أنس بن مالك إلى عمر بن الخطاب ﷺ يخبره بفتح تستر ، فسأله عمر عن قوم من بني بكر بن وائل ، فقال أنس انهم ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين ، ما سبيلهم إلا القتل ، فقال عمر : لأن آخذهم سلماً أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ، فقال أنس : وما تصنع بهم ؟ قال عمر اعرض عليهم أن يرجعوا إلى الإسلام فإن فعلوا وإلا استودعتهم السجن)^٢ فدل قول عمر ﷺ على عدم الاستعجال في قتل المرتد وأن الحبس للاستتابة مستحب .

القول الثاني : الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة ذهبوا إلى وجوب حبس المرتد ، للاستتابة فإن تاب ورجع إلى الدين وإلا قتل لردته عن الإسلام^٣.
واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- ما روي أنه قدم رجل على عمر بن الخطاب ﷺ من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال : هل كان فيكم من مغربة خبر ، فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ، قال : قربناه فضربنا عنقه ، قال عمر ﷺ : فهلا حبستموه ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه

^١ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة ، الحديث رقم (٦٩٢) ، صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الامارة ، باب النهي عن طلب الامارة والحرص عليها ، الحديث رقم (٧٤١٨) .

^٢ - المصنف : عبد الرزاق ، (مرجع سابق) ، ج ١٠/١٦٦ باب حكم المرتد .

^٣ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢/٢٦٦ ، بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق) ، ج ٢/٤٩٣ ، نهاية المحتاج : الرملي ، (مرجع سابق) ، ج ٧/١٣٦ .

لعله أن يتوب أو يراجع أمر الله - اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض
إذ بلغني ^١ .

قال ابن قدامة : فلو لم تجب استتابته لما برئ عمر ؓ من فعلهم ولأنه أمكن
استصلاحه ، فلم يجر إتلافه قبل استصلاحه ^٢ .

٢- ما روي عن جابر ؓ (أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام
فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام فإن رجعت وإلا قتلت) ^٣ .
فدل ذلك على أن الاستتابة واجبة ولولم تكن كذلك لما أمر الرسول ﷺ بعرض
الإسلام عليها .

٣- من الإجماع قال ابن حجر في الفتح : إن القول بوجوب الحبس يتأيد
بالإجماع السكوتي في حادثة عمر (في الدليل الأول) ^٤ .

المناقشة والترحيج : لعل الراجح والله أعلم هو قول الجمهور بوجوب حبس
المرتد لاستتابته ، وذلك لقوة أدلتهم وقد ناقشوا أدلة المخالفين بما يلي:
أولاً : حديث (من بدل دينه فاقتلوه) ^٥ أي بعد الاستتابة بدليل إجماع الصحابة
على الاستتابة ^٦ .

ثانياً : أما حديث معاذ ؓ فقد جاء بروايات عدة منها ما يعارضه وفيها أن
الرجل كان قد استتبع عشرين ليلة ^٧ .

ثالثاً : أن حديث أنس ؓ دليل على الاستتابة لا عدمها .

^١ - السنن الكبرى للبيهقي ، (مرجع سابق) ، كتاب المرتد ، باب من قال بحبس ثلاثة أيام ، الحديث رقم (١٦٨٨٧) .

^٢ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٢٦٨ .

^٣ - سنن البيهقي ، كتاب المرتد ، باب قتل من ارتد عن الإسلام ، الحديث رقم (١٦٨٦٥) .

^٤ - فتح الباري : ابن حجر ، (مرجع سابق) ، ج ١٢ / ٢٦٩ .

^٥ - سبق تخريجه : ص ١٩٧ .

^٦ - المرجع السابق : ج ١٢ / ٢٧٤ .

^٧ - كما في رواية أبي داود ، والحديث سيرد معنا بتمامه .

المسألة الثانية : مدة الحبس لاستتابة المرتد :

مدة حبس المرتد للاستتابة محل خلاف بين الفقهاء .

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء^١ إلى أن مدة الحبس ثلاثة أيام لقول عمر رضي الله عنه (هلا حبستموه ثلاثاً) يقول السرخسي (إلا أنه إذا طلب التأجيل أجل ثلاثة أيام لأن الظاهر أنه دخل عليه شبهة ارتد لأجلها فعلينا إزالة تلك الشبهة، أو يحتاج إلى التفكير يتبين له الحق) .

القول الثاني :

ويروى هذا القول عن إبراهيم النخعي وسفيان الثوري إلى أن المرتد يستتاب أبداً من دون تحديد مدة بعينها^٢ وقد نوقش هذا القول : بأن هذا يفضي إلى أن لا يقتل المرتد أبداً ، وهو مخالف للسنة والإجماع^٣ .

الترجيح : لعل الراجح والله أعلم هو القول الأول وذلك للأثر الوارد فيها وكونها مدة قريبة وكافية إن رجع فيها وإلا أقيم حد الله فيها .

١- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٨/١٢ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق)

، ج ٢١١/٢ ، المبسوط : السرخسي . (مرجع سابق) ، ج ٩٨/١٠ .

٢- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٨/١٢ .

٣- المرجع السابق ، ج ٢٦٨/١٢ .

المسألة الثانية : حبس المرأة المرتدة :

وهذه المسألة محل خلاف بين الفقهاء هل تقتل المرأة المرتدة أم تحبس ؟
القول الأول : ذهب أبو حنيفة إلى التفريق بين الرجل والمرأة فالمرتد إذا رفض التوبة قتل ، وأما المرتدة فلا تقتل بل تحبس حتى تتوب^١ ، وقال ابن عباس بهذا القول فقد أثر عنه (لا يقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام)^٢ .
واستدلوا على ذلك بما يلي :

- ما أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر ؓ قال (وجدت امرأة مقتولة في بعض المغازي فنهى ؓ عن قتل النساء والصبيان)^٣ .
وجه الدلالة : أن الحديث ورد بالنهي عن قتل النساء والمرتدة داخله في عموم النهي ، ولأن القتل إنما شرع وسيلة إلى الإسلام بالدعوة إليه بأعلى الطريقتين عند وقوع اليأس عن إيجابتها بأدناها ، وهو دعوة اللسان بالاستتابة ، والنساء اتباع الرجال في إجابة هذه الدعوة في العادة ، وإذا كان كذلك فلا يقع شرع القتل في حقها وسيلة إلى الإسلام فلا يفيد ولهذا لم تقتل الحربية بخلاف الرجل فإن الرجل لا يتبع غيره في الرأي خصوصاً في أمر الدين فكان القتل مفيداً في حقه^٤ ، ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي ، فلا تقتل بالكفر الطارئ كالصبي^٥ .
القول الثاني : ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم التفرقة بين المرتد والمرتدة فتأخذ حكم الرجل وتقتل بعد الاستتابة^٦ .

^١ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق ٩ ، ج ١١٩/٦ .

^٢ - السنن الكبرى للبيهقي ، (مرجع سابق) ، كتاب المرتد ، باب من ارتد عن الإسلام ، الحديث رقم (١٦٨٦٩)

^٣ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الجهاد ، باب قتل النساء ، الحديث رقم (٣٠١٤) ، صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الجهاد ، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ، الحديث رقم (٤٥٤٧) .

^٤ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١١٩/٦ .

^٥ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٥/١٢ .

^٦ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٦٤/١٢ ، تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢١١/٢ .

واستدلوا على ذلك بقول الرسول ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه)^١ والحديث عام فيشمل المرأة المرتدة ولأن علة إباحة الدم هو الكفر بعد الإيمان ولأن الكفر بعد الإيمان أغلظ من الكفر الأصلي^٢ .

ولعل الراجع - والله أعلم - هو قول الجمهور لوجاهة ما عللوا به .

المسألة الرابعة : حبس الصبي المرتد :

ويرجع أصل هذه المسألة إلى صحة ردة الصبي من عدمها وهي مسألة خلاف بين العلماء كما يلي :

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء^٣ من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى القول بصحة ردة الصبي وعليه فإن حكمه كحكم البالغ لكن يستتاب إلى البلوغ فإن رجع إلى إسلامه وإلا قتل .

أما أبو حنيفة فيرى أنها تصح ردة الصبي لكن لا يقتل ، لأن قتل البالغ بعد الاستتابة والدعوة إلى الإسلام باللسان وإظهار حجه وإيضاح دلائله لظهور العناد ووقوع اليأس عن فلاحه ، وهذا لا يتحقق من الصبي فكان الإسلام منه موجوداً ، والرجوع إلى الدين الحق منه مرجواً ، فلا يقتل ولكن يجبر على الإسلام بالحبس ، لأن الحبس يكفيه وسيلة إلى الإسلام^٤ .

القول الثاني : ذهب الشافعي إلى القول بعدم صحة ردة الصبي فلا تقع منه لعدم التكليف ولأن القلم مرفوع عنه ، وبناء على ذلك لا يقتل ولا يحبس مادام غير مكلف .

ولعل الراجع - والله أعلم - هو قول الجمهور أنه يحبس حتى البلوغ فإن تاب وإلا قتل .

^١ - سبق تخريجه : ص ١٩٧ .

^٢ - بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ، ج ١١٨/٦ .

^٣ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٢٨١/١٢ ، بدائع الصنائع : الكاساني ، (مرجع سابق) ج

١٢٠/٦ .

^٤ - مغني المحتاج : الشربيني ، (مرجع سابق) ج ١٣٧/٤ .

المسألة الخامسة : حبس تارك الصلاة كسلاً :

وفي المسألة خلاف بين العلماء

القول الأول : ذهب أبو حنيفة ، وبعض أصحاب الشافعي ، وابن شهاب الزهري إلى أن تارك الصلاة كسلاً يحبس حتى يصلي ويتوب .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- ما رواه البخاري ومسلم عن النبي ﷺ

أنه قال : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم)^١ . الحديث .

٢- ما رواه البخاري ومسلم عن النبي ﷺ أنه قال : (لا يحل دم امرئ مسلم

يشهد أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة)^٢ .

وجه الدلالة من الحديثين : أن تارك الصلاة معصوم الدم والمال ، فهو مقر بوحداية الله وحده ، مقر بفرضية الصلاة ، وإنما تركها تهاوناً منه وكسلاً فيحبس حتى يتوب ، وأما الحديث الآخر فقد دل على أن تارك الصلاة ليس أحداً من الأصناف الثلاثة فلا يحل دمه .

القول الثاني : ذهب جمهور الفقهاء أن تارك الصلاة يحبس ثلاثة أيام ويستتاب فيها ويخوف بالله فإن تاب وإلا قتل^٣ .

^١ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، الحديث رقم (١٣٩٩) ،

وصحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الايمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، الحديث رقم (١٢٤) .

^٢ - صحيح البخاري ، (مرجع سابق) ، كتاب الديات ، باب قوله تعالى : (إن النفس بالنفس) ، الحديث رقم (٦٨٧٨) ، صحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم الحديث رقم (٤٣٧٥) .

^٣ - المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٣٥١ ، السياسة الشرعية : ابن تيمية ، (مرجع سابق) ، ص ٧٥ ، .

يقول ابن قدامة : يحبس ثلاث ، ويضيق عليه فيها ، ويدعى في وقت كل صلاة إلى فعلها ، ويخوف بالقتل ، فإن صلى وإلا قتل بالسيف^١ واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم وأحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)^٢.

وجه الدلالة : كما يقول ابن قدامة : إن الله سبحانه أباح قتالهم ، وشرط في تخليه سبيلهم التوبة ، وهي الإسلام ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، فمتى ترك الصلاة متعمداً لم يأت بشرط تخليته فيبقى على وجوب القتل^٣.

٢- ما رواه البخاري ومسلم عن النبي ﷺ قال : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإن فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم إلا بحقها وحسابهم على الله)^٤.

وجه الدلالة : أن الله عز وجل جعل عصمة الدماء والأموال بشروط ومنها إقامة الصلاة فمن تركها لم يقر بشرط من الشروط فلا عصمة لدمه وقد استثنى الرسول ﷺ بقوله إلا بحقها والصلاة من حقها .

ولعل ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح والأقرب للصواب فالصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام وهي العهد الذي بين العبد وربّه من تركها فقد كفر ، لكن لا يقتل إلا بعد استتابة وتذكيرة بالله والله أعلم .

١- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٣٥١ ، حاشية الدسوقي ، (مرجع سابق) ، ج ١/ ١٩٠ .

٢- بداية المجتهد : ابن رشد ، (مرجع سابق) ، ج ١/ ٩٠ .

٣- سورة التوبة : الآية رقم ٥ .

٤- المغني : ابن قدامة ، (مرجع سابق) ، ج ٣/ ٣٥٢ .

٥- صحيح البخاري ، (مرجع سابق) كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، الحديث رقم (١٣٩٩) وصحيح مسلم ، (مرجع سابق) ، كتاب الايمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، الحديث رقم (١٢٤) .

الفصل الرابع

(الدراسة التطبيقية)

من واقع أحكام القضاء
بالمحاكم الشرعية بمنطقة عسير

- يشتمل هذا الفصل على عشر قضايا تم الحكم فيها
بعقوبة الحبس على النحو التالي :

القضية الأولى : زنا محصنة .

القضية الثانية : زنا غير محصن .

القضية الثالثة : زنا غير محصن

القضية الرابعة : سرقة .

القضية الخامسة : سرقة .

القضية السادسة : سرقة .

القضية السابعة : شرب مسكر .

القضية الثامنة : شرب مسكر .

القضية التاسعة : شرب مسكر

القضية العاشرة : حراة .

القضية الأولى (زنا محصنة)

الوقائع : تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ١٩/١٢/١٤١٩ هـ هربت المرأة (أ) سعودية الجنسية وتبلغ من العمر (٢٠) عاماً وهي محصنة من منزل زوجها وقامت بالاختلاء المحرم شرعاً بعدة أشخاص .

حيث تقدم زوجها سعودي الجنسية ببلاغ أفاد فيه إختفاء زوجته المتهمة وبالبحث والتحري عنها من قبل رجال الأمن اتضح أنها تسكن في شقق مفروشة بصحبة شخص أجنبي عنها ، وباستجواب المتهمة المذكورة (أ) أقرت أنها خرجت من منزل زوجها يوم الخميس مع رجل أجنبي عنها كانت تربطها به علاقة سابقة وأفادت أنه لم يحدث بينهما شيء وعندما أعادها إلى منزلها لم تعد إليه وقامت بالسير في أحد الشوارع حيث قابلت أحد الأشخاص وركبت معه وأنزلها في شقته و بقيت معه حتى يوم الجمعة ، ولم يحدث بينهما شيء ، ثم خرجت معه وأنزلها على إحدى الطرق ثم وجدها شخص أركبها معه بالقوة وتجول بها حتى صباح يوم السبت ، ثم أنزلها بمجمع أسواق تجارية ، والتقت فيه بأحد العمال في أحد محلات السوق طلب منها أن تسكن معه وقام بالاتصال على شخص طلب منه أن يأتي ويأخذها معه حيث أتى وذهبت معه إلى شقق مفروشة وأقرت أنه زنا بها خلال هذه الفترة مرتين كما يجامع الرجل زوجته بايلاج دون رضاها ، وفي عصر يوم الاثنين أخذها هذه الشخص وسلمها لشخص آخر أردني الجنسية وقد آواها لمدة ثلاثة أيام وبعد ذلك أخبرها بأنه سيأتي إليه شخص سعودي الجنسية لأخذها معه وقد ذهبت مع هذا الشخص إلى منزله و بقيت عنده ثلاثة أيام وأقرت أنه زنا بها خلال هذه الفترة ثلاث مرات بايلاج بطوعها وبعد ذلك قام بتسليمها لشخص آخر ذهبت معه إلى منزله وظلوا فيه خمسة أيام وقد زنا بها المتهمة الأخير مرتين بطوعها وبعد ذلك تم القبض عليهم ، وقد صدر بحق المتهمة (أ) التقرير الطبي المتضمن أن المرأة حامل في الأسبوع العاشر ، وقد أسفر التحقيق عن اتهام المرأة المذكورة بما نسب إليها .

حضر المدعي العام أمام (ثلاثة قضاة) برئاسة المحاكم بمنطقة عسير وحضر لحضوره المرأة (أ) وطالب المدعي العام باثبات ما أسند إليها أنفاً وباقامة حد زنا المحصن عليها .

وبعرض ذلك على المدعى عليها (أ) قالت ما ذكره المدعي العام ليس بصحيح ، والصحيح أنه في يوم الخميس حضر إلى البيت شخصان ملثمان بعدما خرج زوجي بدقائق وطرقا الباب وظننت أنه زوجي ففتحت الباب ، وإذا بهما يشهران السلاح ويطلبان مني الخروج معهما بالقوة ، فخرجت معهما وقد استنجدت بأطفال في الطريق ولكن لم يفد بشيء ، وذهبوا بي إلى الشقة وجلست فيها أسبوع ثم سلموني لشخص آخر ومعه امرأة وجلست أسبوعا في الشقة ثم أخذني هذا الأخير إلى الشقة التي قبض علينا فيها ، ولم يفعل في أحد الفاحشة ، ولم أكن راضية بالخروج معهم ولا بالجلوس وإنما أخذوني بالقوة وجرى سؤالها هل لها علاقة سابقة بأحد منهم ؟

فقالت : نعم .. لي علاقة بأحدهم حيث أنه يكلمني بالهاتف وأكلمه ويدور بيننا كلام في الحب ، وسبب ذلك أنه كان يهددني بصور لي معه حصل عليها من بعض زميلاتي ، وأنا الآن نادمة وتائبة مما حصل ، (هكذا أجابت) .

وبسؤال المدعي العام هل لديه بينة على دعواه أجاب بأنه لا بينة لديه سوى ما ذكر في المعاملة وبها إقرار المدعى عليها وهي بكامل قواها العقلية المعتبرة شرعاً دون إكراه أو إجبار من أحد ووجد بها بصمة المدعى عليها وتوقيع السجانة ، وبعرض ذلك على المدعى عليها أجابت بقولها ، ما جاء في إقراري المشار إليه غير صحيح أما توقيعني فصحيح ولكنني لم أكن أعلم مضمون الإقرار وأنا نادمة الآن وتائبة مما حصل وأنا حامل الآن هكذا قررت .

الحكم :

بعد سماع الدعوى والإجابة من المدعى عليها وحيث أنها أنكرت ما جاء في دعوى المدعي العام وأنه لا بينة للمدعي العام سوى ما جاء في اعترافها وما جاء في لفات المعاملة ، وقد رجعت عن اعترافها المشار إليه وادعت أنها لم تعلم مضمونه ، ولأن اعترافها السابق المتضمن خروجها مع أكثر من شخص وتنقلها لأكثر من مكان والقبض عليها في شقة مع أحد الأشخاص وكل هذا يقوي التهمة ضدها لا سيما وقد اعترفت بعلاقتها مع أحدهم وأن بينهما كلام في الحب ولأن المدعى عليها بكامل قواها العقلية وبحالتها المعتبرة شرعاً عليه فقد قررنا ما يلي :

أولاً : درء حد الزنا المحصن عن المدعى عليها لعدم توفر شروطه .

ثانياً : لتوجه التهمة ضدها فقد قررنا تعزيز المدعى عليها بالسجن ثلاث سنوات من حين دخولها السجن وجلدها ستمائة جلدة مفرقة على الجسم في غير المقاتل ضرباً فيه الردع والزجر وبعرض الحكم على المدعي العام قال ليس لي حق القناعة وأطلب رفعها لمحكمة التمييز ، وبعرضه على المدعى عليها قررت عدم القناعة وقالت انني ابتليت بهؤلاء الأشخاص وأخذوني بالقوة ولم أخرج برضاي وأنا مظلومة ولم يسبق أن حصل لي مثل هذا الأمر فسيرتي طيبة حتى ابتليت بهذه القضية .

وقررنا تنظيم صك وتسجيله ورفع مع كامل المعاملة لمحكمة التمييز .

وقد صدق الحكم من محكمة التمييز برقم ٣٥١ / س / ٢ / في ٢٨ / ٨ / ١٤٢٠ هـ

تحليل المضمون :

في هذه القضية - جريمة زنا - من امرأة محصنة ، وزنا المحصن من الجرائم الحدية ، عقوبته الرجم متى توفر للحد شروط إقامته ونلاحظ في هذه القضية ما يلي :

أ - اختلائها المحرم بعدة أشخاص .

ب - اعترافها بالزنا مراراً بالرضى تارة وبالإكراه تارة أخرى .

ج - اعترافها بعلاقتها المحرمة بأحدهم .

د - رجوعها عن الإقرار أمام القضاة .

ومن المعلوم أن رجوعها عن إقرارها شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات ولا يعني ذلك سقوط العقاب عنها ، بل يبقى حق العقاب قائماً وذلك بتحول العقوبة إلى عقوبات تعزيرية حسبما يراه القضاة بعد النظر في القضية وحال المتهم والموجود من الأدلة والقرائن ، حيث ثبت لدى القضاة توجه التهمة ضدها ، ولذلك حكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنين ، يضاف إليه جلدها ستمائة جلدة ونلاحظ أن جميع عقوبات الحدود والتعازير لا يعاقب بها الجاني إلا بعد الادانة في موجبها ، ولكن الفرق يكون في طرق الإثبات لكل منها ، فموجبات الحدود لا بد لها من وسائل إثبات معينة لا تثبت بغيرها ، أما موجبات التعازير فتثبت بسائر وسائل الإثبات ، ولذلك أخذ بالاعتراف السابق للمتهمة في العقوبة التعزيرية كما سبق في الحكم ، وكذلك اعترافها بعلاقتها المحرمة بأحدهم وما صاحب القضية من ظروف وأحوال نتج عنها هذا الحكم .

القضية الثانية

(زنا غير محصن)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٢١هـ قام أحد الوافدين من العمالة الأجنبية بدخول أحد المنازل وفعل الفاحشة بالخدمة بطوعها ورضاها. حيث تقدم أحد المواطنين ببلاغ أفاد فيه وجود شخص أجنبي مع خادمته داخل المنزل ، وبالانتقال إلى منزل المواطن تم القبض على المذكور داخل إحدى الغرف وقد أغلق الباب عليه ، وقد أفادت الخادمة قيام المذكور بإدخال ذكره في فرجها عدة مرات حتى أنزل خارجاً عنها ، وباستجواب المتهم اعترف أنه حضر إلى المنزل الذي تقيم فيه الخادمة وفتحت له الباب وأدخلته إحدى الغرف وتجردا من ملابسهما وأنه أدخل ذكره في فرجها عدة مرات حتى أنزل .

الادعاء :

حضر المدعي العام أمام القاضي (بالمحكمة المستعجلة بأبها) وحضر لحضوره المدعى عليه (تركي الجنسية مسلم الديانة ، غير محصن) ، وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن توجيه الاتهام إلى المتهم للأدلة والقرائن التالية :

١- اعترافه تحقيقاً المنوه عنه والمدون تفصيلاً والمرفق صورة منه ومحضر الانتقال والمعاينة والمدونة بملف التحقيق .

٢- تطابق إخبارية المخبر مع ما جاء باعتراف المذكور .

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً أطلب إثبات ما أسند إليه والحكم عليه بحد الزاني غير المحصن المذكور في الآية رقم (٢) من سورة النور ، (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ، هكذا ادعى. وبسؤال المدعى عليه عما نسب إليه في الدعوى ؟

أجاب قائلاً : اعترف بأنني دخلت منزل المواطن ، بعد أن تلقيت إشارة من الخادمة تعني منها أن أدخل المنزل ، ودخلت فعلاً في الساعة التاسعة والنصف من صباح ذلك اليوم وقد فعلت فاحشة الزنا بالخادمة بإيلاج ذكرى في فرجها برضاها وقبض علي داخل المنزل .

وبعد اعترافه هذا أعاد عليه القاضي السؤال ثانية وثالثة ورابعة عما نسب إليه في الدعوى فاعترف وكرر اعترافه أربع مرات .

وبسؤاله عما إذا كان سبق له الإحصان بالزواج أجاب بالنفي (هكذا أجاب) .
الحكم :

بعد سماع الدعوى والإجابة عليها ثبت لدي (القاضي) اعتراف المدعى عليه ، وادانته بدخول منزل أحد المواطنين وفعله فاحشة الزنى بالخادمة بإيلاج ، وتكراره الاعتراف بطوعه واختياره أربع مرات وحكمت بثبوت اعترافه ، نظراً لأنه غير محصن لذا حكمت عليه بإقامة حد الزنا للبكر بجلده مائة جلدة علناً ضرباً رادعاً ، وتغريبه عاماً واحداً فوق مسافة القصر وبهذا حكمت .

تحليل المضمون :

الزنا يثبت بالشهادة أو الإقرار ، وفي هذه القضية ثبت الزنا لغير المحصن بإقرار الزاني أمام القاضي أربع مرات بطوعه واختياره دون إكراه .
وتضمنت العقوبة الجلد من ناحية ، والتغريب من ناحية أخرى والتغريب هو بيت القصيد من إيراد هذه القضية في هذا البحث حيث أنه من العقوبات السالبة للحرية ، وهو ما فسرته كثير من الفقهاء بالحبس كما مر معنا ، ويعتبر حداً من الحدود يضم إلى الجلد كما عبر عن ذلك جمهور الفقهاء .

كما يلاحظ : أن زنى غير المحصن يتم الحكم فيه من قبل قاض واحد لأن غاية الحكم لا يتضمن تفويت نفس كما في زنى المحصن .

كما يلاحظ : أنه الحكم لم يخضع للتمييز ، وذلك لثبوت الحكم بإقرار الجاني ثم رضاه بحكم القاضي .

القضية الثالثة

(زنا غير محصن)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٤٢٠هـ قام المدعو (أ) هندي الجنسية ، هندوسي الديانة ، بفعل فاحشة الزنا بالخادمة الإندونيسية (ب) بطوعها ورضاه ، في ساعة متأخرة من الليل ، وذلك في مزرعة من المزارع بجوار مسكنه ، وقد تم القبض عليه ، وباستجوابه اعترف بمجامعته للخادمة (ب) بإيلاج وكان يضع على ذكره عازل طبي ، وأفاد أنه قام بمجامعتها مرتين بإيلاج وبرضاها .

الادعاء :

حضر المدعي العام أمام القاضي (بالمحكمة المستعجلة بأبها) وحضر لحضوره المدعى عليه (أ) ، وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن توجيه الاتهام إلى المدعى عليه (أ) للأدلة والقرائن التالية :

أ - ما ورد بإقرار (أ) المرفق صورته .

ب - ما ورد بإقرار الخادمة (ب) المرفق صورته .

وبالبحث عن سوابق المدعى عليه (أ) لم يعثر له على سوابق مسجلة وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً أطلب إثبات ما أسند إليه والحكم عليه بما يزجره ويردعه ، (هكذا ادعي) .

وبعد سماع الدعوى جرى سؤال المدعى عليه بواسطة المترجم وهو هندي الجنسية ، مسلم الديانة .

فأجاب قائلاً : تعرفت على الخادمة (ب) قبل ما يقارب شهرين من القبض علي ، وقابلتها أربع مرات في مزرعة كفيها ليلاً في ساعة متأخرة ، استلم منها رسائل لإيصالها للبريد بدون علم كفيها ، أما ما ذكره المدعي العام أنها حضرت إلي في المزرعة وأناي فعلت بها فاحشة الزنى فلا صحة له ، وأضاف أنني هندوسي الديانة ، أسلمت بعد القبض على في هذه القضية (هكذا أجاب) ، وبعد سماع

الدعوى والإجابة وبما أن المدعى عليه ينكر فعل الفاحشة بالخدمة ، سألت المدعى العام هل لديه بينة ؟

أجاب بأنه : ليس لديه سوى ما بالمعاملة !! وبالإطلاع عليها وجد بها اعترافه ونص المقصود منه (أقر أنني قمت بفعل فاحشة الزنى بالخدمة (ب) وذلك بالمزرعة قريباً من ورشة عملي ، وكنت أضع على ذكرى العازل الطبي ، وكان هذا الجماع مني بإيلاج وبرضاها ، أما المرات التي قابلتها في المزرعة فلم أقم بفعل فاحشة الزنا بها) ، وبعرض هذا الإقرار عليه بواسطة المترجم قال إن المحقق ضربني وطلب مني التوقيع ببصمتي على هذا الإقرار دون أن أفهم معناه وقد تم رفع الجلسة لطلب المحقق ، حيث تم استدعاءه لأخذ ما لديه ، وعند حضوره قال : إن اعتراف المدعى عليه صدر منه بطوعه واختياره ، وتضمن اعترافه لدي بالزنا بالخدمة وقد تطابقت أقواله مع أقوال الخادمة في عدد مرات اللقاء بينهما ومكان الزنا وعليه حصل التوقيع منه .

الحكم :

بعد التأمل في كل ما تقدم فقد اتضح ما يلي :

- ١- أن المدعى عليه (أ) قد اعترف بالاختلاء المحرم بالخدمة .
- ٢- أن المدعى عليه (أ) قد اعترف بأنه فعل فاحشة الزنى بإيلاج ثم رجع عن إقراره .

- ٣- قرر محقق القضية أنه اعترف بطوعه واختياره وصادق عليه . لذا فقد حكمت ببراءة حد الزنى عنه وتعزيره بجلده تسعين جلدة على فترتين ، وسجنه لمدة ستة أشهر من تأريخ توقيفه وبعرضه على المدعى عليه قنع به بواسطة المترجم ، وقررت رفع الحكم لمحكمة التمييز .

وقد صدق الحكم من محكمة التمييز برقم ٣٠١٧٧ / ١ / ١ / ح وتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٤٢٠ هـ .

تحليل المضمون :

نلاحظ في هذه القضية أنها تضمنت ما يلي :

أ - الخلوة المحرمة شرعاً .

ب - الإقرار بفعل فاحشة الزنا بإيلاج .

ج - تطابق أقوال الخادمة مع أقوال المتهم في المكان وعدد مرات اللقاء .

د- فعله لفاحشة الزنا وهو على غير دين الاسلام .

هـ- رجوعه عن الإقرار وإنكار ما صدر منه .

كما نلاحظ أن من شروط إقامة حد الزانى أن يكون كلاً من الزانيين مسلماً وقد فعل المتهم (أ) فاحشة الزنى وهو على غير دين الاسلام ، وبناء على ذلك فإنه لا يقام عليه حد الزنى . وحتى لو كان مسلماً فإنه قد رجع عن إقراره ، والرجوع يعتبر شبهة تدرأ الحد عن الزاني ولذلك فإن القاضي عدل عن معاقبته بحد الزانى البكر .

- وبما أن حيثيات القضية تؤكد ما نسب إليه من فعل فاحشة الزنا ، وما قاما به من خلوة محرمة ، فإن القاضي حكم بالجلد بما دون الحد وذلك بحكمه بالجلد تسعين جلدة مفرقة على فترتين كل واحدة منها خمسة وأربعون جلدة ، إضافة إلى عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ، ونلاحظ أن التعزير بالحبس قد يكون في بعض الأوقات أردع للناس من بقية العقوبات التعزيرية وهذا من حكمة التشريع الإسلامى وقابليته للتطبيق ، والتكيف تبعاً للظروف المحيطة بالقضية أن سلطة القاضي غير مقيدة بنوع معين من العقوبات التعزيرية ، بل له الحق في إصدار الحكم الذي يرى فيه الردع والزجر وما هو محقق للمصلحة في ذلك .

القضية الرابعة

(سرقة)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٤٢٠ هـ قام الحدث (أ) يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً بارتكاب جريمة السرقة في أحد المنازل ، حيث قدم صاحب المنزل بلاغاً يفيد فيه عن سرقة أغراض منزله ، وبانتقال رجال الأمن إلى المنزل وجدوا أن بابين للمنزل قد تعرضا للكسر ، كما أن محتويات بعض غرف المنزل مبعثرة ، إضافة إلى أن زجاج بعض النوافذ غير موجود ، والتي عبر المتهم من خلالها إلى المنزل ، وبعد القبض على المتهم (أ) واستجوابه أقر بأنه في عصر ذلك اليوم قام بدخول المنزل عن طريق نافذة إحدى الغرف وتجول داخله ، ثم قام بفتح أحد أبواب الغرف المغلقة وأخذ منها بطانيات وخلط كهربائي وجهاز تلفزيون ثم أخرج المسروقات من باب المنزل ، وعند خروجه بالمسروق شاهده أحد المارة حيث أبلغ عنه ، وصدق اعترافه شرعاً ، وقد جاء في أقواله أثناء استجوابه ، أنه قام بكسر أحد نوافذ المنزل وكذلك باب المجلس بواسطة قطعة من الحديد .

الادعاء :

حضر المدعي العام أمام (ثلاثة قضاة) برئاسة المحاكم بمنطقة عسير ، وحضر لحضوره المدعى عليه (أ) وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن اتهام المذكور بما أسند إليه للأدلة والقرائن التالية :

أ- اعترافه المصدق شرعاً المدون تفصيلاً على صفحات دفتر التحقيق .

ب- تطابق بلاغ صاحب المنزل مع ما جاء في دفتر التحقيق .

وبعد الرجوع إلى استمارة بيانات حالة المذكور تبين أنها المرة الأولى التي يودع فيها دار الملاحظة وقد صدر خطاب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١٦ / ٢٤٦٣ وتاريخ ١١ / ١ / ١٤٢١ هـ القاضي بإحالة القضية إلى المحكمة

المختصة للنظر في ذلك بالوجه الشرعي ، وحيث أن ما أقدم عليه المذكور وهو بكامل هيئته المعتبرة شرعاً فعل محرم ، ومعاقب عليه شرعاً وهو سرقة مال محترم من حرزه بعد هتكه يزيد عن النصاب لا شبهة له فيه ، وطالب به صاحبه ، ولكون الجاني مكلف غير مكره أطلب الحكم عليه بحد السرقة الواردة في الآية الكريمة (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) الآية رقم (٣٣) من سورة المائدة (هكذا أدعى) .

وبعرض ذلك على المدعى عليه (أ) قال ما ذكره المدعي العام غير صحيح والصحيح أنني مررت بالمنزل المذكور وكان بابه مفتوحاً فذهبت وتركته ثم رجعت وكان الباب مفتوحاً ووجدت عنده جهاز تلفزيون وبعض الأغراض المنزلية فأخذتها ولم أكسر باباً ولا نافذة وأنا الآن تائب ونادم على ما حصل مني، (هكذا قال) .

وبعرض ذلك على المدعي العام قال لا زلت على دعواي وبطلب البينة منه قال لدي اعترافه وباقي لفات المعاملة ، وقد جرى الإطلاع على لفات المعاملة ووجد بها إقرار المدعى عليه (أ) والمتضمن قيامه بدخول منزل المواطن المذكور وأنه قام بكسر إحدى النوافذ والسرقة من المنزل كما وجد إقراره المصدق شرعاً ، وبالإطلاع على دفتر العائلة الخاص بوالده وجد أن المدعى عليه (أ) من مواليد ١١ / ٤ / ١٤٠٤ هـ وبعرض ذلك على المدعى عليه (أ) قال إن الاعتراف المرصود صدر مني ولكنه بسبب ضرب المحقق وضغطه علي وليس لدي بينة غير ذلك .

الحكم :

بعد سماع الدعوى والإجابة وبعد دراسة المعاملة وحيث طالب المدعي بإقامة حد السرقة على المدعى عليه (أ) ولأن المدعى عليه أنكر ما جاء في الدعوى كما دفع بأن اعترافه قد صدر منه بالقوة ولأنه لا بينة للمدعي العام سوى ما ذكره وحيث أن اعتراف المدعى عليه لدينا لا يوجب حد السرقة وإنما يوجب التعزير حيث قرر الفقهاء بأن رجوع المقر عن إقراره في حقوق الله يورث الشبهة التي تدرأ الحد لأن المدعى عليه في حالته المعتبرة شرعاً فلما سبق كله

ولأن المدعى عليه قد اعترف لدينا بما يوجب تعزيره كما أن التهمة تتوجه إليه بقيامه بما جاء في دعوى المدعي العام عليه فقد قررنا ما يلي :

أولاً : درء حد السرقة عن المدعى عليه لعدم توفر شرطه .

ثانياً : تعزير المدعى عليه بسجنه سنة ونصف السنة من حين دخوله السجن وجلده ثلاثمائة جلدة مفرقة على فترات كل فترة خمسون جلدة وبين الفترة والتي تليها ما لا يقل عن عشرين يوماً ضرباً مفرقاً على الجسم في غير المقاتل ويراعى حاله وأخذ التعهد عليه بعدم تكرار ما حصل منه وبما سبق كله حكماً وبعرض الحكم على المدعي العام قال ليس لي حق القناعة وأطلب رفعه لمحكمة التمييز ، وبعرضه على المدعى عليه قنع بالحكم وأمرنا بتنظيم صك وتسجيله ورفعته إلى محكمة التمييز .

وقد صدق الحكم في محكمة التمييز برقم ٢٤١/س / ١ / في ٢٤ / ٣ / ١٤٢١هـ

تحليل المضمون :

في هذه القضية يتضح لنا وجود جريمة السرقة والتي جعل الله عقابها قطع اليد اليمنى من مفصل الكف كما يلاحظ أن المدعي العام قد أورد دليلين على اتهام المدعى عليه بالسرقة وهما اعترافه المصدق شرعاً ، وتطابق بلاغ صاحب المنزل مع ما جاء في دفتر التحقيق ، كما يلاحظ رجوع المدعى عليه عن اعترافه السابق ، ولأنه يشترط لإثبات حد السرقة أن تقوم بينة شرعية مما يثبت بها الحد عند جمهور الفقهاء وهي إما شهادة شاهدين عدلين على قيام المتهم بالسرقة ، أو إقرار مستمر حتى تنفيذ الحد دون أن يخالطه شبهة ، فإنه من أجل ذلك كله ، من رجوع عن الإقرار ولأنه ادعى عدم الإحراز بوجود الأغراض المسروقة عند باب المنزل درء عنه حد السرقة وحكم عليه القضاة بعقوبة تعزيرية بالسجن لمدة سنة ونصف يضاف إليها جلده ثلاثمائة جلدة مفرقة ، وموجب التعزير يثبت بكافة طرق الإثبات والعبرة في ذلك باقتناع المحكمة ، أما إثبات موجب الحد فلا يثبت إلا بناء على أدلة إثبات مقيدة وبضوابط وشروط محددة خالية من الشبهة .

القضية الخامسة

سرقة

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ١٤١٧/٥/١٤ قام كل من المدعى عليه (أ) و(ب) بعدة سرقات من بينها مبالغ نقدية ومجوهرات من منزل المواطن (ج) بعد منتصف الليل ، حيث تأكد لهم عدم وجود أحد بالمنزل فقام المتهم (ب) وتسلق سور المنزل وفتح الباب الرئيس لمنزل (أ) وعندما وجدا باب الحديد الداخلي مقفولا فتحاه بواسطة قطعة حديد ثم دخلا البيت وسرقا منه ما يقدر بـ (١٠٠,٠٠٠) ريال قدرها صاحب المنزل من بينها سبعة آلاف ريال نقداً ، كما أن لهم حوادث سرقات أخرى مدونة بمحضر التحقيق .

الادعاء :

حضر المدعى العام أمام (ثلاثة قضاة) برئاسة المحاكم بمنطقة عسير ، وحضر لحضوره كلاً من المدعى عليهما (أ) و(ب) ، وأوضح المدعى العام أن التحقيق قد أسفر عن إدانة المذكورين بما نسب إليهما للأدلة والقرائن التالية :

١/ اعتراف المتهم الأول (أ) المصدق شرعاً بما أسند إليه والمدون على صفحات التحقيق

٢/ تمثيل المتهم (أ) لبعض حوادث السرقة والدلالة على المنازل التي سرق منها والمثبت في تقرير التصوير الجنائي المرفق ومحضر التمثيل على صفحات التحقيق .

٣/ اعتراف المتهم الثاني (ب) المصدق شرعاً بما أسند إليه والمدون على صفحات التحقيق .

٤/ تمثيل المتهم الثاني (ب) لبعض حوادث السرقة والدلالة على المنازل التي سرق منها والمثبت في تقرير التصوير الجنائي المرفق ، ومحضر التمثيل المدون على صفحات التحقيق .

وبالبحث عن سوابقهما لم يعثر لهما على سوابق وحيث أن ما أقدم عليه المذكوران فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً وهو سرقة أموال محترمة من حرزها بعد هتكه تزيد على النصاب لا شبهة لهما فيها وطالب بها أصحابها ولكونهما مكلفين غير مكرهين أطلب إثبات ما أسند إليهما و الحكم بحد السرقة الوارد في الآية الكريمة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم) الآية (٣٨) من سورة المائدة .

وقد أجاب كل من المدعى عليهما (أ - ب) بما جاء في دعوى المدعي العام ، فأجاب (أ) قائلًا : إنني أنكر دعوى المدعي العام جملة وتفصيلاً وما دون في الإدعاء العام ضدي كان عن طريق الضرب والتضييق علي حتى أعترف بما يسند إلي من محقق القضية ، كما أجاب المدعى عليه (ب) على دعوى المدعي العام قائلًا : إنني أنكر ما جاء انكاراً باتاً واعترافي لدى المحقق والذي صدق شرعاً نزع مني بالقوة وتحت الضغط الشديد وسبب القبض علي هو المتهم (أ) وأنا بريء من جميع ما نسب إلي من الإدعاء العام وقد سئل المدعي العام عما جاء بدفع المدعى عليهما فأجاب قائلًا : إن الصحيح ما دون في دعواه وما ورد بها وليس لديه غير ذلك ، وسئل المدعى عليهما كل بمفرده هل لديه بينة على أن الاعترافات المنسوبة إليه نزعته منه بالقوة وتحت الضغط وبالضرب من قبل المحقق في القضية فأجاب قائلًا : لا بينة لي ، وبالرجوع إلى المكاتبة وجد ضمن لفاتها اعتراف المدعى عليه (ب) المصدق من فضيلة القاضي بالمحكمة ، وكذا اعترافه المرصود على صفحات التحقيق المصدق من فضيلة القاضي وبشرحه المتضمن قيام المدعى عليه (ب) بالسرقات التي أوردتها المدعي العام ضده في دعواه .

وقد حضر المدعي العام وحضر لحضوره السجينان (أ - ب) وتليت على المذكورين الاعترافات المذكورة أعلاه فأجاب كل منهم بمفرده قائلًا : إنني أصادق أن الاعترافات المنسوبة إلي قد صدرت مني ولكنها صدرت مني تحت الإكراه وبالقوة من قبل محقق القضية وإلا لم يصدر شيء من مما ذكر بها من سرقات .

الحكم :

بعد سماع وتأمل ما تقدم من دعوى المدعي العام وإجابة المدعى عليهما (أ - ب) وبعد الاطلاع على أوراق القضية ومنها دفاتر التحقيق المدونة بها أقوال المدعى عليهما وبناء على اعتراف المدعى عليه (أ) المدونة بدفتر التحقيق المصدق شرعاً المتضمن اعترافه بالسرقات التي ذكرها المدعي العام في دعواه ، وكذلك اعترافات المدعى عليه (أ) المصدقة شرعاً والمتضمنة قيام المتهم (ب) المذكور بالسرقات التي ذكرها المدعي العام في دعواه وبناء على إنكار المدعى عليهما دعوى المدعي العام وأن اعترافاتها المنسوبة إليهما نزعتهما بالقوة ولعجزهما عن البينة فقد تقرر ما يلي :

١- الحكم بدرء حد السرقة عن المدعى عليهما (أ - ب) لعدم توفر شروط إقامة حد السرقة .

٢- توجيه التهمة القوية للمدعى عليهما (أ - ب) المذكورين بما نسب إليهما في دعوى المدعي العام ، والحكم على كل منهما بمفرده بالسجن لمدة ثمان سنوات تبدأ من تاريخ دخوله السجن وجلده ألف جلدة على فترات كل فترة خمسين جلدة بين الفترة والتي تليها خمسة عشر يوماً جلدأ فيه الردع والزجر يرجعه إلى جادة الصواب مفرقاً على جسمه ومن ثم أخذ التعهد على كل منهما بعدم العودة لما بدر منه وبتلاوة الحكم على المدعي العام والمدعى عليهما (أ - ب) قرر المدعي العام قائلاً ليس من حقي القناعة ولكن ليس لي الاعتراض على الحكم

كما قرر كل من المدعى عليهما (أ - ب) قائلاً : إنني غير قانع بهذا الحكم وأطلب رفعه لهيئة التمييز لتدقيقه وبه حرر وقد صدق الحكم من محكمة التمييز برقم ٢٣٨٨٥ / ٦ / في ١٤١٨/٩/٧هـ.

تحليل المضمون :

يلاحظ في هذه القضية وجود جريمة السرقة من المتهمين (أ - ب) وتوفرت فيهم جميع العناصر الموجبة لحد السرقة فقد قاموا بسرقة مال محترم من حرزه بعد هتكه وهذا المال يزيد على النصاب ولا شبهة لهما فيه غير أن جرائم الحدود تسقط بما لا تثبت به ، وذلك أن كلاً من المتهمين (أ - ب) كان قد اعترف بما قام به من السرقة وكان ذلك بناء على شكوى وطلب أصحاب الأموال ولكن عند مثولهما أمام القضاة رجعا عن اعترافهما وهذا الرجوع يعد شبهة والحدود تدرء بالشبهات .

لكن جاء في اعتراف كل واحد منهما ما يجعل التهمة تتوجه إليه فنلاحظ أن الاعتراف جاء متضمناً لأمرين مهمين .

الأول : أن كل واحد من المتهمين مثل لحادث السرقة التي قام بها .

ثانياً : ذكرهما لبعض المنازل التي سبق أن سرقا منها .

ولذلك حكم أصحاب الفضيلة القضاة بعقوبة تعزيرية شديدة بلغت مدة السجن فيها ثمان سنوات لكل واحد منهما إضافة إلى جلدهما ألف جلدة مفرقة ، ولا شك أن ذلك يتناسب مع ما قاموا به من السرقات المتعددة التي وردت بها اعترافاتهما المسبقة والمصدق عليها شرعاً .

القضية السادسة

(سرقة)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ٤ / ٨ / ١٤١٨ هـ قام كل المدعى عليهما (أ - ب) بدخول منزل المواطن (ج) وقد اشتركا في خلع قفل باب المنزل وقاما بسرقة بندقية عدد (٢) وحقيبة بداخلها طلقات نارية ، وجهاز تلفزيون ثم اتجهوا في منتصف الليل لمنزل آخر للمواطن (د) وتمكن المتهم (ب) من دخول المنزل عبر إحدى النوافذ بعد نزعها ثم فتح الباب للمتهم (أ) وقاموا بسرقة بندقيتين وحقيبة حديد بداخلها بعض الأغراض الثمينة ، كما قاموا في تلك الليلة بسرقة أجزاء سيارة للمواطن (هـ) حيث أخذوا جهاز التسجيل والمكيف ورافعة السيارة وثلاثة من اطاراتها ثم قاموا بتحميل ما سرقوا في سيارة المتهم (أ) والعائدة لوالده ثم قاموا بإخفاء ما سرقوا بمنزل المتهم (أ) حتى انكشف أمرهم وتم القبض عليهم .

الإدعاء :

حضر المدعي العام أمام (ثلاثة قضاة) برئاسة المحاكم بمنطقة عسير ، وحضر لحضوره كلاً من المدعى عليهما (أ - ب) وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن إدانتهم بما أسند إليهما للأدلة والقرائن التالية :

- ١- اعترافاتهما المصدقة شرعاً .
- ٢- ما ورد ذكره في محضر الانتقال والمعاينة المتضمن ضبط المسروقات بمنزل والد المتهم الأول .

٣- ما ورد بالبلاغات المقدمة من أصحاب المنزلين .

وحيث أن ما أقدم عليه المذكوران فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً وهو سرقة مال محترم من حرزه بعد كسر يزيد عن النصاب لا شبهة لهما فيه وطالب به أصحابه ولكونهما مكلفين غير مكرهين أطلب إثبات ما أسند إليهما والحكم عليهما بحد

السرقه الوارد في الآيه الكريمة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) الآيه (٣٣) من سورة المائدة .

وقد سئل المدعى عليهما عما جاء بدعوى المدعى العام أجاب كل واحد منهما بمفرده قائلًا : اصادق على دعوى المدعى العام من حيث الزمان والمكان . والمسروقات من بنادق وتلفزيونات ، أما قول المدعى العام أنني أنا المتهم (ب) كسرت الباب والنافذة فإن الباب العائد لمنزل (ج) كان مفتوحاً ودخلنا معه وتجولنا وأخذنا المسروقات المذكورة بالدعوى العامة وكذلك دخلت أنا و (ب) من إحدى نوافذ المنزل الخاص (د) حيث دخلت من شبك النافذة وفتحت لزميلي الباب وأخذنا المسروقات المذكورة وقد اعيدت المسروقات إلى أصحابها عن طريقه الشرطة .

وقد سئل المدعى العام عما جاء بإجابة المدعى عليهما فأجاب قائلًا : ليس لدي سوى ما جاء في أوراق القضية ولكم الرجوع إليها ، وقد تم الرجوع إلى اعترافتهما المصدقة شرعاً وتلي على كل منهما اعترافه المنسوب إليه فقرر (أ) قائلًا : أنني اصادق على ما جاء به من حيث المسروقات أما خلع قفل الباب فلم يحصل منا ذلك لا أنا ولازميلي وإنما وجدناه مفتوحاً كما قرر (ب) قائلًا : إنني اصادق على المسروقات ، أما ما يتعلق بخلع قفل الباب فلم يحصل ذلك منا وإنما وجدناه مفتوحاً ودخلنا وأخذنا المسروقات .

وسئل المدعى العام الدية بينة على أن المدعى عليهما قاما بخلع باب منزل (ج) وخلع شبك نافذة منزل (د) فأجاب قائلًا : لا بينة لي لا حاضرة ولا غائبة إلا ما ورد بالأوراق الخاصة بالقضية .

الحكم :

بناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة وحيث صادق المدعى عليهما على ما جاء بدعوى المدعى العام سوى ما جاء في دعواه من ناحية كسر القفل وخلع الباب وحيث لا بينة لديه على كسرهما للقفل ولأنها مكلفان إلا أنهما صغيران في السن حيث أنهما جميعاً من مواليد عام ١٤٠١هـ وقد يغرر بهما وليس لهما

سوابق وقد ظهر الندم والتوبة مما حصل وحيث أنهما بحالتهما المعتبرة شرعاً فقد قررنا لدينا ما يلي :

أولاً : درء حد السرقة عن المدعى عليهما لعدم توفر شروط إقامته .

ثانياً : الحكم بتعزير كل واحد منهما بسجنه ستة أشهر تبدأ من تأريخ دخولهما السجن وجلد كل واحد منهما ثلاثمائة جلدة مفرقة على فترات كل فترة خمسون جلدة وبين كل فترة والتي تليها خمسة عشر يوماً ضرباً فيه الردع والزجر مفرقاً على الجسم مع مراعاة حالهما وبعرض الحكم عليهما قررا القناعة ، وأما المدعي العام فقرر قائلاً ليس لي حق القناعة ولكن ليس لدي معارضة وأمرنا بتنظيم صك ورفع له لمحكمة التمييز .

وقد صدق الحكم من محكمة التمييز برقم ٣٠٤٩٢ / ٦ / في ١ / ١٢ / ١٤١٨ هـ

تحليل المضمون :

نلاحظ فيما سبق وجود جريمة السرقة وتقدم اصحاب المسروقات بشكواهم مطالبين بها وأن المتهمين (أ - ب) قد أقرأ بما جاء في دعوى المدعي العام من المسروقات ومع ذلك نلاحظ أن الحكم جاء بدرء الحد عنهما والاكتفاء بالعقوبة التعزيرية وذلك عائد لعدم توافر عنصر الحرز والذي يعد من شروط وجوب الحد كما سبق ايضاح كما أنه روعي في ذلك صغر سنهما كما جاء في نص الحكم .

ويلاحظ أن المحكمة لم تعول على ما جاء في دعوى المدعي العام من وجود المسروقات بمنزل أحدهم وذلك أن عملية إثبات موجب الحد مقيدة ولا مجال للأخذ بطرق الإثبات الحر عند الحكم بموجب الحد ، وقد أكد على ذلك سماحة رئيس القضاة بموجب الأمر رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤ / ٢ / ١٣٨١ هـ والقاضي بأن (حقوق الله تعالى لا تقام إلا بعد ثبوتها ببيينة شرعية أو إقرار مستمر حتى تنفيذ الحد) بل ولا يكفي للحكم بموجب الحد توافر وسيلة الإثبات المقررة شرعاً وإنما يجب لكي يكون فعل السرقة موجباً للحد ألا تكون هناك شبهة دارئة له سواء من ناحية العناصر المكونة له أو من ناحية تنفيذ الحد .

القضية السابعة

(شرب مسكر)

الوقائع :

تتلخص وقائع القضية أنه بتاريخ ١٧/١/١٤٢٠هـ قبض على المتهم (أ) هندي الجنسية بعد بلاغ مفاده أن المتهم والذي يعمل في مصنع الدباغة ينبعث من غرفته بسكن العمال رائحة كريهة ، وبانتقال رجال الأمن إلى سكنه ضبط برميلين تزن حوالي (٣٠٠) كيلو جرام مليئة بمادة العرق المسكرة وهي براميل مربوطة بليات وشاش وكمية من السكر المستخدم في التخمير كما ضبط بعض الصور الخليعة وأشرطة فيديو وباستجواب المتهم أفاد أنه قام بصنع البرميلين المضبوطة وشرح طريقة التصنيع وأنه يستخدمها للشرب وأن ذلك المصنع له وليس لأحد غيره وأن الصور المضبوطة داخل غرفته تعود له وحصل عليها من القمامة أما الأفلام فكانت لزواج أحد أقاربه وصدقت أقواله شرعاً .

الإدعاء :

حضر المدعي العام أمام (القاضي) بالمحكمة المستعجلة بأبها وحضر لحضوره المدعى عليه (أ) وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن اتهام المذكور بما نسب إليه وذلك للأدلة والقرائن التالية :

أولاً : اعترافه المصدق شرعاً .

ثانياً : محضر الانتقال والمعاينة .

ولم يعثر له على سوابق مسجلة لذا فإنني أطلب ما يلي :

أولاً : الحكم عليه بحد المسكر .

ثانياً: الحكم عليه بعقوبة تعزيرية تزجره وتردع غيره لقاء ما قام به من تصنيع الخمر وحيازته وما ضبط معه من أفلام وصور خليعة والتشديد عليه (هكذا ادعي) وبسؤال المدعى عليه أجاب بقوله أصادق على ما جاء في دعوى المدعي العام فقد قمت بتصنيع مادة المسكر الذي صنعته مرتين كما أن الصور والأفلام الموجودة بغرفتي عائدة لي (هكذا أجاب) .

الحكم :

بعد سماع الدعوى والإجابة ظهر أن المدعى عليه يصادق على كل ما جاء في دعوى المدعي العام لذا فقد اتضح لي الآتي :

أولاً: اعترف بشرب المسكر وهو مسلم لذا فقد حكمت بجلده ثمانين جلدة دفعة واحدة .

ثانياً : اعترف بتصنيع المسكر في مقر سكنه وأن غرضه من التصنيع هو الاستعمال وجاء في المعاملة أن المادة المسكرة المضبوطة في سكنه تزن ما يقارب (٣٠٠ كيلو جرام) وهذا يوحي أن غرضه هو البيع لذا مع حيازته لأفلام وصور خليعة فقد حكمت بتعزيره بسجنه لمدة سبعة أشهر من تاريخ توقيفه مع جلده (٤٥٠) جلدة على تسع فترات ، و(وبما ذكر حكمت) وقد صدق الحكم من محكمة التمييز برقم ٧٦٣/٣/٣/١/ج وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٠هـ .

تحليل المضمون :

في هذه القضية جريمة شرب المسكر وتصنيعه وحيازة صور خليعة ، ويلاحظ أنها توافرت شروط إقامة الحد، وثبت عليه موجبها من العقوبة وذلك بجلده ثمانين جلدة لإقراره على نفسه بشرب المسكر كما يلاحظ أنه اعترف بتصنيع المسكر وحيازته لبعض الصور الخليعة ، ولذا صدر حكم المحكمة بعقوبتين.

العقوبة الأولى : عقوبة حدية بجلده حد شارب الخمر .

العقوبة الثانية : عقوبة تعزيرية بالسجن لمدة سبعة أشهر .

ويلاحظ أن العقوبة بحبس المجرم تكون أشد على النفس من العقوبة بالجلد حيث يتجرع ألم العقوبة في كل لحظة حال بقائه في الحبس ولذلك فإن الحبس قد يكون في بعض الحالات أروع للناس من مضاعفة الجلد ، كما أن قيام المتهم (أ) بالتصنيع إضافة إلى الشرب يستدعي التشديد عليه في العقوبة سيما وأن الكمية المضبوطة بحوزته كبيرة مما يؤكد أن غرضه من ذلك هو الترويج والافساد بهذه المادة التي تذهب العقل وتلحق الانسان السوي بالحيوان الذي لاعقل له .

القضية الثامنة

(شرب مسكر)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ١٤١٧/١٢/٢٨هـ قبض على كل من (أ - ب) يحملان الجنسية الهندية وهما مسيحيان ، بعد أن تلقت الجهات الأمنية بلاغا يفيد أن هناك مصنعا لانتاج مادة العرق المسكرة بمسكن المتهمين ، وبالتنسيق مع الجهات المختصة تم الانتقال إلى المنزل المراد وتم القبض على (أ - ب) وقد وجد المبلغ المرقم الذي أعطي لأحد المصادر للشراء منهما بحوزة المتهم (أ) وبفتيش المنزل وجد أدوات لتصنيع مادة العرق المسكرة ، كما وجد مجموعة من أشرطة الفيديو منها أثنان خليعان .

الإدعاء :

حضر المدعي العام أمام (القاضي) بالمحكمة المستعجلة بأبها وحضر لحضوره المدعى عليهما (أ - ب) وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن اعترافهما بما يلي :

١/ تصنيع المسكر وترويجه .

٢/ اعترف (أ) بشرب المسكر .

٣/ اعترف (أ) بوجود المبلغ المرقم بحوزته وقد صدقت اعترافات المتهمين شرعاً .

وإنني بعد ما ذكرت أطلب مجازات كل واحد منهما بما يستحق للحق العام وهذه دعواي .

وبسؤال المدعى عليهما (أ - ب) أجابا بواسطة المترجم وهو مسلم هندي الجنسية حيث أجاب (أ) أن المنزل الذي قبض علينا فيه استأجرته شخصياً وقد كنت أقوم بتصنيع العرق فيه للاستعمال حيث أنني استعمل المسكر ولم أقم بالترويج وحين القبض علي وجد معي ألفين وخمسمائة ريال استلمتها مني الشرطة وقد أخذتها من شخص سعودي مقابل عملي عنده واعترافي المصدق شرعاً بالترويج أدليت به

عند القاضي بدون مترجم أما زميلي (ب) فلا علاقة له بالتصنيع وإنما يأتي إلي زيارة ، كما أجاب (ب) بقوله أنه تم القبض علي في منزل (أ) وقد وجد بمنزله أدوات لتصنيع العرق وأنا لم أشاركه في التصنيع ولا أعلم أنه يصنع ولا استعمل المسكر وإنما أتيت في ذلك اليوم بقصد الزيارة فقط وقبض علينا سوياً ، واعترافي المصدق شرعاً لا صحة له ولم يكن هناك مترجم إلا عندما حضرت عند القاضي (هكذا أجاب) .

الحكم :

بعد سماع الدعوى والإجابة والإطلاع على كافة أوراق المعاملة ومحاضر القبض اتضح الآتي :

أولاً : المدعى عليه (أ) اعترف أنه هو الذي استأجر المنزل الذي قبض عليه فيه وأنه يصنع الخمر فيه للاستعمال وأنكر الترويج ولكن قد صدق اعترافه بذلك شرعاً على (ص ٧) من ملف التحقيق الخاص بالقضية كما تم اعترافه بوجود المبلغ المرقم بحوزته ، والكمية التي وجدت بالمنزل كبيرة ويظهر منها الترويج ، ولخطورة ما أقدم عليه وعظيم ضرره وفساده في البلاد والعباد لذا فقد حكمت بسجنه لمدة سنة ونصف السنة من تاريخ توقيفه وجلده ألف جلدة على عشرين فترة تكون الأولى في أحد الأسواق أمام طائفة من الناس .

ثانياً : المدعى عليه (ب) أنكر المشاركة في التصنيع والترويج والاستعمال وزميله صاحب المنزل قد صادقه على ذلك ولكن صدق اعترافه شرعاً بالمشاركة في التصنيع والترويج في (ص ٧) من ملف التحقيق في اليوم الذي قبض عليه فيه لذا فقد حكمت بسجنه لمدة ستة أشهر من تاريخ توقيفه وجلده ثلاثمائة جلدة على ست فترات وبكل ما تقدم حكمت تعزيراً في الحق العام وبعرضه على المدعى عليهما قررا القناعة بواسطة المترجم وقررت رفع الحكم لمحكمة التمييز وأرى ابعادهما عن البلاد بعد انتهاء محكوميتهما ، وقد صدق الحكم في محكمة التمييز برقم ١٤١٨/٣/٣ ج بتاريخ ١٤١٨/٣/٣ هـ .

تحليل المضمون :

ففي هذه القضية جريمة شرب المسكر ويلاحظ أن الإدعاء اعتمد على ثلاثة أدلة وهي اعترافاتهم المصدقة شرعاً بما يلي :

١- اعترافهما بتصنيع المسكر وترويجه .

٢- اعتراف (أ) بشرب المسكر .

٣- اعتراف (أ) بوجود المبلغ المرقم بحوزته .

كما يلاحظ أن المدعى عليه (أ) قد استمر باعترافه عند القاضي بتصنيع المسكر واستخدامه لكنه أنكر الترويج وزعم أن المبلغ المرقم والموجود بحوزته لم يأخذه مقابل بيعه للخمر وإنما مقابل عمله عند الشخص الذي يعمل لديه ، كما يلاحظ أن المدعى عليه (ب) قد أنكر اعترافه المسبق بالتصنيع والترويج ونلاحظ أن القاضي قد بنى على ما سبق أن اعترفا به في إلحاق العقوبة التعزيرية والتي تثبت بكافة طرق الاثبات والعبرة فيها باقتناع القاضي وتضمن الحكم نوعين من العقوبة الحبس والجلد ، كما يلاحظ أن العقوبة فيها جانب كبير من التشديد حيث بلغ حبس المتهم الأول مدة سنة ونصف السنة والجلد إلى ألف جلدة وحبس ستة أشهر وثلاثمائة جلدة للمتهم الثاني ، وذلك يتناسب مع قاما به من تصنيع وترويج لمادة الخمر والذي يعتبر أم الخبائث وفيه من الفساد الشئ العظيم سواء على الفرد أو المجتمع ، ولا يخفى أن لأثر الجريمة أهمية كبرى في نظر القاضي وهو يحكم في الجرائم التعزيرية ، فقد تنتج آثار خطيرة على جريمة ، وإن كانت تبدو عادية في ذاتها ، ولا يمحوها هذه الآثار أو يقلل من شدتها إلا تشديد التعزير .

كما يلاحظ أن الحكم جاء تعزيراً نظراً لكونهما مسيحيين ومن أول الشروط التي يجب أن تتوفر لإقامة حد الشرب الإسلام فلا حد على ذمي ولا على مستأمن على المرجح من أقوال الفقهاء^١ .

^١ - انظر : ص ١٨٣ .

القضية التاسعة

(شرب الخمر)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ١٤١٧/٩/٢٣ هـ قام كل من المدعى عليهم (أ - ب - ج) بشرب المسكر أثناء سيرهم بالسيارة على أحد الطرق الطويلة خارج المدينة وأثناء سيرهم وجدوا حادث اصطدام سيارتين وبهما بعض المصابين فقاموا بإركاب أحدهم بقصد إسعافه على سيارة المتهم (أ) وعندما مروا بنقطة التفتيش تجاوزوها ولم يتوقفوا وذهبوا بالمصاب على إحدى الطرق الفرعية وتحت تأثير المسكر قاموا بإنزاله على الطريق بقرب إحدى العمارات السكنية وقام المتهم (أ) بأخذ شنطة المصاب وسرقة مبلغ أربعة آلاف ريال من محفظته وتركه بدون إسعاف .

الإدعاء :

حضر المدعي العام أمام (القاضي) بالمحكمة المستعجلة بأبها وحضر لحضوره المدعى عليهم (أ - ب - ج) وأوضح المدعي العام أن التحقيق قد أسفر عن إدانتهم بما نسب إليهم للآتي :

١- اعترافهم بشرب المسكر .

٢- اعترافهم بانزال المصاب بدون اسعافه .

٣- اعتراف المتهم (أ) بسرقة المبلغ من المصاب .

لذا فإنني أطلب باسم الحق العام مجازاة المدعى عليهم بما يستحقون (هذه دعواي) . وقد تم سؤال المدعى عليهم عما ورد في الدعوى ؟

فأجاب (أ) بقوله أنه في اليوم المذكور قمنا بإسعاف المصاب على سيارتي وعندما ركب معنا كانت معه شنطة وعندما مررنا بنقطة التفتيش لم أتوقف وذلك لأنني تناولت المسكر من نوع العرق وذهبنا على الطريق وأنزلنا المصاب بالقرب

من (مستوصف) وذهبنا وبقيت الشنطة في سيارتي بدون علمي ، وعندما وجدتھا سلمتها لأحد زملائه ، أما المبلغ لم آخذ أي مبلغ من المصاب .
كما أجب كل من (ب- ج) بقولھما إننا رافقنا زمیلنا (أ) في اسعاف المصاب وكنا بحالة سكر وقام زمیلنا (أ) بإنزال المصاب في مكان على الطريق وذهبنا وتركنا المصاب ونحن لم نوافق على إنزاله في ذلك المكان ، ولم نبليغ عن حاله ولا نعلم أن (أ) آخذ منه المبلغ ، وكذلك الشنطة لا نعلم عنها . (هكذا أجابوا) .
الحكم :

بعد سماع الدعوى والإجابة وحيث صادق المدعى علیهم (أ - ب - ج) على ما جاء في دعوى المدعي العام سوى سرقة المبلغ سألت المدعي العام هل لديه بيينة قال لدي اعتراف (أ) المسطر على (ص ٩) من ملف التحقيق رقم (٤) المتضمن أن (أ) هو الذي آخذ المبلغ عندما وجده في المحفظة وبناء على ما تقدم فقد حكمت بالآتي :

أولاً : لاعتراف كل من واحد من المدعى علیهم (أ ب - ج) بشرب المسكر فقد حكمت بجلد كل واحد منهم ثمانين جلدة دفعة واحدة حد المسكر .
ثانياً : المدعى علیه (أ) اعترف بأن كل ما حصل كان على سيارته وبقيادته واعترف بالهروب من نقطة التفتيش ومن ثم ترك المصاب بدون اسعاف ومن ثم التصرف في الشنطة العائدة للمصاب وصدق اعترافه شرعاً بأنه هو الذي آخذ المبلغ من شنطة المصاب ولأن فعله هذا قد جمع عدداً من التجاوزات والجرائم وتحت تأثير المسكر لذا فقد حكمت بسجنه لمدة عشرين شهراً من تاريخ توقيفه ، وجلده أربعمائة جلدة على ثمان فترات .

ثالثاً : المدعى علیهما (ب و ج) اعترفا بمرافقة زميلهم والسكوت عما حصل منه إن لم يكونوا وافقوه لذا فقد حكمت بسجن كل واحد منهما لمدة عشرة أشهر من تاريخ توقيفه وجلده مائتي جلدة على أربع فترات وبكل ما تقدم حكمت تعزيراً في الحق العام وبعرضه على الجميع فنعوا به ورفع الحكم لمحكمة التمييز .

وقد صدق الحكم من محكمة التمييز برقم ٣٩٢٠ / ٢ / ١ / ج
وتأريخ ٢٣ / ١١ / ١٤١٧ هـ .

تحليل المضمون :

في هذه القضية جريمة شرب المسكر من ثلاثة أشخاص ويتبين في هذه القضية ماذا يترتب على هذه الجريمة التي هي أم الكبائر فلم يتوقف الأمر على شربهم للمسكر بل تعداه إلى إيذاء غيرهم من المسلمين وذلك بتركهم لذلك المصاب بدون إسعافه وإلحاق الضرر به بسرقة ماله ، كما يتبين في هذه القضية والتي تثبت إما بشهادة شاهدين أو بإقرار المتهم على نفسه أن جميع المتهمين الثلاثة قد أقرّوا على أنفسهم بشرب المسكر وبناء على هذا الإقرار الصادر بطوعهم واختيارهم حكم القاضي بحد شارب الخمر عليهم بجلدهم ثمانين جلدة دفعة واحدة .

ولكن الحكم لم ينته بإقامة الحد عليهم وذلك لما قاموا به من تصرفات أخرى تحت تأثير المسكر والتي تتمثل بتركهم للشخص المصاب بدون إسعافه بعد أن تكفلوا بإسعافه وتعليقهم عليه بسرقة ماله وذلك من قبل المتهم (أ) والذي حكم القاضي عليه بعقوبتين : السجن لمدة عشرين شهراً وجلده أربعمئة جلدة مفرقة ، وكذلك تعزير كل من المدعى عليهم (ب - ج) بنصف عقوبة المتهم الأول في كلا العقوبتين وذلك لمشاركتها للمتهم (أ) وسكوتهما عما قام به .

وهذه العقوبتين التعزيرية إضافة إلى العقوبة الحدية ، قال الامام مالك ؓ في السكران يؤخذ في الأسواق ومجامع الناس وقد تسلط بسكره وأذى الناس وروع أمنهم : أن تغلظ عقوبته بضرب حد السكر ، ثم يضرب الخمسين وأكثر منهما على قدر جرمه .. وعنه أيضا : أنه يضرب الخمسين والمائة والمائتين ونحو ذلك ، ويكون الحد منهما وفيهما^١ .

^١ - انظر : تبصرة الحكام : ابن فرحون ، (مرجع سابق) ، ج ٢ / ١٤٦ .

القضية العاشرة

(حراية)

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ٢٨/١/١٤٢١هـ قام المتهم (أ) والبالغ من العمر أربعة وعشرون عاماً بارتكاب جريمة سلب مبلغ من المال وجهاز تسجيل حيث تقدم أحد المقيمين بإخبارية مفادها أنه بينما كان واقفاً على إحدى الطرق خارج المدينة وقف له المتهم المذكور وأركبه معه على سيارته وبعد أن ذهب به وقف بجانب الطريق وأمره أن يرفع يديه وسلب منه مبلغ أربعة عشر ريالاً وجهاز تسجيل ثم أنزله وهرب ، وباستجواب المدعى عليه اعترف بأنه قابل شخص يؤشر على الطريق فوقف له وأركبه معه لايصاله مقابل أن يدفع أجر الطريق وقبل أن يصل إلى المكان المحدد لإنزاله أنزله بعد أن أخذ منه مبلغ أربعة عشر ريالاً وجهاز تسجيل وصدق اعترافه شرعاً بذلك .

الادعاء :

حضر المدعى العام أمام (ثلاثة قضاة) برئاسة المحاكم بمنطقة عسير ، وحضر لحضوره المدعى (أ) وأوضح المدعى العام أن التحقيق قد أسفر عن إتهامه بما نسب إليه للأدلة والقرائن التالية : أولاً : ما جاء في اعترافه المصدق شرعاً والمدون على ملف التحقيق .

ثانياً : تعرف المجني عليه على المتهم وسيارته المدون على ملف التحقيق .

ثالثاً : العثور على المسجل المسلوب بحوزته .

وبالبحث عن سوابقه لم يعثر له على سوابق مسجلة وقد صدر توجيه صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم ١٦٩٦١ في ٥/٣/١٤٢١هـ المتضمن إحالة

المتهم المذكور للمحكمة المختصة ومعاملته وفقاً للتعليمات الخاصة لقضايا السطو والاختطاف وإنتهاك حرمان الأمنين .

وحيث أن ما أقدم عليه من ظروب الحراية والإفساد في الأرض وهو فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً أطلب إثبات ما نسب إليه والحكم عليه بحد الحراية الواردة في الآية الكريمة (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) . الآية رقم (٣٣) من سورة المائدة ، وعلى ضوء فتوى هيئة كبار العلماء رقم ٨٥ / في ٢٠ / ٢ / ١٤٠٣ هـ علماً أن الحق الخاص منتهى ، (هكذا جاء في دعوى المدعى العام) .

وقد سئل المدعى عليه (أ) عن دعوى المدعى العام بعد تلاوتها عليه فأجاب بقوله إنني أنكر دعوى المدعى العام جملة وتفصيلاً وأنا بريء من هذه القضية وليس لدي أي عمل حتى الآن .

وسئل المدعى العام هل لديه بينة وفق دعواه ؟

فقال : بينتي إقراره المصدق شرعاً ثم جرى الاطلاع على إقراره فوجد مرصوداً على (ص ٧) من ملف التحقيق رقم (١) والمصدق شرعاً (غير مجبر ولا مكره من أحد مدركاً للزمان والمكان وبطوعي وإختياري وذلك أنه ليلة الثلاثاء الموافق ٢٨ / ١ / ١٤٢١ هـ ، وأثناء ما كنت سائراً في الطريق خارج المدينة قرابة العاشرة ليلاً قابلت رجل أجنبي يشير بيده على الخط فوقفت له وطلب مني إيصاله مقابل مبلغ وقدره (ريالين) وقبل أن أصل إلى المكان الذي حدده أنزلته من السيارة بعد أن أخذت منه مبلغ أربعة عشر ريالاً ومسجلاً ثم غادرت وتركت الموقع ولم يكن يرافقني أحد اطلاقاً ، هذا ما لدى ومستعد بإعادة المبلغ والمسجل وعدم العودة لمثل هذا الفعل القبيح وليس لي أي سوابق وإذا ثبت أنه سبقها سابقة أكون عرضة لنجزاء الرادع وعليه أوقع) .

وبعرضه على المدعى عليه قال كان ذلك الاعتراف بالقوة والضرب فقد كنت مكرها وصدق إقرارى شرعاً والواقع أنني لم أقم بذلك وعندما سئل هل لديه بينه على الإكراه قال : لا يوجد لدي بينة ، وسئل المدعي العام هل لديه زيادة بينة فقال: ليس لدي إلا ما ذكرت أعلاه .

الحكم :

بناء على ما تقدم من الدعوى والاجابة وعلى ما جاء في إقرار المدعى عليه المصدق شرعاً وعلى إدعائه أنه انتزع منه بالقوة و بناء على عجز المدعي العام عن البينة عن ذلك ، لذا قررنا ما يلي :

أولاً : حكمنا بصرف النظر عن دعوى المدعي العام أنها من ظروب الحرابة لعدم توفر شروط ذلك .

ثانياً : نظراً لإقرار المدعى عليه المصدق شرعاً بأنه أخذ ما ذكر أعلاه من المذكور أعلاه وإنزاله له قبل المكان الذي يريده وكان ذلك ليلاً يستحق عليه التعزير ، لذا حكمنا بتعزيره بجلده بأربعمئة جلدة ضرباً فيه الردع له ولأمثاله علنا أمام الناس دفعات كل دفعة خمسين جلدة بين كل دفعة وأخرى خمسة عشر يوماً وسجنه لمدة سنة من تاريخ سجنه في ١٤٢١/٢/٣هـ حتى ١٤٢٢/٢/٢هـ وإطلاقه من السجن بعد أخذ التعهد عليه بالتزام جادة الصواب وبالله التوفيق .

تحليل المضمون :

نلاحظ بهذه القضية أن المدعي العام يطالب بإقامة حد الحرابة على المدعى عليه واستند في إدعائه على ثلاثة أدلة .

أ- اعترافه المصدق شرعاً.

ب- تعرف المجني عليه على الجاني .

ج- وجود المسجل بحوزته .

كما نلاحظ أن الحكم قد جاء متضمناً درء الحد عن المدعى عليه (أ) و ذلك لعدم توفر شروط الحراية فالمتهم (أ) قد رجع عن اعترافه المصدق شرعاً وهذا الرجوع يحتمل الصدق ويحتمل الكذب ، فهو يدعى أنه أجبر على ذلك الاعتراف من قبل الشرطة أما القاضي فلم يجبره على الاعتراف كما يلاحظ أنه لم يرد ذكر لإشهار السلاح عليه وأخذ المال تحت التهديد به و لأجل ذلك درء عنه الحد ، لكن القاضي اعتمد على اعترافه المصدق شرعاً في إلحاق العقوبة التعزيرية والتي تثبت بجميع وسائل الاثبات ومنها الاعتراف ووجود المسجل بحوزته وتعرف المجني عليه على الجاني واختار أصحاب الفضيلة القضاة عقوبتي الحبس والجلد كجزاء يزجره ويردع غيره من الناس عن مثل فعله ، وفي هذه القضية وما سبقها من القضايا في جرائم الحدود المختلفة ، يظهر لنا أهمية نظام العقوبات التعزيرية في الشريعة الاسلامية بحيث تكون العقوبات من حيث شدتها وخفتها بما يتناسب وخطورة الجاني وما تقتضيه المصلحة العامة ، فرغم سقوط الحد إلا أن للقاضي في ظل نظام التعزير في الشريعة الاسلامية حق إنزال اشد العقوبات الشرعية طالما أن المصلحة تتطلب ذلك وطالما كانت تلك العقوبات تتمشى مع الأهداف والمبادئ العامة للشرعية وفي حدود تشريعاتها الجنائية .

الخاتمة

بعد عون الله وتوفيقه تم الانتهاء من هذا البحث والذي كان بعنوان (عقوبة الحبس في جرائم الحدود في الشريعة الإسلامية) وأحب أن أبين في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث وهي كما يلي :

- ١- أن الحبس من العقوبات التي شرعها الدين الإسلامي ، وقد دل على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع .
- ٢- أن الحبس يعني وضع الأدمي في مكان معين ويحبس فيه ويمنع من الخروج أو التصرف في نفسه .
- ٣- أن الحبس يكون حداً في حق الزاني البكر والمحارب حالة النفي أو التغريب وذلك عند الفقهاء الذين يفسرون النفي والتغريب بالحبس وهم الحنفية يوافقهم في ذلك المالكية والشافعية في العموم ولم يخالف في ذلك إلا الحنابلة .
- ٤- أن الحبس ينقسم بحسب موجباته إلى أربعة أنواع ، الحبس في التهمة ، والحبس في الجريمة ، والحبس في الدين ، والحبس للمصلحة العامة .
- ٥- أنه لا يجوز استبدال عقوبة الحد بعقوبة الحبس ولا بغيرها إذا ثبت موجبها .
- ٦- أنه لا تحديد لأعلى مدة الحبس تعزيراً وأن ذلك راجع لما يراه الإمام محققاً للمصلحة العامة ، وذلك على الراجح من أقوال الفقهاء .
- ٧- أن من اعتاد ارتكاب الجرائم الكبيرة وتكرر منه فعلها فإنه يحبس حتى الموت أو التوبة .
- ٨- أن مدة نفي المحارب ليس لها مدة محددة بل تستمر حتى تظهر عليه إمارات التوبة والصلاح ، بخلاف مدة تغريب الزاني البكر فإنها محددة بعام كامل .
- ٩- أن النفي كما يلحق الزاني حداً فإنه قد يعاقب به المجرم كعقوبة من العقوبات التعزيرية .

١٠- أن المنفي يحبس في منفاه إذا كان ذلك محققاً للمصلحة وذلك كحبس المرأة الزانية في منفاها لإبعادها عن الفساد والإفساد وحفاظاً عليها وصيانة لعرضها .

١١- أنه لا مانع من اجتماع الحبس مع غيره من العقوبات المقدرة ولا سيما إذا اقترن بالجريمة ظرف يستدعي تشديد العقوبة ، وترجحت المصلحة في ذلك .

١٢- أن موجب العقوبة في جرائم الحدود لا يتحقق إلا بشروط معينة نص عليها الفقهاء فإذا تخلف شرط من هذه الشروط سقط الحد وتوجهت العقوبة التعزيرية إلى المجرم بدلاً عن العقوبة الحدية فيعاقب المجرم بالحبس أو بغيره من العقوبات حسبما يراه الإمام محققاً للمصلحة في ذلك .

١٣- أن المرأة الحبلى من الزنى لا يقام عليها الحد بل تحبس حتى تضع حملها ثم يقام عليها الحد وذلك إذا ثبت الزنا بالبينة فقط ، أما إذا ثبت الزنا بالإقرار فإنها لا تحبس .

١٤- أن المتهم بالزنى أو السرقة أو شرب الخمر إذا كان معروفاً بالفسق والفجور فإنه يحبس حتى تظهر منه التوبة .

١٥- أن كل من قذف الناس بسبب وشتم لا يفهم منه نسبة المخاطب إلى الزنى فإنه لا يقام عليه حد القذف بل يعزر بما يراه الإمام من حبس ونحوه وذلك على الراجح من أقوال الفقهاء .

١٦- أن من قذف شخصاً فحد بقذفه إياه ثم عاد إلى قذفه فإنه لا يقام عليه الحد ثانية بل يعاقب بالحبس ونحوه حسبما يراه الإمام وذلك لتحقيق الغرض من الحد الأول وهو نفي العار عن المقذوف .

١٧- أن شارب الخمر إذا تكرر منه شرب الخمر فإنه يجوز لولي الأمر الزيادة على الحد الواجب أو يلزمه الحبس حتى تظهر منه علامات الصلاح والندم .

١٨- أن شارب الخمر لا يقام عليه الحد حال سكره بل يحبس حتى يصحو ثم يحد

١٩- أن السارق إذا سرق بعد قطع يده ورجله فإنه لا يقطع منه شيء آخر بل يحبس كفأ لشربه وعدوانه على الناس وذلك على الراجح من أقوال الفقهاء .

- ٢٠- أن كل من أخاف الناس وقطع الطريق عليهم بحمل السلاح ونحوه فإنه يحبس ويبقى حتى تعلم منه التوبة .
- ٢١- أن كل من تأهب للقتال من أهل البغي وظهر للإمام استعدادهم للقتال فإن عليه أخذهم وحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا التوبة .
- ٢٢- أن على إمام المسلمين حبس أسرى أهل البغي ما دامت الحرب قائمة ، فإذا انقضت الحرب خلى سبيلهم وشرط عليهم أن لا يعودوا إلى القتال .
- ٢٣- أن كل من ارتد عن دين الإسلام فإنه يحبس ويستتاب حتى يعود إلى الإسلام والا قتل .
- ٢٤- أن مدة حبس الصبي المرتد تمتد إلى البلوغ بخلاف المرتد البالغ فإن مدة حبسه ثلاثة أيام وذلك على الراجح من أقوال الفقهاء .
- ٢٥- أن تارك الصلاة كسلاً وتهاوناً بها يحبس ثلاثة أيام ويستتاب فيها ويخوف بالله فإن تاب وإلا قتل .
- ٢٦- أن مكان الحبس أو النفي يكون خاضعاً لما يراه الإمام وليس هناك مكان محدد أو مسافة محددة لذلك .
- ٢٧- إذا اجتمع على المجرم أكثر من حد مثل القذف والشرب والزنى فإنه يضرب لحد القذف ثم يحبس حتى يبرأ ثم يضرب حد الشرب ثم يحبس حتى يبرأ ثم يضرب حد الزنى وهكذا ويقدم ما كان حق الله فيه غالباً .
- ٢٨- أن يوفر في مكان الحبس ما يحتاج إليه السجين في عبادته ومأكله وصحته وتعليمه ونظافته وأن يعامل معاملة إنسانية تتوافق مع تعاليم الإسلام .
- ٢٩- إذا درئ الحد لشبهة من الشبه وتوجهت التهمة إلى المتهم فإن القضاة في المملكة العربية السعودية غالباً ما يحكمون بعقوبة الحبس والجلد وذلك لأنها من الجرائم الكبيرة التي تستدعي ردع المجرم بأقوى العقوبات التعزيرية ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الأحكام القضائية التي سبقت معنا في هذا البحث .
- ٣٠- أن بعض الأحكام القضائية من أصحاب الفضيلة القضاة تضمنت إقامة الحد الذي يثبت موجهه من البيانات على المجرم إضافة إلى عقوبة الحبس تعزيراً

، وذلك يرجع إلى الظروف التي تمر بها بعض الجرائم مثل شرب المسكر وارتكاب بعض الجرائم تحت تأثيره مما يستدعي التشديد عليه بعقوبة أخرى كما سبق معنا .

وبناء على هذه النتائج فإن الباحث يوصي بما يلي :

أولاً : مما لا شك فيه أن العقوبات التعزيرية تتفاوت في قوتها وشدتها وكذلك في آثارها ، ولكل منها العديد من المحاسن والمساوئ ، ولعل عقوبة الحبس قد تكون من أشد هذه العقوبات ولا يخفي مالها من الاثر الكبير من كف ضرر المجرمين وردعهم ومنع الناس من شرهم وعدوانهم .

غير أن هذه العقوبة لها العديد من الآثار السلبية والتي من أبرزها ما تتركه من الأثر السيئ على نفسية السجين ولذلك فإني أوصي بعدم استخدام هذه العقوبة إلا في أضيق الحدود وألا تستخدم إذا كان غيرها من العقوبات التعزيرية سيؤدي الغرض المنشود من العقوبة .

ثانياً : يجب أن تكون عقوبة الحبس خاصة بالجرائم الكبيرة فقط ولا تستخدم في الجرائم العادية ، وألا يحكم بها ضد الأحداث وصغار السن والمبتدئين وإنما يحكم بها ضد المجرمين العتاة ، ومعتادى الإجرام ومن لا يندفع ضرره إلا بها .

ثالثاً : كلنا يعلم أن الشريعة الإسلامية هي شريعة العدل والإنصاف وقد حرمت الظلم والجور والتعدي بكافة صورته ومن أجل ذلك فإني أوصي بتحري العدل والقدر الكافي في تحديد مدة الحبس من قبل من خولهم إمام المسلمين ذلك من القضاة في المحاكم الشرعية وغيرها فقد يدرأ الحد مثلاً عن المتهم بعقوبة السرقة فيحكم عليه بعشر سنين يقضيها في غياهب السجون فتكون العقوبة التعزيرية أشد وأنكى من الحد بل ربما فضل المحبوس قطع يده وتنفيذ الحد فيه على العقوبة التعزيرية التي لحقت به وحرمته من حرته طيلة هذه السنين ، كما يجب ألا يغيب عنا الهدف والغاية من العقوبة وهي الردع والزجر وإصلاح الجاني وكفه عن الحرام والحفاظ على المصالح التي حرص الشرع على صيانتها وحفظها ضد أي عدوان عليها ، وبالتالي فإن العقوبة يجب أن تكون مناسبة للجرم من غير تفريط ولا إفراط .

رابعاً : يجب أن تشكل لجان خاصة مهمتها تفقد أحوال المساجين وإعادة النظر في قضاياهم ، وكذلك ملاحظة مدى أثر الحبس على سلوك الشخص فمن ظهرت منه أمارات الصلاح والتوبة واستقام حاله فإنه يجب أن يفرج عنه ولولم يكمل المدة المحكوم بها عليه .

خامساً : يجب أن يكون السجن محلاً للإصلاح والتهديب والتأثير على السجين بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالخير والصلاح ، ولذلك فإنني أوصي بتكثيف الجهود في مجال التعليم والدعوة والإرشاد ودعوة أهل العلم والدعاة والمصلحين إلى إلقاء الخطب والدروس والمواعظ لاسيما وأن هذه الفترة التي يقضيها السجين ربما كانت فترة ندم وانكسار وشعور بالخطأ فيجب استغلالها فيما يعود عليه بالنفع.

وختاماً .. أسأل الله العظيم أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، كما لا يفوتني أن أشير إلى أن هذا البحث جهد من عبد مقل ، وحسبي أنني اجتهدت و تحريت الصواب ، فما كان فيه من صواب فمن الله وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان وسأرجع إلى الحق عند ظهوره لي ، ولا أدعي أنني أتيت بجديد لم أسبق إليه غير أنني جمعت ما تفرق ، ونظمت ما تناثر ، وحللت ورجحت ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، جعله الله جهداً نافعاً وعفا عني وغفر لي ولكل من قرأه واستفاد منه والله من وراء القصد هو حسبي عليه توكلت وهو رب العرش العظيم .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

• أولاً : فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	(ومن يتبدل الكفر بالإيمان ...)	البقرة	١٠٨	٦٥
٢	(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص ...)	البقرة	١٧٨	١١٥
٣	(تلك حدود الله فلا تقربوها ..)	البقرة	١٨٧	٣٢
٤	(وأعلموا أن الله شديد العقاب)	البقرة	١٩٦	٢٥
٥	(من يرتدد منكم عن دينه ..)	البقرة	٢١٧	٦٥
٦	(ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ..)	البقرة	٢٣٥	١٧٧
٧	(ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار)	آل عمران	٧٥	١٣٦
٨	(والاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فعظوهن)	النساء	١٥	١٠٠
٩	(ولا تقتلوا أنفسكم ..)	النساء	٢٩	١١٨
١٠	(واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن ..)	النساء	٣٤	٨٨
١١	(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ..)	النساء	٩٥	٦١
١٢	(ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا ..)	المائدة	٨	٢٢
١٣	(وعزرتهم)	المائدة	١٢	٨٦
١٤	(فأمسكوهن في البيوت ..)	المائدة	١٥	١٣٠
١٥	(إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ..)	المائدة	٣٣-٣٤	٥٨
١٦	(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ..)	المائدة	٣٨	٥٦
١٧	(فكفارته إطعام عشرة مساكين ..)	المائدة	٨٩	١٤٩
١٨	(يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ..)	المائدة	٩٠-٩١	٥٠
١٩	(يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ..)	المائدة	١٠٦	١٠١

تابع فهرس الآيات ..

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٠	(قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن)	الأعراف	٣٣	١٧٣
٢١	(أنأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين)	الأعراف	٨٠	١٧٢
٢٢	(إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء)	الأعراف	٨١	١٧٠
٢٣	(فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ..)	التوبة	٥	١٠١
٢٤	(ثم تاب الله عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم)	التوبة	١١٨	٨٩
٢٥	(ولئن أخرجنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحسبه)	هود	٨	٨٧
٢٦	(رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه)	يوسف	٣٣	٩٨
٢٧	(من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره ..)	النحل	١٠٦	٦٦
٢٨	(ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ..)	الإسراء	٣٢	٣٥
٢٩	(هو خير ثواباً وخير عقباً)	الكهف	٤٤	٩
٣٠	(أن أقذفيه في التابوت)	طه	٣٩	٤٥
٣١	(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد ..)	النور	٢	٤٤
٣٢	(الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ..)	النور	٣	٣٦
٣٣	(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)	النور	٤-٥	٤٦
٣٤	(إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة ..)	النور	١٩	١١٢
٣٥	(إن الذين يرمون المحصنات الغافلات ..)	النور	٢٣	٤٧
٣٦	(والذين لا يدعون مع الله إله آخر ولا يقتلون ..)	الفرقان	٦٨-٦٩	٣٧
٣٧	(قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)	سبأ	٤٨	٤٥
٣٨	(إن كل إلا كذب الرسل فحق عقاب)	ص	١٤	٢٥
٣٩	(إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم)	فصلت	٤٣	٢٥
٤٠	(ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا)	محمد	٤	١٠٢
٤١	(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ..)	الحجرات	٩	٦٢
٤٢	(يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ..)	الحجرات	١٢	١١٢
٤٣	(ولا تجسسوا)	الحجرات	١٣	١٢٢
٤٤	(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)	الملك	١٤	٣٤
٤٥	(ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا)	الإنسان	٨	١٠٢
٤٦	(إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون)	المطففين	٢٩	٢٢

ثانياً : فهرس الأحاديث

العدد	طرف الحديث	رقم الصفحة
١	أتى برجل قد شرب الخمر فجلده	٥١
٢	ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم	٣٣
٣	إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان	١٧٣
٤	إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر	١٣٠
٥	إذا زنت فاجلدوها	١٥٢
٦	اجتنبوا السبع الموبقات	٤٧
٧	أخذ النبي ﷺ ناساً من قومي في تهمة	١٠٤
٨	أخرجوهم من بيوتكم	١٥٧
٩	أمر به فنفي إلى البقيع	١٥٧
١٠	أمر برجل من المخنثين	١٥٧
١١	أمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام	١٩٩
١٢	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	٦٧
١٣	إن امرأتي ولدت غلاماً أسود	١٧٧
١٤	أن تجعل لله نداً وهو خلقك	٣٨
١٥	أنى قد زنت فطهرني	٤٠-٣٩
١٦	أنه ستكون هنات وهنات	٦٣
١٧	أن النبي ﷺ ضرب وغرب	١٤٥
١٨	أنت ومالك لأبيك	٧٤
١٩	إن أعظم المسلمين جرماً	١٠
٢٠	إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	١١١
٢١	بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد .	١٠٣
٢٢	تعافوا الحدود فيما بينكم	٧١

تابع الأحاديث ..

العدد	طرف الحديث	رقم الصفحة
٢٣	جاء إلى رسول الله ﷺ بسارق	١٨٨
٢٤	حبس رجلاً في تهمة يوماً وليلة	١٠١
٢٥	خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً	٣٩
٢٦	رجم رسول ﷺ ورجمنا بعده	٤٠
٢٧	سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن	١٥٩
٢٨	على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره .	٦١
٢٩	كل مسكر خمر	٥٠
٣٠	لا يحل لإمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر	١٦٠
٣١	لا يحل دم امرئ مسلم	٢٠٣
٣٢	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	٣٧
٣٣	لعن الله الخمر وشاربها	٥١
٣٤	لعن الله السارق يسرق البيضة	٥٦
٣٥	لو كنت راجماً أحد بغير بينة	٧١
٣٦	لعلك قبالت ، لعلك لمست	٧١
٣٧	لا تجلدوا فوق عشرة أسواط	٨٨
٣٨	لي الواجد ظلم	١٠٤
٣٩	لعن النبي ﷺ المخنثين	١٤٤
٤٠	من أتى بهيمة فاقتلوه	١٧٤
٤١	ما أسكر كثيره فقليله حرام	١٨٣
٤٢	من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد	٦٣
٤٣	ما أخاله سرق	٧٢
٤٤	من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين	١٢٥
٤٥	من بدل دينه فاقتلوه	٦٦

٤٦	من حمل علينا السلاح فليس منا	٥٨
٤٧	من كره من أميره شيئا فليصبر	٦١
٤٨	ما فعل اسيرك يا أخا بني تميم	١٣٦
٤٩	من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا	١٧٢
٥٠	نهى عن قتل النساء والصبيان	٢٠١
٥١	والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله	٤٣

ثالثاً: فهرس الأعلام

م	الاسم	رقم الصفحة	العدد	الاسم	رقم الصفحة
١	إبراهيم بن يزيد (النخعي)	٤١	٢٦	صبيغ الحنطلي	١٠٦
٢	أبو بكر الصديق ؓ	٦٧	٢٧	ضابيء بن الحارث	١٠٦
٣	أبو الهذيل (زفر)	٧٩	٢٨	طلحة بن عبيد الله	٥٢
٤	أبو موسى الأشعري	٦٧	٢٩	عائشة بنت أبي بكر الصديق	٧٢
٥	أحمد بن علي (ابن حجر)	٤٦	٣٠	عبادة بن الصامت	٣٩
٦	أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية)	١١١	٣١	عبد الرحمن بن ناصر (ابن سعدي)	٣٤
٧	أحمد بن محمد (الطحاوي)	١٨٩	٣٢	عبد الرحمن بن عبد الله (ابن مسعود)	٣٨
٨	أسامة بن زيد	١٠٥	٣٣	عبد الرحمن بن عمر (الأوزاعي)	٤١
٩	أمية بن شريح	١٣٤	٣٤	عبد الرحمن بن صخر (أبو هريرة)	٤٣
١٠	أنيس بن الضحاك	٤٣			
١١	بهبز بن حكيم القشيري	١٠٤			
١٢	تميم بن مر بن إلياس	١٠٦	٣٥	عبد الرحمن بن عوف الزهري	٥٢
١٣	ثمامة بن أثال	١٠٣	٣٦	عبد الرحمن الأنصاري (ابن أبي ليلى)	٨٣
١٤	جروال بن أوس (الحطيئة)	١٠٦	٣٧	عبد الله بريدة الأسلمي	٣٩
١٥	حفصة بنت عمر بن الخطاب	١٣٥	٣٨	عبد الله بن جعفر بن أبي طالب	٥٣
١٦	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب	١٠٧	٣٩	عبد الله بن عباس	٥٦
١٧	حضير بن المنذر الرقاش	٥٣	٤٠	عبد الله بن أحمد (ابن قدامة)	٦٠
١٨	حمران بن الأقرع الجعدي	٥٣	٤١	عبد الله بن عمر بن الخطاب	٦١
١٩	خالد بن الوليد	٥٢	٤٢	عبد الله بن أبي حذر	١٣٦
٢٠	الزبير بن العوام	٥٢	٤٣	عبد القادر عودة	٢٦
٢١	زيد بن خالد الجهني	٤٢	٤٤	عبد الملك بن قريب (الأصمعي)	٣١
٢٢	زيادة بن معاوية (النابغة)	٣١	٤٥	عبد الملك بن حبيب	١٢١
٢٣	سفيان بن سعد (الثوري)	٧٩	٤٦	عبد الملك بن عبدالعزيز (ابن الماجشون)	١٢١
٢٤	سفيان بن عيينة	١٠٥	٤٧	العباس بن عبد المطلب	١٣٣
٢٥	سعد بن معاذ	١٣٤	٤٨	عثمان بن عفان ؓ	٤٢

تابع فهرس الأعلام ..

الاسم	رقم الصفحة	العدد	الاسم	صفحة
عثمان بن علي (الزيلعي) .	١٠٧	٧٠	محمد بن عبد الله (النيسابوري)	١٠٤
عروة بن الزبير	١٤٤			
عرفجة الأشجعي بن شريح	٦٢	٧١	محمد بن عبد الله (ابن شهاب الزهري)	١٤٥
عطاء بن ابي رباح	١٧٤	٧٢	محمد بن مسلم (الزهري)	٤١
علي بن محمد (الماوردي)	٢٤	٧٣	محمد بن مكرم (ابن منظور)	٢٥
علي بن ابي طالب ؑ	٤٠	٧٤	مخزوم بن يقظة بن مرة	٥٧
عمر بن الخطاب ؑ	٤٠	٧٥	مسلم بن الحجاج (مسلم)	٤٧
عمرو بن دينار الجمحي	١٠٧	٧٦	مطرف بن عبد الله الشخير	١٢١
عمرو بن الشريد الثقفي	١٠٤	٧٧	معاوية بن أبي سفيان	٦٣
عتادة بن دعامة البصري	١٠٢	٧٨	معاذ بن جبل	٦٧
كعب بن مالك	١٣٦	٧٩	النعمان بن ثابت (أبو حنيفة)	٧٤
مالك بن انس	٤١	٨٠	الليث بن سعد	٩٧
محمد بن أحمد (القرطبي)	٣٧	٨١	هدبة بن خشرم	١٠٦
محمد إدريس (الشافعي)	٤١	٨٢	هند بنت أبي أمية	١٥٤
محمد اسماعيل (البخاري)	٤٧			
محمد بن اسحاق (الفاكهي)	١٠٧	٨٣	الوليد بن عقبة بن ابي معيط	٥٣
محمد بن أحمد (أبوزهرة) .	٢٦	٨٤	الوليد بن المغيرة	٥٦
محمد بن ابي بكر (ابن القيم)	٣٨	٨٥	يعقوب بن ابراهيم (أبي يوسف)	٩٩
محمد بن الحسن (أبو يعلي)	٢٤			
محمد بن جرير (الطبري)	٢٣			
محي الدين (النووي)	٢٣			
محمد بن عبد العظيم (الزرقاني)	٤١			
محمد بن عبد الواحد (ابن الهمام)	٧٩			

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع

أولاً : علوم القرآن :

- ١- تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير الدمشقي ، (ت ٧٧٤هـ)
بيروت ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون ، تاريخ .
- ٢- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق : محمد النجار ، الرياض ، مكتبة الخلفاء للكتاب الإسلامي ، والخبر مكتبة الهدى الإسلامية ، ط ١ ، (١٤٠٨) .
- ٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري ، (ت ٣١٠هـ)
دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ، ط ١ ، (١٤١٨) .
- ٤- الجامع لأحكام القرآن ، أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : هشام البخاري ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ط (١٤١٦هـ) .
- ٥- المفردات في غريب القرآن ، الحسين بن محمد الأصفهاني ، (ت ١١٢٢هـ)
ط الحلبي بمصر (١٣٨١هـ) .
- ٦- مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد بن عبد الباقي الزرقاني ، (ت ١١٢٢هـ) ، تحقيق ، أحمد شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ (١٤٠٩هـ) .

ثانياً: الحديث وعلومه :

- ١- سنن البيهقي (الكبرى) ، أبو بكر أحمد بن حسين (ت ٨٥٤هـ) ،
تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، (١٤١٤هـ) .
- ٢- سنن الدار قطني ، الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ، (ت ٣٨٥هـ)
ط ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٣- صحيح الجامع الصغير وزياداته : لمحمد ناصر الدين الألباني ،
المكتب الإسلامي ، ط ٢ (١٤١٦هـ) .

- ٤- صحيح مسلم بشرح النووي ، أبو زكريا يحيى بن عيسى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، (١٣٨٩هـ) .
- ٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، الإمام أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٦- الفتح الرباني ترتيب مسندالامام أحمد : أحمد عبد الرحمن البنا (الساعاتي) دار الشهاب ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٧- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع وزارة الأوقاف الكويتية ، (١٣٧٧هـ) .
- ٨- مختصر مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني ، (ت ٢٤١هـ) بيروت ، ط ١ ، (١٤١٩هـ) دار الحكمة ، تحقيق ، خالد عبد الرحمن ، ومحمد إسلام .
- ٩- المصنف : الامام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) .
- ١٠- موسوعة الحديث الشريف ، (الكتب الستة) ، صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، سنن أبي داود ، جامع الترمذي ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجه ، بإشراف ومراجعة فضيلة الشيخ : صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ (١٤٢٠هـ) .
- ١١- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، الإمام محمد بن علي الشوكاني ، (ت ١٢٥٥هـ) ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، (١٤١٩هـ) ، وطبعة مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٨هـ .

ثالثاً : كتب الفقه :

أ- المذهب الحنفي :

- ١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين بن نجيم الحنفي ، بيروت ، دار الكتاب الاسلامي ، ط ٢ ، بدون تاريخ .
- ٢- بدائع الصنائع ، أبي بكر الكاساني ، (ت ٧٥٨ هـ) دار الفكر ، بيروت ط ١ ، (١٤١٧ هـ) .
- ٣- تبيين الحقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، (٧٤٣ هـ) ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، بدون تاريخ .
- ٤- الخراج ، للقاضي ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم ، (ت ١٨٢ هـ) دار المعرفة ، بيروت ، (١٣٩٩ هـ) .
- ٥- رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين عابدين الدمشقي ، (١٢٥٢ هـ) ، تحقيق : محمد حلاق ، وعامر حسين ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ (١٤١٩ هـ) .
- ٦- فتح القدير ، كمال الدين بن عبد الواحد المعروف بإبن الهمام الحنفي ، (ت ٨٦١ هـ) ، مطبوع بهامشه العناية على الهداية ، محمد بن محمود البابرتي ، (ت ٧٨٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى
- ٧- المبسوط ، شمس الدين السرخسي ، (٤٨٣ هـ) ، دار المعرفة ، نشر مصطفى الحلبي ، ط ٢ (١٣٩٣ هـ) .
- ٨- معين الحكام ، أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي ، (ت ٨٤٤ هـ) ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ط ٢ ، (١٣٩٣ هـ) .

ب) الفقه المالكي :

- ١- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك ، أبي بكر بن حسن الكشافوي طبع عيسى الحلبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، محمد بن أحمد بن رشد ، (ت ٥٩٥هـ) طبع دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٣- تبصرة الحكام ، برهان الدين ابن فرحون ، (ت ٧٩٩هـ) تحقيق جمال مرعشلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ (١٤١٦هـ) .
- ٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفة الدسوقي ، (١٢٣٠هـ -) طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، القاهرة .
- ٥- شرح الخرشي على مختصر خليل ، محمد الخرشي المالكي ، (ت ١١٠١هـ -) المطبعة الكبرى الأميرية ، ببولاق ، مصر .
- ٦- الشرح الكبير لمختصر خليل ، لأحمد الدردير ، (ت ١٢٠١هـ -) ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- ٧- القوانين الفقهية ، أحمد بن جزي المالكي ، (٧٤١هـ -) ، دار العلم ودار الفكر ، بيروت ، (١٩٧٤م) .
- ٨- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، أبي عمر يوسف بن عبد البر المالكي ، (ت ٤٦٣هـ -) ، تحقيق د. محمد أحيدر الموريتاني ، مطبعة حسان ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٩- مواهب الجليل ، محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي ، (ت ٩٥٤هـ -) ، مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا ، (١٣٢٩هـ -) .

ج- الفقه الشافعي :

- ١- أسنى المطالب ، أبي يحيى زكريا الأنصاري ن (ت ٩٢٦هـ -) ، تصوير المكتبة الإسلامية عن طبع الميمنية قطر سنة (١٣١٣هـ) .
- ٢- الأحكام السلطانية ، علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، (ت ٤٥٠هـ -) ، تحقيق ، خالد عبد اللطيف السبع ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣- الاشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

٤- الأم ، محمد بن ادريس الشافعي ، (ت ٢٠٤هـ) دار المعرفة ، بيروت سنة (١٣٩٣هـ) .

٥- روضة الطالبين ، لأبي زكريا يحيى النووي ، (ت ٦٧٦هـ) ، ط ١ ، المكتب الاسلامي ، بيروت .

٦- مغني المحتاج ، لمحمد الشربيني الخطيب ، (ت ٩٧٧هـ) ، دار الفكر ، ط ١ ، بيروت .

٧- المذهب ، لأبي اسحاق الشيرازي ، (٤٧٦هـ) ، تحقيق ، محمد الرحيلي ط ١ ، (١٤١٧هـ) ، الدار الشامية ، بيروت .

٨- نهاية المحتاج ، لمحمد أبي العباس الرملي ، (١٠٠٤هـ) ، طبع مصطفى الحلبي بمصر ، ونشر المكتب الاسلامي ، (١٣٨٦هـ) .

(د) المذهب الحنبلي :

١- الأحكام السلطانية ، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ، (ت ٤٥٨هـ) ،

تحقيق ، محمد حامد الفقي ، دار الوطن ، الرياض ، ط ٢ ، (١٣٨٦هـ)

٢- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، لمحمد بن ابي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، (٧٥١هـ) ، تحقيق ، محمد عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، (١٣٩٧هـ) .

٣- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، على بن سليمان المرداوي ، (ت ٨٨٥هـ) ، تحقيق ، محمد حسن اسماعيل الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، (١٤١٨هـ) .

٤- الحسبة في الاسلام ، لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية ، (ت ٧٢٨هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة ، (١٤٠٠هـ) .

٥- حاشية الروض المربع على شرح زاد المستقنع ، عبد الله بن عبد العزيز العنقري ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، بدون تاريخ .

- ٦- روضة المحبين ، لإبن قيم الجوزية ، (٧٥١هـ) ، تحقيق د. السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، (١٤١٢هـ) .
- ٧- سبل السلام شرح بلوغ المرام ، محمد بن اسماعيل الصنعاني ، (١١٨٢هـ) تحقيق : محمد حلاق ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط ١ ، (١٤١٨هـ) .
- ٨- شرح منتهى الإرادات ، منصور بن يونس البهوتي ، دار الفكر ، بيروت
- ٩- الشرح الكبير على متن المقنع ، محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، (ت) ٨٦٢هـ . توزيع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض بدون تاريخ .
- ١٠- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، لإبن قيم الجوزية ، (٧٥١هـ) تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الوطن ، الرياض ، بدون تاريخ .
- ١١- الفروع ، ابي عبد الله محمد بن مفلح ، (ت ٧٦٣هـ) ، مراجعة عبد الستار فراج ، نشر عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ (١٤٠٢هـ) .
- ١٢- كشف القناع ، منصور بن يونس البهوتي ، (١٠٥١هـ) ، طبعة دار الفكر ، بيروت .
- ١٣- مجموع فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية ، (ت ٧٢٨هـ) ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مكتبة ابن تيمية ، ط ١ ، (١٣٩٨هـ) .
- ١٤- المغني ، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ، تحقيق ، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ود. عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر ، القاهرة ، ط ١ ، (١٤١٠هـ) .
- ١٥- المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، (ت ٧٠٩هـ) نشر المكتب الاسلامي بدمشق وبيروت ، ط ١ ، (١٣٨٥هـ) .

هـ - المذهب الظاهري :

- المحلي : أبي محمد علي بن أحمد بن حزم ، (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق ، أحمد شاكر ، مكتبة الجمهورية العربية ، مصر ، (١٣٨٧هـ) .

رابعاً : كتب الفقه العام :

- ١- أفضية الرسول ﷺ ، أبي عبد الله محمد بن فرج القرطبي ، (ت ٦٧١هـ) ، مطبعة المجد القاهرة ، (١٣٩٦هـ) .
- ٢- احكام السجن ومعاملة السجناء في الاسلام : الدكتور حسن أبو غدة ، مكتبة المنار ، الكويت ، ط ١ ، (١٤٠٧هـ)
- ٣- التشريع الجنائي الاسلامي ، عبد القادر عودة ، مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة عشرة ، (١٤٢١هـ) .
- ٤- التعزير في الشريعة الاسلامية ، د. عبد العزيز عامر ، دار الفكر العربي ، ط ٤ ، (١٣٨٩هـ) .
- ٥- تطبيق الحدود في التشريعات الجنائية الحديثة ، أحمد فتحي بهنسي ، مؤسسة الخليج العربي القاهرة ، ط ١ ، (١٤٠٨هـ) .
- ٦- حكم الحبس في الشريعة الاسلامية ، د. محمد بن عبد الله الأحمد ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، (١٤٠٣هـ) .
- ٧- الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ، د. بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، (١٤١٥هـ) .
- ٨- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن قيم الجوزية ، (٧٥١هـ) تقديم طه عبد الرؤوف طه ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٩- السيرة النبوية ، ، أبي محمد عبد الملك بن هشام ، تحقيق ، مصطفى السقا وزميليه ، ط ١ ، طبع مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، (١٣٥٥هـ) .
- ١٠- السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية ، د. محمد بن عبد الله الجريوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، (١٤١٧هـ) .
- ١١- السياسة الجنائية ، الدكتور محمد محيي الدين عوض ، مذكرات دراسية بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- ١٢- ظاهرة الردة في المجتمع الإسلامي الأول : محمد بريغش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٣٩٤هـ) .

١٣- القانون الجنائي ، مبادئه الأساسية ونظرياته العامة في الشريعة الإسلامية ،
الدكتور محمد محيي الدين عوض ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي
(١٩٨١هـ) .

١٤- الكبائر ، لمحمد بن عثمان الذهبي ، طبع المطبعة التجارية بالقاهرة ،
(١٣٧٨هـ) .

١٥- النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود ، د. عبد الله العلي الركبان ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت .

خامساً : كتب التاريخ والتراجم :

١- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ،
(١٣٥٨هـ) .

٢- الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ،
(١٩٩٢م) .

٣- البداية والنهاية ، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير ، (ت ٧٧٤هـ) ، مكتبة
المعارف ، بيروت ، ط ٢ ، (١٩٧٧م) .

٤- تهذيب التهذيب ، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ،
مطبعة دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، (١٣٢٥هـ) .

٥- سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ط ٨ ، (١٤١٢هـ) .

٦- صفة الصفوة ، جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي ، (ت ٥٩٧هـ) ،
تحقيق : إبراهيم رمضان ، سعيد اللحام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
(١٤١٩هـ) .

٧- الطبقات الكبرى ، عبد الوهاب بن علي السكبي ، تحقيق : عبد الفتاح
الحو ، محمد محمود الطنباجي ، مطبعة عيسى الحلبي ، ط ١ ، (١٣٨٣هـ)

سادساً : كتب اللغة :

- ١- الصحاح في اللغة والعلوم ، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٥٣٩٢ هـ)
تحقيق : نديم مرعشلي ، واسامة مرعشلي ، بيروت ، دار الحضارة
العربية ، ط ١ ، (١٩٧٥ هـ) .
- ٢- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، (ت ٨١٧ هـ) ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، (١٤١٩ هـ) .
- ٣- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، (ت ٧١١ هـ) ،
دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، (١٤١٠ هـ) .
- ٤- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، (ت ٦٦٦ هـ) ، دار
الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٥- المصباح المنير ، لأحمد بن محمد الفيومي ، (ت ٧٧٠ هـ) دار القلم ،
بيروت بدون تاريخ .
- ٦- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت
١٣٩٥ هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، طبع مصطفى الحلبي ، مصر
ط ٢ ، (١٣٨٩ هـ) .
- ٧- المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية بمصر ، إشراف أحمد الزيات ،
القاهرة ، بدون تاريخ .

خامساً : فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣-١
الفصل التمهيدي للبحث	١٨-٥
مشكلة الدراسة	٥
أهمية الدراسة	٦
أهداف وأسئلة الدراسة	٧
منهج الدراسة	٨
مصطلحات الدراسة ومفاهيمها العلمية	١٠-٩
الدراسات السابقة	١٨-١١
الفصل الأول الجريمة والعقوبة	٩٤-١٩
تمهيد	٢١
المبحث الأول : في الجريمة والعقوبة وأقسامها	٢٩-٢٢
المطلب الأول : الجريمة لغة واصطلاحاً	٢٤-٢٢
المطلب الثاني : العقوبة لغة واصطلاحاً	٢٦-٢٥
المطلب الثالث : أقسام الجرائم والعقوبات	٢٩-٢٧
المبحث الثاني : تعريف الحدود ومشروعيتها وعقوباتها	٦٧-٣٠
تمهيد	٣٤-٣١
المطلب الأول : جريمة الزنى	٤٤-٣٥
المطلب الثاني : جريمة القذف	٤٨-٤٥
المطلب الثالث : جريمة الشرب (حد المسكر)	٥٤-٤٩
المطلب الرابع : جريمة السرقة	٥٧-٥٥
المطلب الخامس : جريمة الحراقة (قطع الطريق)	٥٩-٥٨
المطلب السادس : جريمة البغي	٦٤-٦٠
المطلب السابع : جريمة الردة	٦٧-٦٥

رقم الصفحة	الموضوع
٨٤-٦٨	المبحث الثالث : درء الحدود بالشبهات
٧٠-٦٩	المطلب الأول : تعريف القاعدة
٧٣-٧١	المطلب الثاني : المبدأ الشرعي لسقوط الحد
٨٤-٧٤	المطلب الثالث : أنواع الشبهات
٩٤-٨٥	المبحث الرابع : التعزير
٨٧-٨٦	المطلب الأول : تعريف التعزير
٩٠-٨٨	المطلب الثاني : مشروعية التعزير
٩٢-٩١	المطلب الثالث : الفرق بين التعزير والحد
٩٤-٩٣	المطلب الرابع : أنواع العقوبات التعزيرية
١٣٨-٩٥	الفصل الثاني : الحبس
١٠٨-٩٦	المبحث الأول : الحبس تعريفه وأدلة مشروعيته
٩٩-٩٧	المطلب الأول : تعريف الحبس لغة وشرعاً
١٠٨-١٠٠	المطلب الثاني : مشروعية التعزير بالحبس
١٢٣-١٠٩	المبحث الثاني : أنواع الحبس وموجباته
١١٣-١١٠	المطلب الأول : الحبس في التهمة
١١٦-١١٤	المطلب الثاني : الحبس في الجريمة
١٢٣-١١٧	المطلب الثالث : الحبس للمصلحة العامة
١٣٨-١٢٤	المبحث الثالث : مدة الحبس ومكانه
١٢٧-١٢٥	المطلب الأول : الحبس محدد المدة
١٣١-١٢٨	المطلب الثاني : الحبس غير محدد المدة

تابع فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث : مكان الحبس	١٣٨-١٣٢
الفصل الثالث : أحوال الحبس في جرائم الحدود	٢٠٤-١٣٩
المبحث الأول : النفي والتغريب	١٦٦-١٤٠
المطلب الأول : النفي والتغريب معناهما وأدلة مشروعيتهما	١٤٦-١٤١
المطلب الثاني : بيان موجبات النفي والتغريب	١٥٦-١٤٧
المطلب الثالث : بيان شروط النفي والتغريب	١٥٩-١٥٧
المطلب الرابع : بيان مدة النفي والتغريب	١٦٦-١٦٠
المبحث الثاني : الحبس لحالات تتصل بالحدود	٢٠٤-١٦٧
المطلب الأول : الحبس في جريمة الزنى	١٩٦-١٦٨
المطلب الثاني : الحبس في جريمة القذف	١٨٢-١٧٧
المطلب الثالث : الحبس في جريمة (شرب المسكر)	١٨٥-١٨٣
المطلب الرابع : الحبس في جريمة السرقة	١٩٠-١٨٦
المطلب الخامس : الحبس في جريمة الحراة	١٩٣-١٩١
المطلب السادس : الحبس في جريمة البغي	١٩٦-١٩٤
المطلب السابع : الحبس في جريمة الردة	٢٠٤-١٩٧
الفصل الرابع : (الدراسة التطبيقية) وتشمل عشرة قضايا تم الحكم فيها بعقوبة الحبس	٢٤٤-٢٠٥
القضية الأول : زنا محصنة	٢١٠-٢٠٧
القضية الثانية : زنى غير محصن	٢١٢-٢١١
القضية الثالثة : زنى غير محصن	٢١٥-٢١٣

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٨-٢١٦	القضية الرابعة : سرقة
٢٢٢-٢١٩	القضية الخامسة : سرقة
٢٢٥-٢٢٣	القضية السادسة : سرقة
٢٢٧-٢٢٦	القضية السابعة : شرب مسكر
٢٣٠-٢٢٨	القضية الثامنة : شرب مسكر
٢٣٣-٢٣١	القضية التاسعة : شرب مسكر
٢٣٧-٢٣٤	القضية العاشرة : حراة
٢٤٢-٢٣٨	الخاتمة : وتشمل أهم النتائج والتوصيات
٢٤٣	الفهارس : وتشمل خمسة فهارس
٢٤٦-٢٤٤	فهرس : الآيات القرآنية
٢٤٨-٢٤٦	فهرس الأحاديث النبوية
٢٥٠-٢٤٩	فهرس الأعلام
٢٦٠-٢٥١	فهرس المصادر والمراجع
٢٦٤-٢٦١	فهرس الموضوعات